الجزء الثاني

اللحظة الراهنة في التاريخ

obeikandl.com

obeikandl.com

ـ 3 ـ

ما الذي أصاب أمريكا وأين مكمن الخطأ؟

مشاركة شخصية

ما الذي أصاب أمريكا؟ أود مقاربة السؤال بطريقة التفافية غير مباشرة عبر تفحص وتقصي برامج مؤسستي في الولايات المتحدة. وهذا سيوجد حلقة وصل مع الإطار المفهومي الذي وضعته ويحافظ على استمرارية السرد الوصفي.

نشطت مؤسستي في الولايات المتحدة في البدايات المبكرة من التسعينيات. فبحلول ذلك الوقت، اكتمل تفكك المنظومة السوفييتية، وبدأ النظام يبرز من ركام الفوضى. انطبق ذلك على البلدان المعنية وشبكة المؤسسة على حد سواء. لكن الأنظمة الجديدة لم تصل إلى المستوى المرغوب، واستمرت شبكة المؤسسة في السعي لتحقيق أجندتها الكاملة. ومع ذلك، لم تشغل الأنشطة جميع الطاقات مثلما كانت الحال خلال حقبة الفوضى والاضطراب. الأمر الذي أتاح لي تحويل انتباهي إلى مشكلات العولمة. كما وسعت شبكة المؤسسة لتشمل أجزاء أخرى من العالم، خصوصا إفريقيا، لكنني لم أنس الولايات المتحدة. وغدت الشبكة عالمية المدى حقاً.

المجتمع المفتوح مجتمع يفتقد الكمال ويرحب بالتحسينات. وبتطبيق هذا التعريف، أمكنني استكشاف عدة عيوب ونواقص في المجتمع الأمريكي يمكن التصدي لها وتحسينها، حددت على وجه الخصوص مشكلتين

obeikandl.com

اثنتين يتعذر حلهما وزادتهما الطرق التي اتبعناها لمعالجتهما سوءاً: الموت والمخدرات. وكانت المشكلتان من أوائل القضايا التي تصدت لها مؤسستي في الولايات المتحدة.

الموت حقيقة من حقائق الحياة، لكن مجتمعنا يقاوم قبولها كما هي. والناس يجهدون لإنكارها أو تجاهلها. لقد نجح الطب في إطالة أمد الحياة، والرعاية الطبية لا تعترف بالاحتضار كحدث طبي تقدم تعويضا له. يجعل هذا كله الاحتضار عملية أشد إيلاماً وتبريحاً. أسست «مشروع تخفيف آلام الموت في أمريكا، اعتمد على الخبرات المهنية الكبيرة المتوفرة حول الموضوع على نطاق واسع ـ واستطعنا نشر الفكرة بين المهنيين المحترفين والرأي العام. وعلى العكس من الاتهامات التي أطلقها المعارضون اليمينيون ضدي، لم يكن المشروع يؤيد «القتل الرحيم»؛ بل يطالب بتقديم الرعاية في أرذل العمر. كان المشروع ناجحاً إلى حد أنه استكمل تحقيق مهمته تماماً بعد أن مدد نشاطه فترة واحدة في أعقاب المدة الأصلية التي استمرت خمس سنوات. وترسخت مبادئ رعاية الشيخوخة بالنسبة لمهنة الطب ولعموم الناس. لم يختف الخوف من الموت أو إنكاره. ومثلما سوف نرى، لعب دورا مهماً في الحرب على الإرهاب، وعاد إلى السطح مجددا خصوصا في قضية تيري شيافو، لكن هذه التمظهرات تبدت على المستوى السياسي أكثر من المهني ويجب التعامل معها بوصفها كذلك.

الإدمان على المخدرات مشكلة أخرى عصية على الحل، ومكافحة المخدرات فاقمت المشكلة. تلك هي الفرضية التي دفعتني إلى الانخراط في مشكلة المخدرات. فسياسة مكافحة المخدرات تناسب إلى حد كبير ممارسة مبادئ المجتمع المفتوح ـ الحل النهائي ليس متاحا لنا، ويمكن

للمسعى الهادف إلى تحقيق شعار «أمريكا متحررة من المخدرات» أن يفرز نتائج عكسية. لم يكن لدي آراء صارمة حول ما يمكن عمله إزاء مشكلة تعاطي المخدرات في أمريكا، لكن باعتباري من أتباع كارل بوبر اعتقدت أن بمقدورنا تحسين الوضع من خلال تجربة الصواب والخطأ. ما عرفته بشكل مؤكد أن الحرب على المخدرات كانت تضر أكثر مما تنفع بحيث توجب علينا استكشاف طرق جديدة لتقليل الضرر الناجم عن الإدمان. تلك هي المقاربة التي ناديت بها تحت اسم «تقليل الضرر». ولم أكن أعني بـ «الضرر» الإدمان على المخدرات فقط، بل الضرر الناجم عن مكافحة المخدرات أيضاً: المعدلات المرتفعة من عمليات الاعتقال والحبس؛ إيقاع الفوضى في المجتمعات المحلية للأمريكيين الأفارقة وذوي الأصول اللاتينية؛ تحول البلدان المنتجة إلى بلدان مستهلكة للمخدرات، وانتشار الفساد وسوء استخدام السلطة فيها. وجدت نفسي عالقاً في منطقة إشكالية تسودها الأحكام المتحيزة والمتعصبة في أسوأ صيغها. إن إصلاح سياسة مكافحة المخدرات ينتمي إلى مجال لا ترغب سوى قلة من الناس في دخوله. فالسياسيون يعدونه السكة الثالثة (التي تزود القاطرة بالكهرباء عادة) ـ المسها ولسوف تلقى حتفك! ونظرا لأنني ثري مستقل، رأيت أنني في موقع أفضل لاتخاذ موقف مقارنة بمعظم الناس. لكنني لم أقدر تماماً حجم ما سأواجهه من معارضة وما سأتعرض له من قدح وذم، تماماً كما حصل في الحرب على الإرهاب، التي تجمعها أوجه شبه عديدة مع الحرب على المخدرات.

حين اتخذت موقفاً مناهضاً لإعادة انتخاب الرئيس بوش، جعلني موقفي تجاه مكافحة المخدرات أكثر عرضة للهجوم. فقد اتهمت بأشياء كثيرة، بدءاً بتسميتي بـ «والد دولارات الحرب» الذي يشرعن المخدرات (جوزيف

كاليفانو، وزير الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية السابق)، وانتهاء بـ «ممول تجارة المخدرات» (دينيس هاسترت، رئيس مجلس النواب). لكن ما إن أقدمت حتى تشبثت بموقفي ولم أتراجع. دعمت الجهود الهادفة إلى إصلاح قوانين الحظر الصارمة، مثل قوانين روكفلر لمكافحة المخدرات في نيويورك، وأصبحت خلال التسعينيات الممول الأول (من القطاع الخاص) لبرامج منع تبادل إبر الحقن للحد من انتشار فيروس العوز المناعي البشري / الإيدز. كما شاركت الآخرين في تمويل مبادرات الدولة للسماح باستخدام الماريجوانا للأغراض الطبية، ومعالجة المدمنين بدل سجنهم، وتقليص السلطات المفرطة الممنوحة للشرطة والقضاء في فرض العقوبات والغرامات. وقدمت الدعم لإنشاء مؤسسة وطنية، «التحالف من أجل سياسة مكافحة المخدرات»، تستهدف ممارسات ومبادئ التقليل من الأضرار. والمعركة ما تزال مستمرة.

وجدت المجتمع المفتوح معرضاً للخطر في الولايات المتحدة من قبل نزعة أخرى: الأنشطة التي اعتبرت بمثابة مهن كانت تتحول إلى أعمال تجارية. انطبق ذلك على مهن مثل المحاماة والطب ـ ناهيك من السياسة. فحين تتحول المهن إلى تجارة تركز على الربح، تتعرض المعايير المهنية للخطر؛ وهذا ـ بدوره ـ يعزز النقص والقصور في القيم المميزة للمجتمعات المفتوحة. أتى اهتمامي مباشرة من الإطار المفهومي الذي وضعته. وقادني إلى وضع مشروعات حول المحاماة والطب باعتبارهما مهنتين. ثم انطلقت المشروعات بقوتها الذاتية وانخرطت في تشكيلة متنوعة من الأنشطة المهمة، لكنها لم تحقق تقدما كافيا في حل المشكلة التي أدت إلى تأسيسها. وتبين أن العدالة الجنائية هي الميدان الذي

أظهرت فيه المؤسسة الأمريكية قوتها وشجاعتها وعزمها، بسبب خلفية قيادتها المناصرة لحقوق الإنسان والحريات المدنية من جهة، والمهمات العديدة التي ينبغي إنجازها من جهة أخرى.

لكن عدم احترام القيم المهنية أصبح أشد بروزا مقارنة بالوقت الذي أطلقنا فيه مشروعاتنا، حيث توسع الآن ليشمل العلم والمجال الأكاديمي. فقد حولت حقوق الملكية الفكرية الفكر إلى ملكية. وأجريت الأبحاث العلمية بغرض الحصول على الثروة بدل استهداف المعرفة الخالصة، وأخذ المجتمع الأكاديمي يفقد إحساسه بالهوية كغاية في حد ذاتها. أما ملاحقة حقوق الملكية الفكرية فقد كبحت المسعى إلى الحقيقة.

أصبحت الأمور أكثر سوءاً حين تعرض العلم والمجتمع الأكاديمي كلاهما لهجوم مدفوع ببواعث إيديولوجية. في حالة العلم، استغل أدعياء العلم التساهل والتسامح تجاه الفرضيات البديلة من أجل تقديم نظريات غير علمية؛ في المجال الأكاديمي، استغلت مجموعة يمينية التوجه المسعى لتحقيق توازن عرقي وجندري (على صعيد النوع الاجتماعي/gender/) أفضل لممارسة التهييج والإثارة والمطالبة بالتنوع السياسي، وبالتالي إدخال السياسة الحزبية في المؤسسات الأكاديمية. ووجدت الجامعات صعوبة في المقاومة، فأضعفت الحصص العرقية والجندرية حجتها لصالح التوظيف والاستخدام اعتمادا على المؤهلات وحدها.

ومثلما اقتحمت الذهنية التجارية المجالات التي لا تنتمي إليها، تفعل السياسة الآن الأمر نفسه. النزعتان كلتاهما تعرضان المجتمع المفتوح للخطر. ووجدت المؤسسة مهمة أخرى يتوجب إنجازها.

وبالرغم من أن مؤسستي تصدت لبعض نقاط الضعف في المجتمع الأمريكي، إلا أنني أعد أمريكا ديمقراطية آمنة وراسخة ووطيدة الأركان. لم أنخرط بشكل عميق في السياسة الحزبية، على الرغم من الميل الطبيعي الذي أشعر به نحو الحزب الديمقراطي. تعاملت كثيرا مع إدارة كلينتون، لكن حول قضايا السياسة الخارجية في أغلب الأحوال. أما بالنسبة لمسألة المخدرات، فقد وجدت أن الديمقراطيين ليسوا أفضل حالا من الجمهوريين ـ وفي الحقيقة، جمعتني أهداف مشتركة مع جمهوريين محافظين من أمثال جورج شولتز (وزير الخارجية السابق)، وليبرتاريين مثل ميلتون فريدمان و «معهد كاتو»، مع أنني أخالفهم الرأي حول العديد من القضايا الأخرى.

أيدت مزيدا من السياسة التدخلية في الحرب الأهلية اليوغسلافية من أجل وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان التي كانت تحدث فيها. خلال أعياد ميلاد سنة 1992، أعلنت عن منحة مالية بقيمة 50 مليون دولار بهدف توفير المساعدة الإنسانية لمدينة سراييفو المحاصرة. والفكرة تمثلت في أنه إذا شاركت المنظمات الإنسانية تحت رعاية المفوضية العليا لشؤون اللاجئين فإن الأمم المتحدة ستوفر لها الحماية العسكرية. لم تنجح الفكرة، لكن المعونات الإنسانية، التي نسقها عبقري عمليات الغوث، فريد كوني (قتل فيما بعد في الشيشان)، أسهمت إسهاماً مهماً في بقاء سراييفو. انضممت إلى جماعة مشتركة من الحزبيين (الديمقراطيين والجمهوريين)، دعيت بـ «مجلس العمل من أجل السلام في البلقان»، التي حثت إدارة كلينتون على اتخاذ موقف أكثر جرأة وفاعلية تجاه البوسنة. كان بول ولفوويتز عضوا في

الجماعة أيضاً، وقمنا معا بممارسة الضغط على وزيرة الخارجية مادلين اولبرايت. كما أيدت تدخل حلف شمال الأطلسي (الناتو) في كوسوفو.

ثم أتى انتخاب جورج بوش (الابن) عام 2000 والهجمات الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر 2001. شعرت بأن المجتمع المفتوح معرض للخطر في الولايات المتحدة ـ لا بسبب الهجمات الإرهابية بل نتيجة رد الرئيس بوش عليها. فقد زعم أن الحادي عشر من سبتمبر غير كل شيء وكان ذلك بمثابة نبوءة حققت ذاتها. فبإعلان الحرب على الإرهاب أوقف نمط التفكير النقدي الذي هو جوهر المجتمع المفتوح. وأدين انتقاد سياسات الرئيس بوصفه خيانة ضد الوطن. بينما أجاز الكونغرس «قانون الوطنية» (U.S.A. PATRIOT Act)* دون أن يملك الوقت حتى لقراءته وفوض الرئيس باستعمال القوة. ثم أمر الرئيس بوش بغزو العراق بذرائع كاذبة. حين تشوه أقوى دولة على وجه الأرض الحقيقة، وتزدري الرأي العام العالمي، وتعصي القانون الدولي، يتعرض النظام العالمي لخطر داهم.

فوجئت بهذه التطورات. فمن كان يظن أن تصبح الولايات المتحدة، التي تعلمت أن أعدها رائدة الديمقراطية والمجتمع المفتوح، خطراً يهدد النظام العالمي؟ وبعد أن بذلت جهدي لترويج أفكار المجتمع المفتوح في الخارج، شعرت أن الواجب يفرض علي فعل الشيء ذاته في الداخل. شرحت آرائي في كتاب «فقاعة التفوق الأمريكي»، ثم بحثت عن طرق لدعم أفكاري بالمال. وبذلت جهداً كبيراً في محاولة إزاحة الرئيس بوش

* تعبير /U. S. A. PATRIOT/يعني بالإنكليزية «توحيد وتقوية أمريكا عبر توفير الأدوات المناسبة لاعتراض وإعاقة الإرهاب».

عن البيت الأبيض مثلما حاولت مساعدة بلدان الإمبراطورية السوفييتية السابقة على الانتقال من المجتمع المغلق إلى المجتمع المفتوح.

عينت مستشارين سياسيين خبيرين لتقديم النصح حول ما يمكن أن أفعله لمعارضة إعادة انتخاب الرئيس بوش. ووضع كل منهما الخطة ذاتها. هنالك جهد مبذول لحشد وتعبئة الناس على مستوى القاعدة الشعبية في خمس ولايات؛ فإذا توسع ذلك ليشمل ست عشرة ولاية فيمكن أن يحدث تأثيرا ملموسا في النتيجة. جمعت عددا صغيرا من المتبرعين الآخرين وتعهدنا بتقديم ما يكفي من المال للبدء بتنفيذ الخطة. ثم أصبحنا قوة محفزة في اجتذاب الدعم المالي من المتبرعين الآخرين. وفي المراحل الختامية من الحملة الانتخابية، قمت بجولة واسعة ألقيت خلالها الخطب، وروجت لآرائي في صحيفة «وول ستريت جورنال» وغيرها من الصحف.

مثل الانخراط في السياسة الحزبية تغييرا جديدا بالنسبة لي، ولم يكن التغيير سارا. فقد اعتبرتني اللجنة الوطنية الجمهورية عدوا (ولم يفاجئني ذلك)، وأطلقت حملة دعائية منسقة وشعواء ضدي. الأمر الذي زودني بخبرة عملية حول ما تستدعيه الحملات السياسية المشوهة والمحرفة للحقائق. لم تعجبني، لكنني اعتبرتها ثمنا يستحق أن يدفع لأن الرهان مرتفع جدا. إذ لا شيء يمكن أن يفيد العالم بقدر المساعدة على حصر الرئيس بوش في ولاية رئاسية واحدة.

لم يحدث ذلك. فقد أعيد انتخاب الرئيس بوش بأغلبية واضحة. ومن الغريب أنني لم أتأثر أو أشعر بالهزيمة، لأنني فعلت ـ برأيي ـ كل ما بوسعي لمنع إعادة انتخابه. لكنني أحسست بأن من واجبي إعادة التفكير وإعادة تجميع وتنظيم القوى التي أقودها. لم أعد أوجه إصبع اللوم إلى

إدارة بوش؛ فقد صادق الناخبون الأمريكيون على سياساته. توجب علي مواجهة السؤال التالي: ما الذي أصاب أمريكا وما الذي أصابنا وأين مكمن الخطأ؟ ذلك هو السؤال الذي أريد التصدي له هنا. لكن ينبغي أن أفكر أولا باعتراض محتمل: خلال أقل من عامين اثنين بعد إعادة انتخاب الرئيس بوش، تحول الرأي العام ضده وضد غزو العراق. ربما لا يكمن الخطأ في الناخبين، وربما أتى موعد الانتخابات في وقت مبكر، قبل أن تتبدى الوقائع الصادمة وتلوح الحقائق الجارحة. أود لو أفكر على هذا النحو، لكن الواقع الحقيقي يناقضه ويعارضه. لقد انقلب الرأي العام الأمريكي ضد الحرب في العراق، لكن ما يزال يؤيد الحرب على الإرهاب. ونظرا لاعتقادي الراسخ بأن الحرب على الإرهاب هي مكمن الخطأ في أمريكا وسبب دخولها الوضع البعيد عن التوازن، إلا أنني لا يمكن أن أقبل بأننا استعدنا وعينا جميعا وعدنا إلى رشدنا حتى ندين الحرب على الإرهاب ونتخلى عنها. لذلك يبقى السؤال قائما. ولسوف أشرح في الفصل التالي بمزيد من التفصيل لماذا أعتقد بأن الحرب على الإرهاب جعلتنا في وضع أقل أمانا وأمنا.

تطبيق الإطار المفهومي

يجب أن يبدأ أي تفحص استقصائي لما أصاب أمريكا اليوم باللجوء إلى نموذج المجتمع المفتوح في الإطار المفهومي الذي وضعته. وبالرغم من أن النموذج يعد مجردا ونظريا وصحيحا في كل زمان ومكان، إلا أن صلة لافتة تجمعه بالولايات المتحدة. وليس في ذلك أي مفاجأة لأنني كنت أفكر بالولايات المتحدة حين ألفت الكتاب في أوائل الستينيات. انتقلت مؤخرا إلى نيويورك من لندن، والوصف الذي قدمته للعالم الجديد الجريء اعتمد

أساسا على الصفقات والعقود لا على العلاقات الشخصية التي عكست انطباعاتي الأولى عن أمريكا. أتذكر أنني نظرت إلى البيوت المتماثلة في ليفيتاون وغيرها من الضواحي وتخيلت أن الأزواج يمكن بسهولة أن يخطئوا فيدخلوا بيوتا غير بيوتهم ليجدوا فيها نساء غير نسائهم. النقطة المهمة أن النموذج شيد في أوائل الستينيات، فإذا كان وثيق الصلة بالأوضاع الراهنة، فلأن جذورها أعمق وأشد رسوخا من الإدارة الحالية.

شدد النموذج على حالة عدم اليقين المتأصلة في نمط التفكير النقدي، وأشار إلى أن الفرد يمثل ركنا ضعيفا يصعب تأسيس قيم المجتمع عليه. وحين تصبح عوامل الخوف وعدم اليقين وقصور الهدف، التي تميز جميعا المجتمع المفتوح، أعباء ثقيلة لا تحتمل، فإن أي زعيم آسر الشخصية يعرض نمط التفكير العقائدي (الدوغمائي) قد يبدو بمثابة المنقذ المخلص.

كنت أفكر بهذا النموذج حين كتبت «فقاعة التفوق الأمريكي». حيث قدمت الحجة على أن إدارة بوش تستغل هجمات الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية لزرع الخوف في أذهان العامة، وللحصول على قبول آلي ودون تفكير بالسياسات التي تعرض المجتمع المفتوح للخطر في الداخل، وتهدد السلام والاستقرار في العالم. واستحضرت نظرية الانتعاش ـ الانكماش التي طورتها في الأسواق المالية لإظهار أن مسعى إدارة بوش العبثي، الذي أفرز نتائج عكسية في نهاية المطاف، لتحقيق التفوق الأمريكي، له سمات الفقاعة. وبالرغم من أن الأخطاء السابقة في السياسة الأمريكية كانت ضمن الحدود العادية وبقيت خاضعة للتفحص النقدي، إلا أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر «غيرت كل شيء» حسب تعبير الرئيس بوش؛

وهنا دخلنا المنطقة البعيدة عن التوازن. فقد اعتبر الانتقاد خيانة للوطن، وأزيلت الكوابح والتوازنات التي وفرت الحماية والوقاية لديمقراطيتنا. ومكنت الحرب على الإرهاب الرئيس من التمتع بسلطات تنفيذية غير محدودة وتضليل الأمة ودفعها إلى مغامرة متهورة سيئة التخطيط ورديئة التنفيذ أضعفت التفوق الأمريكي بدل أن تدعمه وتعززه.

النتائج التي توصل إليها كتاب «فقاعة التفوق الأمريكي» دعمتها وأكدتها الأحداث اللاحقة. ومع ذلك، فشل الكتاب، حيث نفس عن غضبه على إدارة بوش، في الإجابة عن السؤال الذي أجد نفسي الآن مجبراً على طرحه: ما الذي أصاب أمريكا وأين مكمن الخطأ؟ آمل الإجابة عنه عبر استقصاء تفصيلي لكيفية تطبيق الإطار المفهومي المجرد الذي تبنيته على الظروف المحددة السائدة اليوم.

دعوني أكون أكثر تحديداً. لقد راقبت الأحداث تتكشف بعد الحادي عشر من سبتمبر بانحياز متجذر في تجربتي في سن المراهقة مع النازية والشيوعية. الإطار المفهومي مؤسس أيضاً على تلك التجربة. وحين سمعت الرئيس بوش يقول: «إما أن تكونوا معنا أو مع الإرهابيين»، تذكرت الدعاية النازية. قلت ذلك في مقابلة مع صحيفة «واشنطن بوست»، لكن تبين أن الفكرة أفرزت نتائج عكسية. فقد أتاحت لآلة الدعاية التابعة للمحافظين التوكيد على أنني دعوت بوش بالنازي، ووضعي في فئة المتطرفين في الوقت الذي كنت أحاول فيه نعتهم هم بالمتطرفين. الأساليب التكتيكية التي استخدمتها اللجنة الوطنية الجمهورية ذكرتني أيضا بالدعاية النازية والشيوعية. لقد رسموا صورة مزيفة كلية عني وعما أدافع عنه، واستطاعوا ترسيخها في أذهان عامة الناس بواسطة التكرار المتواصل. لكن هذا يمثل

قضية جانبية. فهل يصح مقارنة إدارة بوش بالنظامين النازي والشيوعي؟ هذا هو السؤال الذي أطرحه حين أقول إني بحاجة إلى استكشاف كيف يتصل إطاري المفهومي بالوضع الراهن.

مقارنة مثيرة للاستياء

هنالك فارق رئيس واحد يعتم على جميع الفوارق الأخرى: الولايات المتحدة ديمقراطية تؤدي وظائفها حيث توجد سلطة قضائية مستقلة ويسود حكم القانون. بينما كانت ألمانيا النازية والاتحاد السوفييتي نظامين ديكتاتوريين شموليين. ولا يصبح السؤال مثيراً إلا حين ننظر فيما وراء هذا التغاير المبهر، لأن بمقدورنا آنذاك تمييز مزيد من أوجه الشبه المفاجئة في ثنايا هذه الاختلافات.

دعوني أبدأ بالتشابه. أولاً، هنالك أوجه تشابه بين أساليب الحياة في جمهورية فايمار* والولايات المتحدة في أعقاب حرب فيتنام أدت إلى الحرب على الإرهاب: المسعى المطلق العنان وراء المصلحة الذاتية وإشباع الرغبات دون ضابط، مما أضر بالأخلاق والقيم التقليدية، وسبب اشمئزازا ونفورا في المجتمعين كليهما. في ألمانيا، التي عانت من عواقب معاهدة فرساي والتضخم الهائل، أخذ الاشمئزاز والنفور شكل اشتراكية قومية؛ في الولايات المتحدة، تمظهرا في صعود الأصولية الدينية التي ظلت على أطراف وهوامش السياسة حتى وقت قريب.

---

* في عام 1919، اجتمعت الجمعية الوطنية الألمانية في مدينة فايمار (إلى الجنوب الغربي من لايبزغ) وأعلنت تأسيس جمهورية فايمار التي بقيت حتى عام 1933. (م)

ثانياً، انخرطت إدارة بوش والنظامان النازي والشيوعي في ممارسة سياسة الخوف والتخويف. وهجمات الحادي عشر من سبتمبر تجد نظيريها في حريق الرايخستاغ* في ألمانيا وجريمة اغتيال كيروف** في الاتحاد السوفييتي. أنا لا أتبنى نظرية المؤامرة؛ بل أعد الأحداث الثلاثة بمثابة عوامل خارجية استغلتها الحكومات لأغراضها الخاصة. ولا ريب في أن هجمات الحادي عشر من سبتمبر تعد الأشد صدما وضررا بين هذه الحوادث الثلاثة.

ثالثاً، في ألمانيا النازية والاتحاد السوفييتي، وأمريكا حاليا، هيمنت على الحياة السياسية حركة انطلقت أساساً من خارج النظام البرلماني واستولت على سلطة الدولة. في روسيا، استولى الشيوعيون على الدولة عن طريق الثورة. في جمهورية فايمار في ألمانيا، شكل النازيون حزباً سياسياً وصل إلى السلطة عبر سبيل دستوري. في الولايات المتحدة، استولت حركة المحافظين على الحزب الجمهوري أولا، ثم سيطرت على الكونغرس والرئاسة.

لا تشكل جميع الحركات التي تنطلق أصلا من خارج النظام البرلماني تهديدا داهما للمجتمع المفتوح. والمثال على ذلك حركة الخضر في أوروبا. أما السبب الذي يجعل المقارنة ذات صلة فهو أنه حالما تصل الحركة إلى السلطة فإنها تحظى باحترام ومرجعية الدولة. والأعمال والأفعال

---

* مبنى مجلس النواب الألماني خلال حقبتي الرايخ الثاني (1871-1919) وجمهورية فايمار (1919-1933). (م)

** سيرغي ميرونوفيتش كيروف (1886-1934). ثوري روسي كان واحدا من كبار مساعدي ستالين. وشكل اغتياله، ربما بأوامر من ستالين نفسه، ذريعة لعمليات تطهير واسعة النطاق في الحزب الشيوعي السوفييتي. (م)

والسياسات التي تعد غير شرعية عادة تصبح مقبولة بوصفها مشروعة. وتحديها يماثل تحدي رمز وهيبة الدولة. لهذا السبب أدخل في منطقة خطرة ومخادعة حين أعقد هذه المقارنة المثيرة للاستياء. فالأهمية الدلالية الرمزية للدولة تصبح أعظم في حالة الولايات المتحدة، بتقاليدها الديمقراطية الأكثر عمقا وتجذرا، مقارنة بألمانيا أو الاتحاد السوفييتي. لكن هنا ينتهي هذا التشابه. فمع الاستيلاء على السلطة التنفيذية، تمكن النازيون والشيوعيون من تأسيس نظامين ديكتاتوريين شموليين. وهنا تختلف الولايات المتحدة بسبب سيادة حكم القانون والمؤسسات الديمقراطية الراسخة. وحتى في هذه الحالة، تمثل أفعال وسياسات إدارة بوش تهديدا لمجتمعنا المفتوح، واحترامنا للدولة يجب ألا يعمي أبصارنا عنه. ودون الغوص في تفاصيل الأفعال المحددة التي ربما تعد غير قانونية، أريد الإشارة إلى التحدي النظامي/ المنهجي: استحواذ الرئيس بوش على سلطة تنفيذية توسعت بغير حدود في الحرب على الإرهاب، وتعيينه قضاة في المحكمة العليا يدعمون صلاحياته المتوسعة هذه.

أخيراً، هنالك أوجه شبه في أساليب الدعاية. وفي الحقيقة، تمكنت إدارة بوش من تحسين الأساليب التقنية التي استخدمتها آلة الدعاية النازية والشيوعية عبر الاعتماد على الابتكارات التي تحققت في صناعات الإعلان والتسويق. وتوجد الآن ركيزة علمية للتأثير في الرأي والسلوك واستغلالهما. ومثلما لاحظنا آنفاً، حقق العلم المعرفي تقدماً عظيماً في السنوات الأخيرة في مجال فهم كيف يؤدي العقل البشري وظائفه. إذ تسهل ممارسة تأثير أكبر في الناس عبر مناشدة عواطفهم لا أحكامهم العقلانية وحججهم المنطقية؛ لكن يجب على مناشدة العواطف كي

تكون فعالة ألا تخضع لتركيز حاد. ومن الغريب مدى نجاح إدارة بوش في استخدام «الكلام الحديث» الذي استخدمه جورج اورويل في روايته «1984». وفي كل مرة أسمع هذا «الكلام الحديث» أعاني من حساسية مفرطة. فلماذا لا تكون ردة فعل الشعب الأمريكي مشابهة؟ لماذا أصيب بالصمم إلى هذه الدرجة؟

ثمة سؤال وثيق الصلة أجده مقلقا على نحو مماثل. في رواية جورج اورويل «1984»، مارست «وزارة الحقيقة» سيطرة كاملة على وسائل الإعلام. لكن في أمريكا، لا تتمتع الآلة الدعائية اليمينية اليوم بمثل ذلك الاحتكار، ومع ذلك تمكنت من فرض تفسيرها للواقع بنجاح مشهود. فكيف أمكنها ذلك؟ كأنما الناس يطالبون بأن يتعرضوا للخديعة!

قبل أن أحاول الإجابة عن هذه الأسئلة، أحتاج إلى مناقشة بعض الاختلافات بين إدارة بوش والإيديولوجيات الشمولية (التوتاليتارية)، مثل الاشتراكية القومية، والفاشية، والشيوعية ـ بغض النظر عن ذلك الفارق الذي يتمثل في أن الولايات المتحدة ليست ديكتاتورية شمولية. من الجدير بالذكر أن إدارة بوش لا تستهدي بإيديولوجية شاملة. فبمقدورنا تمييز عدة توليفات تكوينية من الإيديولوجيا، لكنها لا تبدو متساوقة مع التفسير الشامل للواقع. في كتاب «فقاعة التفوق الأمريكي»، حددت ثلاثة مذاهب فكرية رئيسة، بل حاولت حبكها في نسيج النظرة الشاملة للعالم؛ لكن المحاولة لم تكن مقنعة لأن المتشبثين بإحدى المكونات لا يؤمنون بالضرورة بالمكونات الأخرى. المذاهب الفكرية الثلاثة هي أصولية السوق، والأصولية الدينية، والمحافظون الجدد المؤيدون للتفوق الأمريكي.

عرفت الموضوع الموحد بوصفه داروينية اجتماعية، حيث تصبح الحياة منافسة لبقاء الأصلح، والبقاء يقرره التنافس لا التعاون. انطبقت الفكرة على أصولية السوق وموقف المحافظين الجدد، لكنها لم توائم الأصولية الدينية ـ وقد يكون من المغري التحدث عن القومية الدينية بوصفها الإيديولوجية المهيمنة، لأن هناك مكوناً قومياً قوياً في سياسات بوش، لكن ذلك يتجاهل أصوليي السوق. إن فرض إيديولوجية موحدة على مؤيدي إدارة بوش أمر غير مناسب. الأمر الذي قادني إلى نتيجة مفادها أن النظام الحالي يحظى بدعم جماعات يائسة لا توحدها سوى الرغبة في السلطة السياسية والنفوذ والتأثير.

شهدت التحالف يعمل حين شاركت في أحد لقاءات الأربعاء الشهيرة التي نظمها غروفر نوركويست. حضر اللقاء ممثلون عن حركة المحافظين، بدءاً من «هيرتيج فاونديشن» وانتهاء بـ «واشنطن تايمز». كانت تجربة مثيرة وساحرة. أدار نوركويست اللقاء بانضباط صارم. امتلأت القاعة عن آخرها؛ والعديد من الحاضرين تابعوا اللقاء وقوفاً، لكن الشخصيات الرفيعة جلست إلى الطاولة، بينما اصطف الأقل نفوذاً وشهرة بجوار الجدران. كل متحدث كان يتكلم بطريقة أسرع من المعتاد، وجرت مناقشة ستين بنداً بخلال ساعة واحدة. فالمداخلات كانت مقتضبة ومركزة؛ وتطوع بعضهم لتأييد بعضهم الآخر أملا بالحصول على التأييد عندما يحين دورهم. في تلك المناسبة التي حضرتها بالذات، شملت البنود المقدمة تلك التي اقترحها أفراد يسعون للحصول على التأييد لسباقات انتخابية، أو كتب جديدة، وبعثة من البيت الأبيض لتوكيد الدعم لترشيح جون بولتون، وجماعات ضغط تقدم الحجج لصالح مقترحات تشريعية متنوعة. بهت

الخط الفاصل المميز بين المصلحة العامة والمصالح الخاصة. وإذا كان هناك موضوع مهيمن فهو تخفيض الضرائب وتقليص القواعد والأنظمة بكل وسيلة ممكنة، لكن بدا من الواضح أن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا بواسطة تبادل الخدمات. وقيل لي إن لقاءات مشابهة تعقد (كل أربعاء) في مختلف أرجاء البلاد.

بعد اللقاء الرسمي، تلقيت دعوة لإلقاء خطاب أمام الحضور، وكان ذلك أغرب ما حدث يومها. فقد استقبلت ملاحظاتي وتعليقاتي، التي كانت صريحة ومباشرة في انتقاداتها، بالترحاب، وأبدى عدد من الحضور تلهفاً على استكشاف كيفية التعاون في قضايا محددة. وكما بدا واضحاً، كانوا يؤمنون ببناء التحالفات، ولم يحسبوا أنهم في معسكر الأشرار. حين تحدثت عن المؤامرة اليمينية الخبيثة التي عرضت بأسلوب جذاب في القاعة، تجاهلوا الأمر وكأنه لا يعنيهم. أذهلني ما يشعرون به من ثقة بالنفس، ولم أتردد في الإشارة إلى ذلك. وجدت المجموعة مؤثرة حقاً؛ ولا يوجد نظير لها على الجانب المقابل.

عند تقييم أوجه التشابه والاختلاف بين إدارة بوش والإيديولوجيات الشمولية (التوتاليتارية)، نرى أن الاختلافات تفوق أوجه التشابه. فلا نظام الولايات المتحدة شمولي، ولا إدارة بوش تتبنى إيديولوجية واضحة المعالم. ولذلك تبدو المقارنة مع النظامين النازي والشيوعي بعيدة الاحتمال صعبة التصديق. لكن هناك ما يكفي من أوجه الشبه للإشارة إلى أن المجتمع المفتوح معرض للخطر بطرق لا تنطبق تماماً على إطاري المفهومي. وبدلا من جعل التهديد يناسب الإطار أنا بحاجة إلى فهم طبيعته، وتعديل الإطار إذا دعت الضرورة.

إخفاقات القيادة

خلال العامين الماضيين، أصبحت طبيعة التهديد الذي تمثله إدارة بوش أكثر وضوحاً في معالمه: فهو مكون من توسيع مفرط للسلطات التنفيذية. وهذا أهم أوجه الشبه مع النظامين النازي والشيوعي، على الرغم من أنه لا يتضح على الفور نظراً لأن أياً من ألمانيا وروسيا ـ أولا وقبل كل شيء ـ لا تتمتع بالقدر نفسه من فصل السلطات كما هي الحال في الولايات المتحدة.

وأصبح من الواضح أيضاً أن التهديد الصادر عن نائب الرئيس ديك تشيني أخطر من ذلك الذي يمثله الرئيس نفسه. فجورج بوش (الابن) أشبه بأداة خرقاء؛ وتشيني هو القوة المحركة لها. والآن، وقد تعرضت سياساته للهجوم، بدأ نائب الرئيس الدفاع عنها؛ فتكشفت شخصيته الحقيقية. الناس الذين يعرفون تشيني قبل أن يصبح نائباً للرئيس يمتدحونه، مضيفين ربما «ليس هذا تشيني الذي عرفناه». وبالمقابل، نظرت إليه على الدوام بوصفه شخصية مصابة بذهان الارتياب، ومسؤولاً حكوميا يؤيد شن حرب نووية. لقد نجح تشيني ورمسفيلد على الأغلب في فرض آرائهما على إدارة بوش. وهما الآن تحت الحصار، لكنهما يرفضان الإذعان. وخطابهما لاذع وحاد كعهده دوماً، كما عارضا أي تعد على صلاحيتهما. وهددا بدفع الرئيس إلى الاعتراض على التشريع الذي يحظر التعذيب، وحين تمت المصادقة على القانون الجديد بأغلبية يتعذر نقضها، استطاعا إدخال تعديل يستهدف استثناء معتقلي غوانتانامو من الوصول إلى المحاكم الأمريكية.

إخفاقات الأتباع

بدلا من زخرفة إدانتي للقيادة، سوف أركز بؤرة الاهتمام على طبيعة الرغبة في اتباعها الأعمى لأن تهديد المجتمع المفتوح يكمن ـ برأيي ـ فيها. فقد أظهرت عامة الأمريكيين لا مبالاة مشهودة وهي تتعرض للخداع. ففي نظرها أن ما يهم في حرب العراق هو هل تنجح أم لا، وليس هل شنت بناء على ذرائع تبريرية كاذبة أم لا. الرأي العام الأوروبي أقل تساهلا مع الخداع. فرئيس الوزراء البريطاني توني بلير تعرض لانتقادات لاذعة، وانقلب الرأي العام الإسباني على خوسيه ماريا اثنار حين حاول تحميل مسؤولية الهجمات الإرهابية في مدريد على الباسك.

التأييد المتجاهل لمبادئ النقد التحليلي الذي تلقاه الرئيس بوش في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر ربما يفسره الاستغلال الذكي لذلك الحدث الصادم من قبل الإدارة. لكن هذا التفسير ليس عميقا بما فيه الكفاية. فغياب الاهتمام بالحقيقة يسبق الحادي عشر من سبتمبر. وأعزوه إلى الطبيعة التنافسية للنظامين السياسي والقضائي والمنافسة الحادة المهيمنة على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية كافة. في عام 1996، حين قررت إنشاء مؤسسة محلية، تبين لي أن أحد عيوب المجتمع الأمريكي الإعجاب المفرط بالنجاح – الذي يقاس بالمعايير المالية – حتى وإن أضر ذلك بالقيم الأصيلة الجوهرية. لهذا السبب أقمت برنامجا لدعم وتعزيز الطب والمحاماة باعتبارهما مهنتين. إن نظامنا القانوني يسعى إلى ترسيخ الحقيقة عبر عملية تنافسية، لكن إذا سعى الممارسون لتحقيق النجاح مهما كان الثمن، فإن الحقيقة ستكون الضحية. وحين يعجب المجتمع بالنجاح بغض النظر عن سبل تحقيقه، تتضاءل وتضعف الوسائل

الواقية من الخداع والغش والكذب وغيرها من الممارسات. ويصاب الناس بالإحباط وخيبة الأمل ويتوقفون عن توقع التزام زعمائهم بمعايير مرتفعة من الاستقامة والنزاهة. ولن يشكل خداعهم مفاجأة.

المسعى المنفلت من عقاله لتحقيق النجاح يؤدي إلى زعزعة استقرار المجتمع. فالاستقرار يتطلب مجموعة من القيم الذاتية الجوهرية التي يلتزم بها الأفراد بغض النظر عن العواقب والتبعات. ويمكن تدعيم هذا التوكيد باللجوء إلى النظرية الاقتصادية: لا تحدد منحنيات العرض والطلب سعرا متوازنا إلا حين تكون معطيات مستقلة. وعندما يكون النجاح هو المعيار الوحيد، ينفتح المجال واسعا أمام أنساق الانتعاش – الانكماش التي تعزز ذاتها في البداية، لكنها تعطي عكس النتائج المرجوة في النهاية. لقد شرحت مفسرا كيف تعمل الأنساق في الأسواق المالية. والمبدأ ذاته ينطبق على الميادين الأخرى. النجاح يولد النجاح إلى أن يفشل في ذلك، ثم تعمل صلة الوصل في الاتجاه المعاكس وهذا ما يجعل عدم الاستقرار متأصل في المسعى لتحقيق النجاح دون نقد تحليلي.

بعض هذه الاختلافات أنذر بها نموذجي الأصلي للمجتمع المفتوح. لقد تحدثت عن عدم الاستقرار ونقص القيم الذاتية الجوهرية. لكنني تركت أمرا واحدا مهما: لماذا يأبه الناس للحقيقة أصلا؟ البنية الكلية للمجتمع مؤسسة على افتراض أن الحقيقة أمر مهم: الحقيقة النهائية المطلقة ليست في متناول أيدينا، لكن كلما اقتربنا من الواقع كان ذلك أفضل. ناقشت مسألة البحث عن اليقين، لكنني أخذت البحث عن الحقيقة كقضية مسلم بها.

الحقيقة مقابل النجاح

يجب علي الآن وضع هذا الافتراض موضع المساءلة. عند التعامل مع الطبيعة، تكون الحقيقة سامية وعظيمة وفائقة الأهمية. نحن بحاجة إلى فهم كيف تعمل قوى الطبيعة من أجل استغلال الطبيعة لمصلحتنا. معرفة الواقع شرط مسبق للنجاح. في الشؤون المتعلقة بالبشر، هنالك طريق مختصرة للنجاح: حيث يمكننا فرض إرادتنا على البشر الآخرين بصورة مباشرة دون تحمل عَنت البحث عن الحقيقة. في مثل هذه الظروف، لا يمكننا النظر إلى فكرة أن الحقيقة أمر مهم كقضية مسلم بها. وهذه نقطة ضعف في مفهوم المجتمع المفتوح لم تكن واضحة سابقا. ومثلما أشرت آنفا، المجتمع المفتوح مؤسس على حجة ابستمولوجية. فإذا كان الواقع معطى مستقلا ولا يخضع لتأثير البشر، فإن طلب الحقيقة سيأخذ قصب السبق على خداع الذات وخداع الآخر. أفلاطون حمل المهمة على عاتق الملك الفيلسوف، وبوبر قدم الحجة على أن تحقيقها يتم بأفضل شكل عبر عملية نقدية لأنه لا يوجد فيلسوف قادر على الوصول إلى الحقيقة النهائية المطلقة. بهذه الطريقة توصل إلى مفهوم المجتمع المفتوح. لكن الفكرة الأساسية التي تشير إلى أن الواقع منفصل عما يفكر به الناس تغدو غير مناسبة حين يكون للواقع مشاركون مفكرون. هذه هي النقطة التي حاولت إظهارها بمفهوم الانعكاس. فالتفكير جزء من الواقع الذي نسعى إلى فهمه. وكعاقبة لذلك، يقصر فهمنا عن المعرفة لأننا نفتقر إلى معيار مستقل يمكن بواسطته الحكم على صدق عباراتنا. في مثل هذه الظروف، لماذا نسعى إلى حقيقة لا يمكن الوصول إليها بدلا من التلاعب بالحقيقة واستغلالها لمصلحتنا؟ هذا هو السؤال الذي فشلت في طرحه، وتطلب مني

إدراكه إعادة انتخاب الرئيس بوش. ومهما كان السبب، أنا ملتزم بكل حماس بالبحث عن الحقيقة وأتوقع من الآخرين الاهتمام بالحقيقة مثلي. لكن ذلك يعد انحيازا شخصيا من جانبي، لا توقعا عقلانيا.

والآن بعد أن طرحت السؤال، لدي حجة عقلانية لإظهار أن الحقيقة أمر مهم. الحجة ببساطة هي: يمكن التلاعب بالواقع واستغلاله عبر الزعم بأن بعض العبارات المعينة التي تخدم الذات صادقة وصحيحة، لكن النتائج عرضة للتباعد عن التوقعات. ومن أجل إبقاء هذا التباعد عند الحد الأدنى، يجب أن نسعى لفهم الواقع، وعدم الاكتفاء بالتلاعب به واستغلاله. هنالك واقع لا يتأثر برغبتنا، وينبغي احترامه إذا أردنا النجاح. إذن، ثمة صلة جامعة بين طلب الحقيقة والمسعى لتحقيق النجاح على الرغم من كل شيء، لكنها ليست مباشرة كما هي الحال في العلوم الطبيعية.

يجب أن أذكر القارئ بأن حجتي مؤسسة على نظرية تطابق الحقيقة: العبارة صادقة وصحيحة إذا تطابقت مع الحقائق. وهذا يعني أنني أستخدم «الحقيقة» و«الواقع» بشكل تبادلي: فحين أشير إلى «احترام الحقيقة» أعني أيضا «احترام الواقع». الحقيقة تعني أشياء مختلفة بالنسبة لمختلف الأشخاص، فهي «القرآن» بالنسبة للأصوليين الإسلاميين؛ وربما تعني نظرية الخلق أو المخطط الذكي بالنسبة للأصوليين في الولايات المتحدة. وبالتالي، حين أقول إن الحقيقة أمر مهم، فأنا أمتدح فضائل اكتساب فهم أفضل للواقع. وآمل أن يساعد ذلك في توضيح حجتي.

وضعتْ هذه الحجة موضع الاختبار مؤخرا بواسطة إدارة بوش. واستهدت باعتقاد ـ لم يذكر صراحة ـ مفاده أن من الممكن التأثير في الحقيقة

والتلاعب بها واستغلالها. لكن انظروا إلى النتائج: غزو العراق فشل فشلا ذريعا، حتى عند الحكم عليه وفقا لأهداف إدارة بوش ذاتها. وهذا يقدم حجة دامغة لصالح العملية النقدية الكامنة في صميم المجتمع المفتوح.

على الرغم من أن الحجة بسيطة نسبيا، إلا أنها فلسفية أيضا؛ ومع أن عامة الناس لا يهتمون بالفلسفة؛ إلا أن نتائجها مثيرة للاهتمام. الأمر الذي يضع أولئك الذين يقدمون الحجج لصالح مبادئ المجتمع المفتوح في وضع صعب وعسير: فهم بحاجة إلى كتاب، أو إلى بضع فقرات على الأقل، لإثبات وجهة نظرهم، في حين يستطيع الذين يريدون التأثير في الحقيقة واستغلالها فعل ذلك بمجرد رفع شعار مثل الحرب على الإرهاب. لقد وجد الرأي العام الأمريكي أنه معرض بشكل كبير للاستغلال والتأثير. لماذا؟

عدم فهم المجتمع المفتوح

قادني السؤال إلى رؤية مثيرة للاهتمام تطرقت إليها في الفصل الأول: أمريكا مجتمع مفتوح لا يفهم مفهوم المجتمع المفتوح ولا يلتزم بمبادئه. التعبير استخدم مرارا من قبل الرئيس بوش وغيره، لكن مضامينه ليست مفهومة بالشكل المناسب.

الحقيقة أن مفهوم المجتمع المفهوم ليس جزءا من التراث السياسي الأمريكي. فالديمقراطية الأمريكية نتاج عصر الأنوار، وعصر الأنوار آمن إيمانا راسخا بالعقل. واعتبر الواقع كيانا منفصلا ومستقلا عنه، ومهمة العقل هي اكتشافه. ونظرا لأن للعقل معيارا مستقلا في متناوله، فإن المعرفة الكاملة بدت ممكنة. على سبيل المثال، تأسست نظرية المنافسة المثالية على افتراض وجود المعرفة الكاملة.

عصر الأنوار كان عصرا مفعما بالأمل. فقد اعتبر الواقع مجالا بكرا ينتظر من يكتشفه، والمعرفة أداة تمنح البشر القدرة على السيطرة عليه. وبدا المدى أمام العقل غير محدود. ولم نكتشف أن للعقل حدودا مقيدة إلا بعد تقدم المعرفة. الانعكاس اكتشاف متأخر نسبيا ـ إذا أمكن اعتباره كذلك ـ ولم ينل القبول عموما.

الديمقراطية الأمريكية قائمة على فصل السلطات، لا على الاعتراف باستحالة وصولنا إلى الحقيقة النهائية المطلقة. بل على العكس، فديباجة إعلان الاستقلال تذكر: «نحن نعد هذه الحقائق بديهية». وتتابع لوصف المتطلبات الضرورية للمجتمع المفتوح بالتفصيل، لكن التبرير لم يتعلق بالفهم القاصر. وهنالك تضاد بين الديباجة وبقية النص أفرز مذهبين فكريين: الديباجة تتعلق بالحقوق الطبيعية، والنص بالحقوق الإنسانية العالمية. ومن الجدير بالذكر أن مبدأ الحقوق الطبيعية خضع للشرح والتفسير من قبل ليو شتراوس، بينما تناول كارل بوبر مفهوم المجتمع المفتوح. شتراوس وبوبر مفكران من النمسا وألمانيا عاشا في عصر واحد؛ وكلاهما من المتخصصين في فكر أفلاطون، لكنهما لم يلتقيا أبدا. ولم أجد أي إشارة إلى ليو شتراوس في كتابات بوبر. كان بوبر معلمي ومرشدي، بينما كان ليو شتراوس معلم ومرشد بول ولفوويتز، أحد مهندسي غزو العراق.

على الرغم من أن عامة الناس في أمريكا ليسوا مهتمين بالمناقشات الفلسفية المجردة، إلا أن حقيقة غموض فكرة المجتمع المفتوح أفرزت عواقب وخيمة وتبعات سلبية. فالمجتمع المفتوح قائم على الإقرار بأن فهمنا قاصر وأن الواقع لا يخضع لإرادتنا ورغباتنا. الحقيقة يمكن التلاعب بها والتأثير فيها، لكن مدى اقتراب النتيجة من إرادتنا ورغبتنا يعتمد على

مدى اقتراب فهمنا من الواقع. لقد افتقدت أمريكا هذه الرؤية. نحن نسعى إلى تحقيق النجاح دون اهتمام كبير بالحقيقة. ونتيجة لذلك، أصبحنا مجتمعا راضيا وقانعا بذاته، وغير مستعد لمواجهة الحقائق المرة. نريد من قادتنا المنتخبين أن يشعرونا بالارتياح بدلا من مواجهتنا بالحقيقة. أما النتيجة فلا تعرض للخطر مجتمعنا المفتوح فقط، بل موقعنا المهيمن في العالم أيضا.

يمكن تحليل مكمن الخطر الذي يهدد المجتمع المفتوح ضمن الإطار المفهومي الذي وضعته: التوسع المفرط للسلطات التنفيذية، تهميش الحريات المدنية في الداخل وانتهاك حقوق الإنسان في الخارج، إيقاف العملية النقدية مما جعل سياساتنا عكسية النتائج. أما الخطر المهدد لموقفنا المهيمن فلسوف يأخذنا خارج الإطار لأنه ليس مصمما للتعامل مع مسألة القوة.

قبل أن نتجاوز الإطار، أود استخلاص نتيجة مهمة من الحجة التي قدمتها. ففي سبيل وجود وبقاء المجتمع المفتوح، من الضروري أن يؤمن الناس به ويعدونه شكلا مرغوبا من أشكال التنظيم الاجتماعي. ليس جميع الناس قاطبة ـ فهذا يناقض جوهر المجتمع المفتوح ـ بل ما يكفي من الناس المؤمنين به إلى حد كاف لمنعهم من الابتعاد عن مبادئه. فالإيمان بالمجتمع المفتوح أمر يصعب الحفاظ عليه لأنه لا يقدم برنامجا سياسيا مكتمل التطور. ولا يفعل ذلك إلا المجتمع المغلق، حيث يتوق الناس إلى الحرية. في المجتمع المفتوح، يكون الحفاظ عليه ضروريا لكن ليس كافيا. وعلى الناس تقرير ما هو نوع المجتمع المفتوح الذي يردون العيش في كنفه. لهذا السبب توجد أحزاب سياسية مختلفة. لكن لا بد من وجود

نوع من الاتفاق حول المبادئ الحاكمة للعملية النقدية التي تمثل جوهر المجتمع المفتوح يكمن تحت سطح الجدل السياسي. وأول وأهم هذه المبادئ أن الحقيقة أمر مهم. وعند غياب الاتفاق حول ذلك المبدأ ينحدر التنافس السياسي إلى مستوى التلاعب الوقح بالحقيقة. جماعة قدماء المحاربين من أجل الحقيقة، التي سخرت من سجل جون كيري في حرب فيتنام وشوهت سمعته بواسطة الإعلانات التلفزيونية، تجسد مثالا جيدا في هذا السياق. فقد نجحت الحملة لأن الناس لا يأبهون بالحقيقة. في البلدان الديمقراطية، الناخبون هم الذين ينبغي عليهم دفع السياسيين والناشطين السياسيين إلى الالتزام بالصدق والأمانة والاستقامة. وهنا مكمن الخطأ في أمريكا. فالمجتمع القانع والراضي عن الذات لا يستطيع مواجهة الحقائق الصعبة، ناهيك من الالتزام بالسعي نحو الحقيقة. الأمر الذي يتركه ضعيفا ومعرضا لجميع أشكال الإيديولوجيات المزيفة، مثل «الكلام الحديث» وغيره من أنواع الخداع.

من أجل أن تبقى أمريكا مجتمعا مفتوحا، يحتاج الأمريكيون إلى الالتزام بالسعي إلى الحقيقة. وهذا ليس بالأمر السهل كما كانت الحال في عصر الأنوار، لأننا اكتشفنا فكرة الانعكاس. إذ لم يعد من الممكن أخذ احترام الحقيقة كقضية مسلم بها؛ فقد أصبح مسألة تتعلق بالقيم. فالأمانة والصدق والاستقامة الفكرية قيم تحتاج أمريكا إلى إعادة اكتشافها إذا أرادت استعادة عافيتها.

يضع العديد من الناس اللوم على وسائل الإعلام ويحملونها مسؤولية الحالة الراهنة. لكن وسائل الإعلام تخدم السوق. والناس يريدون التسلية والترفيه، لا المعلومات والمعرفة، وهذا هو السوق الذي تسعى وسائل الإعلام

إلى خدمته. إذ يتلقى معظم الناس معلوماتهم حول الأمور الراهنة من الممثلين الفكاهيين في التلفزيون. وبالطبع يتوجب على وسائل الإعلام فعل أكثر من مجرد خدمة السوق لأن الصحافة مهنة كما هو مفترض. ووسائل الإعلام الحرة والمتعددة مؤسسة مهمة وجوهرية من مؤسسات المجتمع المفتوح، لكن غالبيتها توقفت عن القيام بدورها المؤسسي. ولم يتبق سوى حفنة صغيرة لا تكفي لضمان العملية النقدية. لقد سمحت صحيفة «نيويورك تايمز» لنفسها بأن تقع ضحية التضليل حول ما إذا كان صدام حسين يمتلك أسلحة دمار شامل، ولم يكن لدى عامة الناس مصدر بديل للمعلومات. ومارست آلة الدعاية المحافظة ضغوطا هائلة على وسائل الإعلام، خصوصا التلفزيون، لكي لا تقدم معلومات غير مناسبة، وأذعنت جميعا، واحدة تلو الأخرى. في حرب العراق، كانت وسائل الإعلام جزءا لا يتجزأ من القوات العسكرية. يضاف إلى ذلك تركز ملكية وسائل الإعلام وبروز آلة الدعاية اليمينية التي ادعت أنها جزء من مشهد وسائل الإعلام، ومن الواضح أن وسائل الإعلام فاقمت ضعف ووهن المجتمع المتخم بمشاعر الرضى والقناعة والسعادة.

obeikandl.com

obeikandl.com

ـ4ـ

مجتمع الرضى والقناعة والسعادة

مع أن تحول أمريكا إلى مجتمع قانع وسعيد وراض عن نفسه حدث قبل الحادي عشر من سبتمبر، إلا أن التحول يعد تطورا حديثا نسبيا. الصفات لا تنطبق بشكل محدد على المجتمع الذي ظهر في أعقاب الحرب العالمية الثانية. إذ لم يكن الرئيس هاري ترومان يستهدف جعل المجتمع قانعا وراضيا عن نفسه. فقد كان يسميه كما يراه، ويعدّ نموذجا نمطيا يمثل مواطني البلدات الصغيرة الذين يشكلون العمود الفقري لأمريكا. أما خطة مارشال فكانت عملا اتسم بالبصيرة الثاقبة والحنكة السياسية. وكان الأنسب وصف أمريكا باعتبارها مجتمعا يتسم بالعزيمة والإرادة والقدرة على اتخاذ الفعل الإجرائي.

حدث التحول في لحظة ما بين ذلك الوقت والآن. كان رونالد ريغان رئيسا يشجع مشاعر الرضى والسعادة والقناعة إلى أبعد حد ـ ورفعت منزلته منذ ذلك الحين إلى مراتب القديسين. ولم تكن جنازته سوى ترسيمه قديسا. ما الذي حدث بين عامي 1950 - 1980؟ لست خبيرا في هذا النوع من التحليل، لكنني أعزو التحول بشكل رئيس إلى بروز النزعة الاستهلاكية وتطبيقها على السياسة. ومنذ عام 1980، تفاقم التردد في مواجهة الواقع الحقيقي نتيجة العولمة. فالاقتصاد العالمي القائم على مبادئ أصولية السوق متخم بعدم اليقين الذي تلهف الكثيرون على

النجاة منه *. الأصولية الدينية لعبت أيضا دورا ازداد أهمية باطراد، على الرغم من أنني غير مؤهل لتحليله. ويبدو أن الدين الأصولي يتجنب تفحص الذات والضمير الذي ميز الديانة المسيحية منذ عهد يسوع، وهو يفعل كل شيء لكي يثيب المؤمنين بجعلهم يشعرون بالقناعة والرضى والسعادة.

كيف هيمنت النزعة الاستهلاكية على الاقتصاد؟ في التعريف الكلاسيكي لعلم الاقتصاد الذي صاغه أستاذي في كلية لندن للاقتصاد، ليونيل روبنز، كان الاقتصاد معنيا بتخصيص الموارد النادرة المحدودة لحاجات غير محدودة **. السوق تعامل بالسلع، وكان شكل منحنيات العرض والطلب ثابتا، بينما اهتمت النظرية الاقتصادية بتحديد الأسعار فقط. ومن نافل القول إن السعر المتوازن الذي يمكن الحصول عليه

في السوق المثالية، حيث يتنافس عدد لا نهائي من المشترين والبائعين مع بعضهم بعضا، يضمن التخصيص الأفضل للموارد. تبقى هذه عقيدة أصوليي السوق حتى اليوم. لكن المنافسة المثالية لا تغل الأرباح. فهي تقدم تعويضا كافيا لاستخدام رأس المال ولا شيء غير ذلك. أما أصحاب الذهنية التجارية المغامرة فدفعهم باعث الربح. وانشغلوا بابتكار مزيد من الطرق المعقدة والمتطورة لتوليد الأرباح. وبالطبع، كانت الابتكارات بمثابة القوة الدافعة وراء التقدم الاقتصادي. لكن بالإضافة إلى ابتكار المنتج، وجد

* Erich Fromm, Escape from Freedom (New York: Holt, Rinehart and Winston, Inc., 1941).

** Lionel Robbins, An Essay on the Nature and Significance of Economic Science (London: Macmillan, 1932).

أصحاب المشاريع الحرة والذهنية التجارية المغامرة طرائق أخرى لزيادة أرباحهم: تمييز منتجاتهم عن المنتجات الأخرى، إقامة الاحتكارات، اللجوء إلى الدعاية والإعلان، والتسويق. ودمرت هذه الأنشطة النقاء القديم للمنافسة المثالية. ولم يعد العرض والطلب معطيين مستقلين لأن الطلب حفز بشكل اصطناعي، ولم تعد الأسواق تتعامل بالسلع بل بالعلامات التجارية. تقدمت هذه النزعة بعناد لأنها دفعت بواسطة السعي لتحقيق الأرباح. ولم تعد الشركات تلبي الحاجات بل الرغبات، وعملت على التأثير في هذه الرغبات واستثارتها. كما استخدمت أساليب أكثر تطورا وتعقيدا للأبحاث المتعلقة بالسوق والدوافع. أما هدف هذه الأساليب، المستهلك، فلم يبق منيعا على التأثر. إذ استجاب للدافع المحفز. هكذا تطورت النزعة الاستهلاكية. ورعتها الشركات في بحثها عن الأرباح *.

ووجدت الأساليب المطورة لأغراض تجارية سوقا في السياسة بشكل تدريجي، الأمر الذي غير طبيعتها. أما فكرة الانتخابات الأصلية فتشير إلى أن المرشحين سيتقدمون ويعلنون موقفهم وماذا يمثلون؛ وسيقرر الناخبون آنئذ المرشحين المفضلين لديهم. ومن المفترض أن يكون عرض المرشحين وتفضيلات الناخبين عملية مستقلة، مثلما هي الحال في نظرية المنافسة المثالية. لكن أفسدت العملية الأساليب المتبناة من الحياة التجارية: المجموعات التمثيلية وتأطير الرسائل. تعلم السياسيون تلبية رغبات الناخبين بدل عرض السياسات التي يؤمنون بها. ولم يبق الناخبون منيعين على التأثر. فقد اختاروا المرشحين الذين قالوا لهم ما يودون

* A four-part series on BBC Television, The Century of the Self, directed by Adam Curtis, produced by RDF Media for BBC Two, 2002.

سماعه، لكن في الوقت ذاته لم يتمكنوا من تجنب ملاحظة أنهم يتعرضون للتأثير والاستغلال؛ ولم يفاجؤوا حين خدعهم الزعماء الذين انتخبوهم. لكن ليس ثمة مهرب. فقد دمجت أساليب الاتصالات المتطورة باطراد داخل النظام. هكذا أصبحت أمريكا مجتمعا قانعا وراضيا وسعيدا، يحاول السياسيون الذين يسعون لكي ينتخبوا تلبية حاجاته ورغباته.

هنالك العديد من الأسباب التي تجعل الأمريكيين يشعرون بالرضى والسعادة. فقد حققت الرأسمالية الديمقراطية كما مورست في الولايات المتحدة نجاحا باهرا. وعززت النزعة الاستهلاكية الطلب، وأصبحت حقبة الكساد الكبير من مخلفات الماضي البعيد. وشجع الازدهار بدوره النزعة الاستهلاكية، ليحرك دورة اقتصادية حميدة. خرجت الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية قوة عسكرية واقتصادية مهيمنة. صحيح أن تلك القوة تعرضت للتحدي من قبل الاتحاد السوفييتي، لكن الغرب انتصر في الحرب الباردة في نهاية المطاف. وحين انهار النظام السوفييتي، أصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة. وكانت أيضا الراعية الرئيسة للعولمة، التي كانت ـ بدورها ـ نعمة بالنسبة لها. لكن الموقع المهيمن للولايات المتحدة لا يمكن الحفاظ عليه طويلا بواسطة مجتمع تسوده مشاعر الرضى والقناعة والسعادة، وغير مستعد لمواجهة حقائق الواقع المرة.

الحرب على الإرهاب

في الحادي عشر من سبتمبر 2001، واجهت أمريكا حدثا صادما أثر في الأمريكيين أفرادا وجماعات. فقد تحطم شعورهم الشخصي بالأمان

والأمن، وتعرضت سلامة الأرض الأمريكية للانتهاك بدرجة أعظم مما حدث في بيرل هاربر. ففي بيرل هاربر، قتل الجنود الذين يحمون الدولة؛ أما في مركز التجارة العالمية فقد كان المدنيون الذين يفترض بالدولة أن تحميهم هم الضحايا. رعت إدارة بوش وضاعفت مشاعر الخوف التي استحوذت على الأمة واستخدمتها لتعزيز مصالحها الخاصة. واصطف الأمريكيون خلف الرئيس في الحرب على الإرهاب وسمحوا له بممارسة سياسات تعد مستحيلة في الأوقات العادية.

لكن الحرب على الإرهاب أفرزت نتائج عكسية. إذ ورطت الولايات المتحدة في مغامرة لا يمكن أن تنجح ويصعب التراجع عنها. وبرأيي، كانت استجابة الولايات المتحدة للحادي عشر من سبتمبر هي التي جعلتها تترك الواقع خلفها وتتوه في المنطقة البعيدة عن التوازن. الهجوم الإرهابي كان حقيقيا بالفعل، وتطلب ردا قويا؛ لكن الرد الذي اختارته إدارة بوش حمل الأمة إلى أرض خيالية خرافية صنعها خطأ تفسير الواقع. والأسوأ أن الأمريكيين ما زالوا غير قادرين على إدراك الأطياف الشبحية الخيالية في الحرب على الإرهاب. ولسوف أجد صعوبة كبيرة في إقناعهم بفكرتي لأن الحرب على الإرهاب حظيت بقبول واسع لا شك فيه من قبل عامة الأمريكيين؛ وفي الحقيقة، تعد الرد الطبيعي على هجمات الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية حتى من قبل أولئك المعارضين لسياسات إدارة بوش.

وفقا لتفسيري، تعد الحرب على الإرهاب استعارة تشبيهية مزيفة ـ النقيض المقابل للاعتقاد الخاطئ المثمر. فقد استخدمت من قبل إدارة بوش لتدعيم أهدافها، لكن هذه الأهداف مناقضة لمبادئ المجتمع المفتوح وضارة بالمصلحة القومية. بل ثبت في نهاية المطاف أن الحرب على

الإرهاب ضارة بمصالح إدارة بوش ذاتها لأنها أفرزت عواقب وخيمة غير مقصودة: لقد تحول غزو العراق إلى كارثة.

في واقع الأمر، لا تتمثل أفضل أساليب التعامل مع الإرهابيين في شن الحرب. فالحرب ـ بطبيعتها ـ تزهق أرواح الضحايا الأبرياء. وحين تشن ضد الإرهابيين الذين يظلون في الخفاء، يتعاظم احتمال سقوط هؤلاء الضحايا. نحن نجد الإرهاب مقيتا ومنفرا لأنه يقتل أو يؤذي الأبرياء من أجل دعم قضية سياسية. والحرب على الإرهاب تستحضر استجابة مشابهة من ضحاياها، تماما مثلما استحضرت هجمات الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية ردة فعل من جانبنا. وكعاقبة لذلك كله، تضاعف عدد الأشخاص المستعدين للتضحية بحياتهم من أجل مهاجمة أمريكا اليوم مقارنة بعددهم في الحادي عشر من سبتمبر.

حقيقة أن شن الحرب على الإرهاب تبدو واضحة وطبيعية إلى هذا الحد تجعلها أشد خطرا. فقد جرى نحت وصقل التعبير بمهارة ودقة. حيث بدأ بالإشارة في دلالته إلى الحرب على الإرهاب، لكن «الإرهاب» تحول إلى «رعب»، فأصبح المدلول مبهما: هل «الرعب» يشير إلى مشاعرنا أم إلى عدو مراوغ غير محدد؟ الغموض سمح للتعبير بأن يغطي مزيدا من المعاني والدلالات.

ما يجعل الحرب على الإرهاب استعارة تشبيهية مزيفة أن الإرهاب أخذ بشكل حرفي مجسد. مع أنه اسم معنوي مجرد. ولا يمكن شن حرب على المجرد والمعنوي. لدينا الوسائل الكفيلة بتدمير أي هدف طالما نستطيع تحديده، لكن نادرا ما شكل الإرهابيون أهدافا محددة. وحين نعلن الحرب، يجب أن نجد هدفا؛ لكن الهدف الذي اخترناه ليس صائبا

على الأرجح. وعدد المدنيين الأبرياء الذين ذبحناهم في العراق فاق عدد الذين قتلهم الإرهابيون في الحادي عشر من سبتمبر. وبالإضافة إلى القتل، تعرض العديد من العراقيين للإذلال والتعذيب على أيدينا. وبقتل الضحايا الأبرياء قدمنا الدعم لقضية الإرهابيين. فبمقدورهم الآن تصويرنا بوصفنا إرهابيين وحشد الدعم والتأييد من مواطنيهم، تماما كما حشد الرئيس بوش دعمنا وتأييدنا. نجد هذا صعب الفهم لأننا لا يمكن أن نتخيل أنفسنا إرهابيين. لكن، هكذا بالضبط نبدو في نظر العديد من العراقيين.

تصر إدارة بوش والعديد من الحكومات الأجنبية المتلهفة على محاكمتها والسير خلفها على أن الدولة لا يمكن أن تمارس الأعمال الإرهابية. هذا التوكيد يجب تحديه ونقضه. ومن الأفضل البدء بالأعمال الإرهابية التي ارتكبتها الدول الأخرى. في الحادي والثلاثين من أيار/ مايو 2005، أطلق جنود الرئيس الاوزبكي إسلام كريموف النار على المتظاهرين في انديجان، فذبح المئات من المدنيين العزل. تحدثت مع صحفية كانت هناك. وشاهدت ثقبا خلفته رصاصة اخترقت جواز السفر الذي كانت تحمله في حقيبة علقتها على ظهرها. كان ذلك عملا إرهابيا قصد منه إجبار السكان على الخضوع والإذعان. أو خذ مثلا تدمير غروزني من قبل الجيش الروسي؛ ثم حاول العثور على الفارق بين غروزني في الشيشان والفلوجة في العراق. ناهيك من الفظائع المرتكبة في سجن «أبو غريب»، التي نسبت ـ رسميا ـ إلى حفنة من الجنود المنحرفين.

في «فقاعة التفوق الأمريكي»، شرحت نظرية الضحايا الذين يتحولون إلى جلادين، مما يؤدي إلى حلقة مفرغة من العنف المتصاعد. ووفقا

للتفسير الذي قدمته، تحول الأمريكيون بشكل واع إلى جلادين، ودفعتهم إلى ذلك عمدا وعن سابق إصرار إدارة بوش ـ ربما ليس الرئيس بوش شخصيا، بل أولئك الذين سيطروا عليه بعد الحادي عشر من سبتمبر.

عندما تعرضت أمريكا للهجمات الإرهابية، كانت إدارة بوش خاضعة لهيمنة مجموعة من المنظرين الإيديولوجيين الذين اعتقدوا أن الولايات المتحدة لا تستغل بشكل كاف تفوقها العسكري. وكانوا قد دعوا خلال ولاية كلينتون إلى غزو العراق. وهؤلاء يشار إليهم عموما باسم «المحافظين الجدد»، لكن هذا الاسم قد يكون مضللا لأنه من غير الواضح هل يمكن اعتبار نائب الرئيس ديك تشيني ووزير الدفاع دونالد رمسفيلد، اللذين يقودان المجموعة، من المحافظين الجدد. في «فقاعة التفوق الأمريكي»، سميت أفراد المجموعة دعاة التفوق الأمريكي. وفي أعقاب الحادي عشر من سبتمبر، سيطروا على الرئيس بوش واستخدموا الحرب على الإرهاب ذريعة لغزو العراق.

من المعترف به على نطاق واسع الآن أن غزو العراق كان خطأ ذريعا، ولربما يكون أسوأ خطأ ارتكبته السياسة الخارجية الأمريكية، حيث اعتمد الغزو على ذرائع تبريرية مزيفة. لكن الحرب على الإرهاب بقيت تمثل حجر الزاوية للسياسة الأمريكية، ولم يجرؤ أي سياسي على مهاجمتها مباشرة ـ حتى من الديمقراطيين، ناهيك من الجمهوريين. لكن أسلوب إدارة الحرب على الإرهاب خضع لتفحص دقيق: التعذيب، والإجراء غير القانوني المتمثل في إرسال المشتبه في تورطهم في الإرهاب إلى بلدان أخرى لاستجوابهم، وغير ذلك من الأساليب المثيرة للتساؤل والشكوك التي حظرها الكونغرس. أما التنصت غير القانوني داخل الولايات المتحدة

فقد أثار عاصفة مدوية من الاحتجاجات. لذلك آمل أن تضعف وتتآكل الاستعارة التشبيهية بالتدريج. لقد انتقدتُ الحرب على الإرهاب منذ إعلانها، لكن توجب علي الحرص والحذر فيما أقول خوفا من استعداء جمهوري ضدي. أما الآن فقد أصبح قرائي أكثر قبولا بآرائي.

تشكل حالة الحرب تهديدا داهما للحريات المدنية. ويتمتع الرئيس، كقائد أعلى، بسلطات تنفيذية موسعة. استخدم بوش هذه السلطات بالكامل، حيث أجاز التنصت على المواطنين، والاحتفاظ بالأسرى إلى أجل غير مسمى، ومعاملتهم بشكل يناقض معاهدات جنيف. واستطاع مستشاروه ابتكار وتطوير نظرية قضائية تسعى لتبرير تمتعه بسلطات تنفيذية غير محدودة في زمن الحرب، الأمر الذي شجع الرئيس على التوكيد، حين وقع تعديل «قانون مكين» الذي يحظر التعذيب، على أن القانون لا يقيد صلاحياته الدستورية في تجاهل القانون في بعض الظروف غير المحددة. وهذا مجرد مثال على توكيد الرئيس على سلطاته الدستورية التي لا يستطيع الكونغرس أو المحاكم كبحها. وعلى الرغم من عدم وجود سوابق، إلا أن هناك خطرا يتمثل في مصادقة المحكمة العليا التي ينتمي قضاتها إلى المدرسة الفكرية ذاتها.

كانت للفلسفة القضائية البازغة مضامين بعيدة المدى؛ فقد رفعت السلطة التنفيذية إلى مرتبة أعلى من السلطتين الأخريين، ودمرت التوازن الذي رسخه فصل السلطات. كما تخلت عن شمولية وعالمية حقوق الإنسان لصالح ازدواجية المعايير. فقد استثنت بعض الأماكن (مثل غوانتانامو)، وبعض المحاكم (مثل الهيئات العسكرية)، وبعض الأشخاص (مثل مقاتلي العدو)، وبعض الممارسات (مثل إرسال المتهمين بشكل غير

قانوني للتحقيق معهم في بلدان أخرى)، من المراجعة القضائية. فأوجدت هذه الرؤية الدستورية فجوة سحيقة بين المواطنين والأجانب، وقلصت الحريات المدنية للمواطنين كافة *.

تهدد الحرب على الإرهاب أيضا دور أمريكا المهيمن في العالم. إذ يقع على عاتق زعيمة العالم العديد من الواجبات وأمامها العديد من الأهداف علاوة على حماية نفسها من الإرهاب. وعبر إعطاء الأولوية للحرب على الإرهاب، فهي تهمل واجباتها والتزاماتها الأخرى. ولا يمكن لزعيمة العالم أن تهتم بتقليص عدد الإصابات لديها وحسب؛ بل يجب عليها أيضا تجنب إيقاع الإصابات في الآخرين. لقد عزز الأسلوب الذي اتبعه سلوك الجنود الأمريكيون في العراق ـ الفشل أولا في وقف أعمال النهب والسلب، ثم الإخفاق في حماية السكان، مع إطلاق النار عشوائيا لحماية أنفسهم ـ التمرد وغذى المشاعر المعادية لأمريكا.

ونظرا لأن الإرهابيين متخفون وغائبون عن البصر، فلن يتم القضاء عليهم أبدا. ولأن الحرب على الإرهاب تفرز نتائج عكسية، فلا بد أن تولد مزيدا من الإرهابيين أو المتمردين مقارنة بأولئك الذين تستطيع القضاء عليهم. ونتيجة لذلك، نواجه حالة من الحرب الدائمة وتصدع وتداعي المجتمع المفتوح في الولايات المتحدة. يجب على جميع الرجال والنساء من ذوي النوايا الطيبة، بغض النظر عن ارتباطاتهم الحزبية، الاشتراك معا في رفض الحرب على الإرهاب بوصفها استعارة تشبيهية مزيفة وخطيرة.

*في الفقرتين السابقتين، اعتمدت على خطاب هارولد كوه أمام جمعية الدستور الأمريكية.

أود توضيح حقيقة أنني حين أدين الحرب على الإرهاب لا أنكر الخطر الذي تمثله «القاعدة» والمنظمات المتفرعة عنها. فالتهديد داهم وحقيقي ويتطلب ردا قويا. لكن الرد يجب أن يوجه إلى «القاعدة» والمنظمات والجماعات المتفرعة عنها وليس إلى عدو معنوي مجرد. ومن أجل جعل حجتي أكثر إقناعا يجب أن أوضح بالتفصيل الرد الصائب، لكن الأمر ليس بسيطا، فالواقع أشد تعقيدا من الشعارات السهلة المثيرة، مثل الحرب على الإرهاب. وكان ينبغي على الرد أن يشمل لقاءات تجمع المفكرين والمتخصصين، وإجراءات احترازية، وطمأنة الأمريكيين بدل ترعيبهم، واكتساب ثقة ودعم وتأييد عامة المسلمين، وعدم استخدام القوة العسكرية إلا إذا كانت الظروف مناسبة. أنا بحاجة إلى التوكيد على هذه النقطة للدفاع عن نفسي ضد الاتهام المحتم بأني أريد تجاهل أو استرضاء الإرهابيين وترك أمريكا عزلاء وضعيفة ودون حماية.

أيدت غزو أفغانستان، حيث يعيش بن لادن وتنتشر المعسكرات التدريبية التابعة لـ «القاعدة». كما أن أفغانستان دولة فاشلة وفرت الحماية والملاذ للإرهابيين؛ وكانت هدفا مشروعا للهجوم. وأكدت على وجوب استخدام الوسائل العسكرية دون إفراط وتقليل الإصابات بين المدنيين إلى الحد الأقصى؛ وأن يكون شن الحرب آخر الدواء، لا الأسلوب الرئيس والأول لمحاربة الإرهاب. ولو اكتفينا بغزو أفغانستان، واتبعناه بعملية ناجحة لبناء الأمة/ الدولة، لقطعنا شوطا أبعد في تقليص التهديد الإرهابي الذي نواجهه اليوم.

في كتابي السابق، عقدت مقارنة بين المسار الذي اتخذته الولايات المتحدة وفقاعة سوق الأوراق المالية، وحددت الحادي عشر من سبتمبر

بوصفه اللحظة التي تخلينا فيها عن الوضع المتوازن الطبيعي ودخلنا المنطقة البعيدة عن التوازن. لقد أصبحنا مجتمعا تملؤه مشاعر الرضا والقناعة والسعادة قبل انتخاب جورج بوش (الابن) رئيسا بوقت طويل، كما أن جذور الحركة المحافظة التي أوصلته إلى السلطة تعود إلى وقت أبكر؛ لكن هذه النزعات والاتجاهات ظلت ضمن الحدود المعقولة بواسطة الكوابح والتوازنات التي تبقي ديمقراطيتنا مستقرة في الأحوال العادية، إلى أن وقعت الواقعة في الحادي عشر من سبتمبر، الذي «غير كل شيء»، كما يحب الرئيس بوش أن يقول.

كيف يمكن أن يحدث ذلك؟ برأيي أن الإرهابيين لمسوا نقطة ضعف في الذهنية الوطنية: الخوف من الموت. فاحتمال الموت هو العامل الحاسم الذي يفسد مشاعر الرضا والقناعة والسعادة. إذ لا يمكن للمجتمع الذي تسوده هذه المشاعر أن يقبل الموت. وأصاب أسامة بن لادن حين حدد ملمحا يتفوق فيه الإسلام الجهادي المقاتل على الحضارة الغربية: الخوف من الموت. ولم يكن الإرهابيون الذين شنوا هجمات الحادي عشر من سبتمبر يهابون الموت.

إنكار الموت سمة مميزة لثقافتنا. عرفتُها قبل الحادي عشر من سبتمبر بوقت طويل؛ لهذا كان «المشروع حول الموت في أمريكا» واحدا من أوائل مشروعات مؤسستي التي أنشأتها هناك. ولم أتوقع أن يكون لإنكار الموت مثل هذه التبعات السياسية البعيدة المدى. كان انهيار البرجين التوأمين لمركز التجارة العالمية حدثا صادما لنا جميعا على المستوى الشخصي لأننا شهدناه على شاشة التلفزيون. وتلهفت إدارة بوش على استغلال تلك التجربة المؤلمة لأغراضها الخاصة. كانت تلك توليفة مشؤومة ضللت البلد.

مارد مخيف ضرب ضربته بوحشية: يعد هذا تعريفا مناسبا للمستأسد. لكن بعد أن تدفق تعاطف العالم مع عذاب وتبريح أمريكا، بدأ يرى أمريكا في صورة المستأسد. وهذا بالضبط ما كان يأمل به أسامة بن لادن.

حين يستهدي الناس بالخوف يتخلون عن العقل. ويصبحون قادرين على ارتكاب أفعال تنتهك مبادئهم. الخوف من الموت عاطفة قوية ومؤثرة على نحو خاص. ولهذا رعت إدارة بوش هذا الخوف والتمست غريزة البقاء، والحفاظ على الذات. لكن الالتماس لم يكن مبررا. فعلى الرغم من كل شيء، لم يهدد الهجوم الإرهابي وجود الأمة فعلا، وذلك على الرغم من مأساويته وصدمته. الهجوم الياباني على بيرل هاربر أوقع ضررا أفدح في قوتنا العسكرية. وبقيت الولايات المتحدة بعد الحادي عشر من سبتمبر أقوى دولة على وجه الأرض. وما زال بمقدورها استعراض واستخدام قوة عسكرية ساحقة في أي جزء من العالم.

أعلنت إدارة بوش الحرب على الإرهاب لتساعدها على تحقيق أهدافها الخاصة. وفي سبيل هذه الغاية، ضاعفت من حجم الخطر بدلا من وضعه ضمن إطاره المناسب والحقيقي. صحيح أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر كانت مريعة وشنيعة، لكن إدارة بوش بالغت وغالت وهولت حين أشارت إلى أن الإرهابيين ربما يمتلكون الآن أسلحة دمار شامل. وكما قال الرئيس بوش: «يجب على أمريكا ألا تتجاهل التهديد الداهم لنا. وفي مواجهة الدليل الواضح على الخطر، لا يمكننا انتظار الدليل النهائي الدامغ الذي قد يأتي على شكل سحابة الفطر». لنقارن ذلك مع مقولة الرئيس فرانكلين روزفلت الشهيرة: «الشيء الوحيد الذي يجب أن نخافه هو الخوف ذاته».

هل شنت من قبل حرب ضد عدو غير محدد، وفي سبيل أهداف غير محددة، وبناء على قواعد غير معروفة، ولمدة غير محددة؟ لكن هذا، وعبر استغلال مشاعر الخوف، ما أغرت إدارة بوش عامة الأمريكيين بقبوله بوصفه ردا طبيعيا وواضحا، إلى حد أن الناس لم يفهموا ما أتحدث عنه حين قلت إن علينا إدانة الحرب على الإرهاب بوصفها استعارة تشبيهية مزيفة.

أشعر أن من المتعذر علينا استعادة توازننا قبل أن نستنكر/ ونتبرأ من الحرب على الإرهاب. أما تعديل سلوكنا بهدوء وصمت فلن يفيد لأن مسلكنا في الماضي سوف يستمر في مطاردتنا والاستحواذ علينا كالشعور بالذنب في السر. رأيت ذلك يحدث في بلدان أخرى. اليونان رفضت الاعتراف بمقدونيا (ما زالت تحمل اسم «جمهورية مقدونيا التابعة ليوغسلافيا السابقة") لأنها اتبعت سياسة تحويل ذوي الأصول الاثنية المقدونية إلى يونانيين قبل أربعين سنة. تركيا ترفض الاعتراف بمذابح الأرمن أو سوء معاملة الكرد. في الماضي، كانت أمريكا، بوصفها مجتمعا مفتوحا، أكثر استعدادا للاعتراف بذنوبها وخطاياها السابقة. فالإبادة الجماعية لسكان أمريكا الأصليين أصبحت جزءا من المنهاج المدرسي، مثلها مثل العبودية. في الحرب على الإرهاب، ارتكبنا العديد من الأفعال المخجلة التي يندى لها الجبين. أرسلنا جنودنا ليعانوا ويموتوا من أجل قضية ظالمة. عرضنا سلامة قواتنا المسلحة وروحها المعنوية للخطر والشبهة، وخسرنا مكانتنا الأخلاقية السامقة، كما عرضنا للخطر أيضا موقعنا المهين في العالم. فمن يعلم عامة الأمريكيين وينير أذهانهم؟

لا يمكننا الاعتماد على الديمقراطيين لأنهم خائفون من اتهامهم بالضعف في شؤون الدفاع. ولن يتمكنوا من الخروج من الصندوق الذي

وضعتهم فيه إدارة بوش دون مواجهة الحرب على الإرهاب. عليهم أن يظهروا ـ على العكس مما يقوله الرئيس بوش ـ أن الهجوم (العسكري) ليس أفضل وسيلة للدفاع. لكن ذلك يعد استراتيجية شديدة الخطورة، والديمقراطيون يحجمون حتى الآن عن تبنيها. أرى أملا أكبر في الجانب الجمهوري. فقد قاد السيناتور جون مكين الحملة ضد التعذيب وانتصر فيها. هنالك أعضاء جمهوريون في الكونغرس يحرصون على إبعاد أنفسهم عن إدارة بوش. إذ فقد البيت الأبيض ـ إلى حد بعيد ـ السيطرة على الكونغرس. وثمة حياة تدب في مؤسساتنا الديمقراطية على الرغم من كل ما حدث.

في السنوات التي أعقبت الحادي عشر من سبتمبر، تدهورت قوة ونفوذ أمريكا في العالم إلى حد لا نجد له مثيلا في تاريخها. حين ضرب الإرهابيون ضربتهم، كانت الولايات المتحدة تتمتع بتفوق عسكري لا شك فيه في العالم. وكان بمقدورها استعراض واستخدام قوتها في أي جزء منه، كما يشهد الغزو الناجح لكل من أفغانستان والعراق. وتبقى هيمنة أمريكا على الجو والبحر والفضاء حقيقة لا يمكن إنكارها أو إضعافها. لكن قوتها البرية يعيقها واقع أن قواتها المسلحة مفرطة في انتشارها وعالقة في المستنقع العراقي. لكن التغير الجذري حدث في القوة والنفوذ على الصعيد السياسي. ففي أعقاب الحادي عشر من سبتمبر، حظينا بتعاطف شامل تقريبا وبتأييد العالم أجمع. ومنذ ذلك الحين، انقلب الرأي العام العالمي ضدنا، وأصبحت كل مبادرة تدعمها الولايات المتحدة تقابل بالشك والريبة وبمعارضة بقية بلدان العالم. وحتى نظرة عابرة على الوضع الراهن تكشف أن انحطاط القوة الأمريكية كان أسوأ مما

توقعه أحد. ونتيجة لذلك، أصبحنا في وضع أقل أمانا وأمنا، والعالم أقل استقرارا مقارنة باللحظة التي هاجمت فيها «القاعدة» الولايات المتحدة.

اضطراب في الشرق الأوسط

سببت الولايات المتحدة حالة شمولية من عدم الاستقرار في الشرق الأوسط عندما غزت العراق. ولم تعد مهمة قوات الاحتلال محصورة في محاربة التمرد السني؛ بل توجب عليها احتواء حرب أهلية بدأت نذرها تلوح في الأفق. فقد انقسم العراق على طول الخطوط الطائفية والمذهبية، وأسس كل فصيل قدرة قتالية خاصة به. وزارة الداخلية خاضعة لسيطرة حزب إسلاموي شيعي متطرف وتدير فرق الموت التابعة له سجون الوزارة وتنفذ إعدامات غير قانونية. أما أفضل الوحدات القتالية في الجيش فتتألف من ميليشيات البشمركة الكردية. وصحيح أن مستوى القتال يحتويه وجود الولايات المتحدة، إلا أن الهدف الرئيس لقوات الاحتلال هو حماية نفسها لا توفير الحماية للسكان. وهؤلاء يرون نذر الحرب الأهلية ويسعون إلى الأمن والسلامة عبر رص الصفوف مع هذا الطرف أو ذاك. بينما نزح الكثيرون داخل البلاد أو هاجروا إلى خارجها إذا استطاعوا إلى ذلك سبيلا. فارتفعت أسعار العقارات في عمان إلى أعلى حد. أما أولئك الذين يسكنون المدن المختلطة (إثنيا) مثل بغداد وكركوك والموصل فهم الأكثر تعرضا للخطر والأشد معاناة. وعند كتابة هذا المؤلف (نيسان/ أبريل 2006)، كانت العملية السياسية متوقفة ومن الصعب رؤية حل في غياب اتفاق شامل مع إيران. وحتى في هذه الحالة، فإن من المشكوك فيه أن تمارس إيران تأثيرا كافيا في الفصائل الشيعية. أما على الجانب السني،

فقد صممت «القاعدة» وغيرها من الفصائل السلفية على التحريض على العنف الطائفي/ المذهبي مهما كان الثمن، والسكان أصبحوا أكثر خوفا من جيش الولايات المتحدة والجيش العراقي من الإرهابيين. الوضع يتدهور ببطء لكن بثبات ويمكن أن يتوسع ليتحول إلى صراع إقليمي سني ـ شيعي، خصوصا إذا قامت الولايات المتحدة بتخفيض أو سحب جنودها.

لإيران مصلحة في الحفاظ على العراق صديقا لها، وفي حالة من الضعف وعدم الاستقرار إلى حد ما، لكنها لا ترغب في صراع شيعي ـ سني أو في تقسيم أو تفكيك العراق. فعلى الرغم من كل شيء، فقد خاضت حربا وحشية مع العراق طيلة ثمانية أعوام وأصيبت بخسائر جسيمة.

إيران هي المستفيد الأول من الغزو، الذي أزاح عدوها اللدود صدام حسين عن السلطة، وقيد القوات الأمريكية في إسار مهمة لم تكن مستعدة لأدائها، وأثر في إمدادات النفط. وهذا تغير جذري عن الوضع السائد قبل الحادي عشر من سبتمبر! ففي ذلك الوقت، كان العديد من الإيرانيين ساخطين على نظام الملالي الديني. فقد انتخب محمد خاتمي رئيسا عام 1997 بسبب برنامجه الإصلاحي. ولسوء الحظ، سيطر المتشددون على مفاصل ومقاليد السلطة ولم يعد بمقدوره الوفاء بوعوده. لكن بقي المتشددون محاصرين. ثم تغير الوضع بعد الحادي عشر من سبتمبر. فقد وضع الرئيس بوش إيران في «محور الشر»، فاحتشد الرأي العام الإيراني للدفاع عن البلاد. ومنح غزو أفغانستان والعراق نفوذا متزايدا لإيران في هذين البلدين المجاورين. وتمتع برنامجها النووي بتأييد شعبي واسع النطاق. في الوقت ذاته فإن دعوة إدارة بوش المعلنة إلى تغيير النظام جعلت بقاء المعارضة السياسية أمرا صعبا.

الانتخابات الإيرانية عام 2004 جرى إعدادها بمهارة بحيث تفقد المعارضة صوتها في البرلمان، وفي عام 2005 تم انتخاب رئيس مغال في تطرفه وتعصبه. أحمدي نجاد ليس قويا على الصعيد الداخلي كما قد يبدو من الخارج بسبب عدم كفاءته. فقد رفض ثلاثة من مرشحيه لوزارة النفط من قبل البرلمان الذي يسيطر عليه المتشددون قبل أن يذعن ويعين وزيرا من التكنوقراط. كان ذلك بمثابة ضربة مذلة له دفعته إلى مزيد من التطرف في خطابه المعادي للصهيونية. إنتاج النفط يتقلص، ومع ذلك ما زالت إيران في مقعد القيادة. وحتى انخفاض إنتاج النفط استغلته لصالحها عبر الضغط والتضييق على الإمدادات العالمية. لكن هذه الظروف قد لا تستمر، ولذلك قررت إيران استغلالها من خلال تسريع برنامجها النووي. وهذا انعكاس مباشر لضعف أمريكا، كما يمثل تهديدا أعظم للعالم مقارنة بذلك الذي مثله صدام حسين كما كان مفترضا. فإذا نجحت إيران في تطوير قدرة نووية، فسوف تصبح قوة إقليمية كبرى؛ ونتيجة لذلك، سوف تتعرض منطقة الخليج للتهديد وسيصبح وجود إسرائيل ذاته في خطر محدق. لا توجد إجراءات مضادة يمكن أن تردع إيران عن مسارها الذي اختارته لأن النظام يجد نفسه في وضع يستفيد فيه في الحالتين كلتيهما؛ امتلاك القنبلة أو التعرض للقصف. وهجوم بالصواريخ على إيران سوف يضاعف ويقوي المشاعر المعادية لأمريكا، ويعزز التأييد الشعبي للنظام، ويصيب الاقتصاد العالمي بأضرار لا توصف. كما أن وضع قوات الاحتلال في العراق سيصبح يائسا ويستحيل الدفاع عنه.

نجحت الولايات المتحدة في إصدار إعلان (لا قرار) من مجلس الأمن الدولي يطالب إيران بتعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم والسماح لوكالة

الطاقة الذرية بمراقبة امتثالها للإعلان. هذا هو الحد الأقصى الذي تستطيع روسيا والصين تحمله، لكنه قد يكون كافيا لتوفير ذريعة تشرعن هجوما بالصواريخ على إيران. لقد وُضعنا على مسار تصادمي، والسؤال الوحيد هو كم يبعد الاصطدام. وثمة أسباب وجيهة تدعو لتأخير القرار بقدر الإمكان لأن أحلى الخيارين ـ أن تصبح إيران قوة نووية أو مهاجمتها بالصواريخ ـ مر، ولربما تتحسن الظروف بمرور السنين. ويمكن استغلال الوقت لإيجاد مقاربة جديدة لانتشار الأسلحة النووية يمكن أن تعزز قوة المجتمع الدولي في التعامل مع إيران. ولسوء الحظ فإن الوقت قصير، فقد باعت روسيا إيران صواريخ «تور» و«اس 300» التي تجعل الهجوم عليها أكثر صعوبة وأقل جدوى، وستنصبها في خريف عام 2006. لسوف أناقش الموضوع بإسهاب في الفصل التالي. وأعتقد أن ثمة إمكانية في العثور على حل ملائم مع إيران فهذا أفضل أمل لنا لتجنب نزاع قد تكون له عواقب كارثية تفوق تلك التي نتجت عن غزو العراق، لكن ذلك يتطلب إعادة توجيه شاملة لموقف أمريكا لا تقدر عليها هذه الإدارة.

يضم الإسلام، مثل أي ديانة كبرى، تشكيلة متنوعة من التقاليد التراثية والمواقف. وتحت تأثير الإرهاب والرد الأمريكي عليه، تسود النزعات الجهادية المقاتلة في كل مكان تقريبا لدى الطائفتين الرئيستين السنية والشيعية معا. يتضح ذلك من نتائج الانتخابات التي أجريت مؤخرا. فتحت ضغط الولايات المتحدة، نظمت مصر انتخابات شاركت فيها أحزاب متعددة، لكن لم يسمح للإخوان المسلمين بالمشاركة؛ ومع ذلك فقد انتخب العديد من مؤيديهم كمستقلين. أما حزب الله، المنظمة العسكرية المدعومة من قبل سورية وإيران، فأبلى بلاء حسنا في لبنان،

حيث يحظى بأغلبية أصوات الشيعة. في فلسطين، خرجت «حماس»، وهي منظمة سنية جهادية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالإخوان المسلمين، منتصرة من الانتخابات وشكلت حكومة. ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة قد أعلنت أن حزب الله وحماس منظمتان إرهابيتان، لكن العرب يخالفونها الرأي في ذلك.

في العراق، فازت الأحزاب الإسلامية الشيعية المدعومة من إيران بالانتخابات مرتين وهي تهيمن الآن على الحكومة. وأدى فوزها إلى تنشيط التمرد السني الذي يزداد تطرفا. إحدى جماعات المتمردين تضم سلفيين جهاديين يشنون هجمات إرهابية ضد المدنيين من الشيعة. ويعد بروز النزعتين الشيعية والسلفية المتطرفتين تحولا دراماتيكيا عن الوضع الذي كان سائدا في أيام نظام صدام البعثي*، فهو يعني في دلالته أن التطرف الإسلامي قد أصبح القوة المهيمنة في بلد كان واحدا من أكثر البلدان العربية تشبثا والتزاما بالعلمانية.

في هذه الظروف، يمكن أن يشكل إصرار إدارة بوش على إجراء انتخابات حرة عاملا يزعزع استقرار حلفاء أمريكا. إذ أصبحت دمقرطة الشرق الأوسط تحتل قمة أولويات إدارة بوش بعد أن ثبت أن الحجج الأخرى لصالح غزو العراق غير مستدامة ولا يمكن الدفاع عنها، لكن السياسة غير متسقة مع الحرب على الإرهاب والحاجة إلى نفط الشرق الأوسط. ومن الصعب اعتبار الانتخابات في مصر حرة، ومع ذلك أصابت النتائج النظام بالتوتر والقلق. وبعد الانتخابات الأخيرة، سجن زعيم المعارضة غير الدينية

* International Crisis Group, «The Next Iraqi War? Sectarianism and Civil Conflict», pp. 1422-, at http://www.crisisgroup.org.

بتهم ملفقة، وتم تأجيل الانتخابات المحلية مدة سنتين. أما انتصار حماس في فلسطين فقد أوقع المجتمع الدولي في حالة من التشوش والارتباك. السعودية تتبنى سياسة حذرة. والرئيس الباكستاني برويز مشرف قاوم الضغوط الأمريكية فأذعنت الإدارة بسبب وضعه المحفوف بالخطر. أنا أخشى أن يؤدي التنافر بين الدمقرطة والحرب على الإرهاب إلى تخلي إدارة بوش ـ سرا وبصمت ـ عن سياسة الدمقرطة التي تتبناها. ومثلما سأبين بالحجة والدليل في الفصل التالي، فإن ذلك سيمثل خيارا خاطئا.

هنالك خطأ جوهري في توكيد الرئيس بوش على أنه جعلنا في وضع أكثر أمانا داخل الولايات المتحدة عبر نقل الحرب على الإرهاب إلى خارجها. هنالك الآن عدد أكبر من الأشخاص على استعداد للتضحية بأرواحهم في سبيل قتل الأمريكان مقارنة بعددهم في الحادي عشر من سبتمبر. لقد أسس أبو مصعب الزرقاوي في العراق قاعدة قوية بما يكفي لتصدير الإرهاب إلى الخارج ـ إلى الأردن حتى الآن. الإسلام الجهادي المقاتل يحظى بشعبية وقبول أكثر في البلدان الأخرى، بينما تتعرض الأنظمة العربية المعتدلة الممالئة للغرب للحصار والتطويق. فقد حوصرت بين الضغوط التي تمارس عليها من أجل الدمقرطة وتنامي الإسلاموية الجهادية بين سكانها. في الوقت ذاته، هنالك تحيز ضدها في الولايات المتحدة، تبدى في المعارضة الشعبية لمحاولة دبي المجهضة شراء عمليات التشغيل في الموانئ الأمريكية من شركة أجنبية أخرى (P & O Ports North America). فخطاب إدارة بوش البلاغي حول التهديد الإرهابي أعطى عكس النتيجة المطلوبة حيث أصبح عامة الأمريكيين يشتبهون بالعرب كلهم. أما النخب العربية، التي كان أفرادها يدرسون في الولايات المتحدة، فتشعر الآن براحة أكبر في البلدان الأخرى.

لم تظهر إدارة بوش أنها مدركة للتناقضات في سياساتها أو لعواقبها السلبية وتبعاتها الوخيمة. أرفق هنا مقدمة الرئيس بوش لاستراتيجية الأمن القومي لعام 2006 لكي يستطيع القراء أن يحكموا بأنفسهم. وهي تضم بعض التعديلات والتغييرات على النبرة الأحادية المميزة لوثيقة عام 2002، لكن على العموم تعيد التوكيد على السياسات الفاشلة (وضعت خطوطا تحت العبارات المهمة في مدلولها).

الوضع في الشرق الأوسط مريع وينذر بالسوء. فإيران تهدد بالتحول إلى قوة نووية. والحرب الأهلية في العراق تهدد بالتحول إلى صراع إقليمي. نحن نواجه صراع حضارات أو صراعا طائفيا مسلحا (أو كلا الأمرين معا). ويحدث ذلك كله في منطقة يأتي منها معظم الإمداد العالمي للنفط.

البيت الأبيض/ واشنطن

أيها المواطنون الأمريكيون:

أمريكا في حالة حرب. واستراتيجية الأمن القومي هذه التي نتبناها في زمن الحرب تطلبها التحدي الخطير الذي نواجهه ـ بروز الإرهاب مدفوعا بإيديولوجيا عدوانية تقوم على الكراهية والقتل، كما تكشف بالكامل للشعب الأمريكي في الحادي عشر من سبتمبر عام 2001. هذه الاستراتيجية تعكس واجبنا الجليل: حماية أمن الشعب الأمريكي.

أمريكا تمتلك أيضا فرصة غير مسبوقة لوضع الأسس للسلام المستقبلي. والمثل التي ألهمت تاريخنا ـ الحرية، والديمقراطية، والكرامة الإنسانية ـ تلهم على نحو متزايد أفرادا وأمما في شتى

أرجاء العالم. ولأن الأمم الحرة تنزع نحو السلام، **فإن تقدم قضية الحرية سيجعل أمريكا أكثر أمنا.**

هذه **الأولويات التي يتعذر فصلها** ـ شن الحرب على الإرهاب والانتصار فيها وتشجيع الحرية كبديل عن الطغيان واليأس ـ ترشد السياسة الأمريكية منذ أكثر من أربع سنين.

لقد حافظنا على الموقع الهجومي ضد الشبكات الإرهابية، **الأمر الذي ترك عدونا ضعيفا**، لكن لم يهزم بعد.

وقمنا برص الصفوف مع الشعب الأفغاني لإسقاط نظام طالبان ـ حماة شبكة القاعدة ـ وساعدنا في إقامة حكومة ديمقراطية جديدة لتحل محله.

وركزنا انتباه العالم على انتشار الأسلحة الخطيرة ـ على الرغم من أن تحديات عظيمة ما زالت تواجهنا في هذا الميدان.

ودعمنا انتشار الديمقراطية في الشرق الأوسط الكبير ـ واجهنا التحديات **وأحرزنا تقدما لم يكن يتنبأ به أو يتوقعه سوى قلة قليلة.**

وعملنا على تنمية ورعاية علاقات مستقرة وتعاونية مع جميع القوى الكبرى في العالم.

ووسعنا بصورة دراماتيكية جهودنا لتشجيع التنمية الاقتصادية والأمل الذي تجلبه ـ وركزنا هذه الجهود على تشجيع الإصلاح وتحقيق النتائج.

وقدنا تحالفا عالميا لإسقاط ديكتاتور العراق، الذي عامل شعبه بوحشية، وأرهب المنطقة، وتحدى المجتمع الدولي، **وسعى إلى امتلاك/واستخدم أسلحة الدمار الشامل.**

openkanal.com

ونحن الآن نقاتل إلى جانب العراقيين لضمان قيام عراق موحد ومستقر وديمقراطي ـ **حليف جديد في الحرب على الإرهاب** في قلب الشرق الأوسط.

رأينا إنجازات عظيمة تتحقق، وواجهنا تحديات جديدة، وعملنا على صقل مقاربتنا وتعديلها مع تغير الظروف. وجدنا أيضا أن الدفاع عن الحرية يسبب لنا الخسارة والحزن، لأن للحرية أعداء عنيدين. عرفنا دوما أن الحرب على الإرهاب ستتطلب تضحيات كبرى ـ وفي هذه الحرب، قلنا وداعا لبعض من أفضل الرجال والنساء. الإرهابيون استخدموا أساليب القتل ـ من شوارع الفلوجة إلى قطارات الأنفاق في لندن ـ في محاولة لإضعاف إرادتنا. والكفاح ضد هذا العدو ـ عدو يستهدف الأبرياء دون تردد أو وازع من ضمير ـ كان صعبا. ومهمتنا لم تكتمل بعد.

أمريكا تواجه الآن **خيارا بين سبيل الخوف وسبيل الثقة**. سبيل الخوف ـ الانعزالية، والحمائية، والتراجع والتخندق ـ يجتذب أولئك الذين يجدون التحديات التي تواجهنا خطيرة ولا تحتمل، ويخفقون في رؤية الفرص المتاحة أمامنا. لكن التاريخ يعلمنا أنه في كل مرة يتخذ الزعماء الأمريكيون هذا السبيل، تتعاظم التحديات وتترك الفرص الضائعة أجيال المستقبل في وضع أقل أمانا.

لقد اختارت هذه الإدارة سبيل الثقة. فضلنا القيادة على الانعزالية، والسعي نحو التجارة الحرة والنزيهة والأسواق المفتوحة على السياسة الحمائية. اخترنا مواجهة التحديات الآن بدلا من أن نتركها لأجيال

المستقبل. **نحن نحارب أعداءنا في الخارج بدلا من انتظار وصولهم إلى بلادنا**. نحن نسعى إلى تشكيل العالم لا أن نكتفي بالخضوع له كي يشكلنا؛ والتأثير في الأحداث إيجابيا بدلا من أن نكون تحت رحمتها.

السبيل الذي اخترناه **متسق مع التراث العظيم للسياسة الخارجية الأمريكية**. وعلى شاكلة سياسات هاري ترومان ورونالد ريغان، تعد مقاربتنا مثالية فيما يتعلق بالأهداف الوطنية، وواقعية فيما يتعلق بوسائل تحقيقها.

ومن أجل سلوك هذا السبيل، يجب علينا الحفاظ على/ وتوسيع قوتنا الوطنية بحيث نستطيع التعامل مع التهديدات والتحديات قبل أن تلحق الضرر بشعبنا أو مصالحنا. علينا الحفاظ على قوة عسكرية لا تضاهى ـ لكن قوتنا ليست مؤسسة على قوة السلاح فقط. بل تعتمد أيضا على ازدهار اقتصادي وديمقراطية نشطة وحيوية. إضافة إلى تحالفات وطيدة، وصداقات عميقة، ومؤسسات دولية تمكننا من تشجيع وتعزيز الحرية والازدهار والسلام كأهداف مشتركة مع الآخرين.

استراتيجية الأمن القومي التي نتبناها قائمة على ركيزتين اثنتين:

الركيزة الأولى تشجيع وتعزيز الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية ـ العمل على وضع حد للطغيان وتشجيع الديمقراطيات الفاعلة، وتوسيع أفق الازدهار من خلال التجارة الحرة والنزيهة وسياسات التنمية الرشيدة. الحكومات الحرة مسؤولة أمام شعوبها، وتحكم أراضيها بشكل فعال، وتتبنى سياسات اقتصادية وسياسية تعود بالفائدة والنفع على مواطنيها. الحكومات الحرة لا تقمع شعوبها أو تهاجم الأمم

الحرة الأخرى. فالسلام والاستقرار العالمي لا يشيدان بصورة يعول عليها إلا على أساس الحرية.

الركيزة الثانية لاستراتيجيتنا هي مواجهة تحديات عصرنا عبر قيادة مجموعة متنامية من الديمقراطيات. العديد من المشكلات التي نواجهها ـ بدءا بتهديد الأمراض المتوطنة، مرورا بانتشار أسلحة الدمار الشامل، وصولا إلى الإرهاب، والاتجار بالبشر، والكوارث الطبيعية ـ تخترق الحدود. والجهود العالمية الفعالة جوهرية لحل هذه المشكلات. لكن التاريخ أظهر أننا حين نؤدي دورنا يؤدي الآخرون أدوارهم. أمريكا يجب أن تستمر في زعامتها.

جورج بوش

البيت الأبيض

2006/3/16

نظام عالمي غير مستقر

تتضاءل قوة ونفوذ الولايات المتحدة خارج الشرق الأوسط أيضا. فقد تنامى نفوذ الإقليمي للصين وروسيا. وتعززت قوة الصين مقابل الولايات المتحدة لأن أمريكا تعتمد على الصين كوسيط مع كوريا الشمالية. وصحيح أن الصين تقدم يد المساعدة، لكن إلى حد معين فقط لأنها تستفيد من استمرارا النزاع. واعتاد البريطانيون تسمية ذلك تقديم العون دون بلوغ حد المساعدة. وبرأيي، تكتسب الصين قوة ونفوذا سياسيين بصورة سريعة جدا لمصلحتها. في الوقت ذاته، أصاب قيادتها قلق شديد نتيجة ما دعي بالثورة الملونة في كل من جورجيا وأوكرانيا. أما النتيجة النهائية فكانت إلغاء الحرية السياسية.

عانى نظام بوتين في روسيا أيضا من انتكاسة حادة ناجمة عن الثورات الملونة. فقد اعتمدت شعبية بوتين إلى حد كبير على وعد مضمر بأنه سيعيد بناء الإمبراطورية الروسية. لكن الثورات الملونة أطاحت بهذه الطموحات. ورد بوتين بزيادة سلطته الشمولية؛ حيث أكد سلطته لا على الحكومة فقط بل على المحاكم ووسائل الإعلام والمعارضة السياسية، والمجتمع المدني أيضا. لكن روسيا بلاد شاسعة بحيث يصعب حكمها من الكرملين. وارتكب النظام عددا من الأخطاء الإدارية، كما أن الاقتصاد لا يستفيد بشكل كاف من ارتفاع أسعار النفط. وبوتين يستخدم السيطرة الروسية على إمدادات الغاز لإثراء مساعديه وحلفائه، وتوكيد نفوذ روسيا وتأثيرها في جيرانها. أما الرئيس بوش فقد امتدح الثورات الملونة باعتبارها انتصارا للحرية، لكنه لا يحتل موقعا يؤهله لكبح نزعات روسيا الاستبدادية. وتعاظمت قوة بوتين نتيجة وضع إمدادات الطاقة الصعب والمقيد.

جمعت «منظمة شنغهاي للتعاون» التي تأسست عام 2001، الصين وروسيا مع جمهوريات آسيا الوسطى. ومن أهداف المنظمة الرئيسة تقليص النفوذ الأمريكي في المنطقة. فبعد الثورات الملونة، اتفق بوتين والحكام المستبدون في آسيا الوسطى على تبادل الدعم والمساندة فيما بينهم من أجل قمع الاضطرابات الاجتماعية. الأمر الذي أدى إلى مذبحة في انديجان، حين أراد الرئيس الاوزبكي، إسلام كريموف، إرسال إشارة تؤكد أن الحكومة لن تتساهل مع الاحتجاجات الشعبية التي تتحدى سلطتها. ولذلك احتفي به في بكين وتلقى الدعم والتأييد من روسيا. بينما أجبرت الولايات المتحدة على إغلاق قاعدتها الجوية في اوزبكستان.

هنالك أيضا تعاون متزايد بين الصين وروسيا وإيران، خصوصا في شؤون الطاقة، لكن من المبكر الحديث عن تكتل يمثل قوة مضادة لأن الصين لا تستطيع استعداء الولايات المتحدة إلى هذا الحد، على الرغم من أن روسيا أصبحت أكثر ثقة وعنادا وتصميما، حيث باعت منظومة دفاع صاروخية إلى إيران. ويمكن القول بشكل أكثر دقة إن الرئيس بوش شجع المشاعر القومية فحذت بقية بلدان العالم حذوه. المشاعر القومية تسود في كل مكان تقريبا. فقد تصاعدت حدة التوتر بين الصين واليابان المتحالفة مع الولايات المتحدة. المشكلة أن المشاعر القومية اليابانية أثارت الغضب والعداء في بقية بلدان آسيا؛ لذلك قد تجد الولايات المتحدة نفسها في المعسكر الخطأ. ومارست الصين الضغط باتجاه تشكيل تحالف لرابطة أمم جنوب شرق آسيا تضم الصين واليابان وكوريا. لكن بلدان الرابطة أصرت، خوفا من هيمنة الصين، على أن تشمل الهند وأستراليا. أما جاذبية التشكيلين كليهما فتنبثق من استبعاد الولايات المتحدة.

أسهم غزو العراق في التضييق على إمدادات النفط. فالبلدان المعادية للولايات المتحدة، مثل إيران وفنزويلا، وجدت أن موقفها التفاوضي يتحسن. في حين تشعر الصين والهند بمزيد من القلق والتوتر فيما يتعلق بتأمين وضمان الوصول إلى مخزون النفط. وارتكبت الولايات المتحدة خطأ عدم السماح لشركة النفط الصينية بشراء الشركة الأمريكية يونوكال، مما شجع الصين أكثر على التعامل مع الأنظمة المارقة. والسياسة الصائبة كانت تفرض المضي قدما بالصفقة بشرط أن تتعاون الصين مع المجتمع الدولي في ممارسة الضغط على الأنظمة المارقة، مثل النظام الحاكم في ميانمار. وبالتالي، أصبحت الصين حامية ميانمار. كما تمارس نفوذا متزايدا في إفريقيا وأمريكا الجنوبية.

برزت فنزويلا كقوة معادية في أمريكا الجنوبية. وتمكن هوغو شافيز، مستفيدا من ارتفاع أسعار النفط والمشاعر المعادية لأمريكا، من تعزيز وتقوية موقفه في الداخل ومد نفوذه إلى الخارج. كما استطاع شراء ولاء بلدان الكاريبي عبر تزويدها بالنفط الرخيص، ووجد حليفا له في بوليفيا، حيث انتخب ايفو مورايس زعيم اتحاد مزارعي الكوكا رئيسا بأغلبية ساحقة، اعتمادا على المشاعر المعادية لأمريكا والمناهضة للعولمة. ويتنامى الاستياء والسخط على بطء التقدم الاقتصادي وخيبة الأمل من الديمقراطية في مختلف بلدان القارة، باستثناء تشيلي، وينحسر النفوذ الأمريكي باطراد.

أفرز ضعف أمريكا أيضا تأثيرا ضارا بحليفها الرئيس، الاتحاد الأوروبي. فالنفوذ الأمريكي، الذي جسده حديث دونالد رمسفيلد عن «أوروبا القديمة»، كان مثيرا للخلاف والانقسام والفرقة، كما تصاعدت المشاعر القومية أيضا. أما دستور الاتحاد الأوروبي الجديد فقد رفض في فرنسا وهولندا، والاتحاد الأوروبي في وضع مأزوم. لكن لا يمكن لوم إدارة بوش على مشكلات أوروبا؛ إذ تستحق أن تؤخذ بالاعتبار بشكل منفصل. أوروبا مجتمع مفتوح، وأزمتها متزامنة مع (لكن متميزة عن) أزمة المجتمع المفتوح في أمريكا.

لا أقصد من هذا كله تقديم مسح جيو ـ سياسي شامل للعالم. فانتقاء الحقائق منحاز بشكل متعمد ضد إدارة بوش. ولم أذكر على سبيل المثال التحول الذي طرأ على معمر القذافي في ليبيا، أو تحسن العلاقات مع الهند، أو محاكاة جون هوارد لجورج بوش في أستراليا. لكنني أوردت ما يكفي من الشواهد والحقائق للتأكد من عدم وجود قائمة بالحقائق على

الجانب المقابل يمكن أن تشكل ثقلا مماثلا يدحض الأدلة على انحسار وتراجع وضع ونفوذ ومكانة أمريكا بصورة متسارعة منذ الحادي عشر من سبتمبر. وعند إضافة المعارضة المحلية المتصاعدة لحرب العراق، يتضح أن أمريكا معرضة – إذا استمرت في التشبث بمسارها الراهن ـ لخسارة موقعها المهيمن في العالم بشكل أسرع مما بدا ممكنا حين أعلن مبدأ بوش. وسيكون ذلك بمثابة خسارة لا لأمريكا فقط بل للعالم أيضا. وعلى الرغم من العيوب والنواقص التي تلطخ سجلها، إلا أن الولايات المتحدة ظلت قوة استقرار مؤثرة في العالم وانحطاطها أنتج حالة من عدم الاستقرار.

مفهوم القوة

يمكن أن نعزو تدهور وضعف موقع أمريكا بشكل كلي تقريبا إلى الاعتقاد الجوهري الخاطئ حول طبيعة القوة الذي تستهدي به إدارة بوش، على الأقل في فترة ولايتها الأولى. وقد جرت بعض المحاولات لتصحيح المسار في الولاية الثانية، لكنها لم تحقق تقدما مهما لأن ميراث الولاية الأولى سبب ضررا يتعذر إصلاحه. لنأخذ مثلا مسألة التعذيب وإرسال المشتبه بهم إلى بلدان أخرى لاستجوابهم: معظم الحوادث وقعت خلال فترة الولاية الأولى، لكنها سممت العلاقات مع أوروبا خلال الولاية الثانية لأن إدارة بوش ليست مستعدة للاعتراف بخطأ ممارساتها وإدانتها. وما زالت المجموعة التي يرأسها ديك تشيني ودونالد رمسفيلد، المسؤولة عن هذه الممارسات، جزءا لا يتجزأ من الإدارة.

يعتقد أفراد عصبة تشيني من المؤمنين بالتفوق الأمريكي أن العلاقات الدولية هي علاقات تقوم على القوة، لا على القانون. والقانون الدولي

في نظرهم يصادق على نتائج ما أفرزته القوة، وهم يعرفون القوة بلغة الجبروت العسكري. هذه الأفكار خاطئة ومغلوطة. فالقوة كلمة مراوغة؛ تنتمي إلى مجال العلوم الطبيعية، حيث يمكن تحديدها وقياسها بدقة. وحين تطبق كلمة «قوة» على عالم البشر، فإنها تستخدم مجازيا ولا يمكن حصر مداليلها المتنوعة في قاسم مشترك. إذ يمكن لعالم فائز بجائزة نوبل أن يهزم أمام مجرم عنيف أمي؛ كما يمكن لديكتاتور مستبد أن يستغل من قبل مشعوذ دجال أو يتحول إلى عجينة لينة في يدي زوجته أو خليلته. القوة تشابه لعبة الأطفال «مقص، ورقة، حجر»: المقص يقص الورقة، والورقة تغطي الحجر، والحجر يثلم المقص.

تبدو مقارنة القوة بلعبة أطفال دعابة، لكنها توفر رؤية لحدود القوة التي فاتت على انتباه قادتنا وزعمائنا. فحين يتمتع أحدهم بتفوق مطلق ويسيء استخدامه، قد يتعرض هذا التفوق للاختراق. ويمكن للإرهاب، دون تبريره، أن يفسر بوصفه ردا على التفوق العسكري: الورقة التي تغلف الحجر.

حول دعاة التفوق الأمريكي القوة إلى استعارة مجازية مزيفة ـ ليست بعيدة الشبه بالاستعارة المجازية المزيفة الأخرى: الحرب على الإرهاب. وفي الحقيقة، تعد الاستعارتان المجازيتان المزيفتان واجهتين مختلفتين للنظرة المشوهة للعالم ذاتها. فلربما يكون من المفاجئ معرفة مدى الضرر الذي تسببه الاستعارات المجازية المزيفة، لكن يصعب العثور على تفسير آخر للانحطاط السريع لقوة ونفوذ أمريكا. فعلى الرغم من كل شيء، لا يمكن للظروف المادية ـ القوة العسكرية والاقتصادية والمالية ـ كما يسميها الماركسيون أن تحدث مثل هذا التغيير كله بخلال خمس سنين. إن البنية الفوقية الإيديولوجية هي التي سببت الضرر كله. مما يفتح طاقة

من الأمل – إذ يمكن تصحيح الأفكار الخاطئة بسهولة أكبر من إصلاح الظروف المادية. ولسوء الحظ، الأمر يتطلب وقتا لكي يحدث التفسير المشوه والمحرف للواقع تأثيرا ملموسا. والأسوأ أن الاستعارة المجازية المزيفة يمكن أن تكون فعالة في خدمة غرض خفي ـ على سبيل المثال، مكنت الحرب على الإرهاب الرئيس بوش من اكتساب الشعبية داخل الولايات المتحدة. بكلمات أخرى، تنزع الاستعارات المجازية المزيفة إلى تعزيز ذاتها في البداية؛ لكن فيما بعد، حين يفتضح زيفها أمام الجميع، تعطي عكس النتائج المرجوة. ونحن الآن في هذه المرحلة.

الظروف المادية

أصاب بعض التدهور حتى الظروف المادية في الولايات المتحدة منذ عام 2001، لكن العملية تدريجية وأقل انقطاعا من ممارسة السياسة. ومثلما ناقشنا آنفا، ما تزال الولايات المتحدة تتمتع بتفوق عسكري واضح ولاشك فيه. ومع أنها لم تعد تستطيع إبراز قوتها في كل جزء من العالم، إلا أنها ما تزال تسيطر على الأجواء والبحار والفضاء. ولن تتورط في وقت قريب في حرب برية أخرى لكنها ما تزال تستطيع قصف الأهداف بالصواريخ.

على الجبهة الاقتصادية، يستمر العجز التجاري في الارتفاع. فقد بلغ 6.2% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول الربع الرابع من عام 2005، لكن ذلك بدأ قبل أن يصبح جورج بوش (الابن) رئيسا. فالعجز في الميزانية يبلغ 2.6% من الناتج المحلي الإجمالي. وهذا يغاير الفائض الكبير الذي تمتعت به البلاد عند نهاية ولاية إدارة كلينتون. ويمكن أن نعزو العجزين كليهما إلى النزعة الاستهلاكية ومجتمعنا الذي تتخمه مشاعر الرضى

والقناعة والسعادة. لقد عزز جورج بوش (الابن) عامل الشعور بالقناعة والسعادة باستخدام فائض الميزانية الموروث من إدارة كلينتون لإجراء تخفيضات ضريبية ضخمة. وأخفق في دفع نفقات الحرب على الإرهاب والحرب في العراق.

أبقت النزعة الاستهلاكية الأمريكية، بالاقتران مع الميركانتيلية (التجارية) الآسيوية *، الاقتصاد العالمي ناشطا. وكلما حدثت أزمة مالية، أو غيرها من النكسات في الاقتصاد العالمي، حقنته السلطات المالية الأمريكية بجرعة أخرى من الحوافز النقدية؛ ثم تيسر مؤسسات الإقراض الأمريكية شروط الديون درجة إضافية. ويسعد السلطات المالية الآسيوية أن تمول العجز التجاري الأمريكي بشراء السندات الأمريكية. فهنالك علاقة تكافل بين الرغبة الأمريكية في الاستهلاك والنزعة الآسيوية للادخار، الأمر الذي جعل العجز التجاري ينمو دون حدود. ومع ذلك، أعتقد أن الحالة لن تستمر ـ لا بسبب العجز التجاري بل نتيجة عدم قدرة المستهلك الأمريكي على الاقتراض أكثر. فقد وصل الائتمان إلى حدوده القصوى. إذ يمكن شراء سيارة بأقساط لمدة خمس سنين دون دفعة أولى، ويمكن شراء منزل برهن على الفائدة فقط ودون استثمار في حق الملكية. ومؤسسات الإقراض على استعداد للإقراض دون شروط، وهي تقدم

* نظام سياسي واقتصادي ارتقى مع الدولة الوطنية الحديثة (بعد انهيار النظام الإقطاعي في أوروبا) وسعى إلى تأمين تفوقها السياسي والاقتصادي على المنافسين. ووفقا لهذا النظام/النظرية، يعد المال مخزن الثروة، وهدف الدولة هو مراكمة المعادن الثمينة عبر تصدير أكبر كمية/واستيراد أقل كمية من المنتجات، وبالتالي جعل الميزان التجاري لصالحها. (م)

معدلات فائدة أخفض من السوق، لمدة ثمانية عشر شهرا. ومن الصعب تيسير شروط القروض أكثر من ذلك *.

وتحت الضغط المحفز لمعدلات الفائدة المنخفضة وتيسير شروط الائتمان، ازدهرت تجارة العقارات وأخذت شكل فقاعة. ومع ارتفاع أسعار البيوت وانخفاض معدلات الفائدة، جرى شراء العديد من البيوت بغرض المضاربة. في الوقت ذاته، شجع ارتفاع أسعار البيوت النزعة الاستهلاكية. وأعاد الناس تمويل بيوتهم وسحبوا أسهمهم. وبلغ معدل السحب السنوي أكثر من 800 مليار دولار عام 2005، وهو رقم يتجاوز العجز التجاري. وبحسب التقديرات، أنفق فعلا أكثر من نصف هذا المبلغ. أما معدل التوفير لدى الأسر الأمريكية فقد انخفض إلى ـ 0.5% عند كتابة هذه الصفحات (نيسان /أبريل 2006). وهذا أقل بكثير من المعيار التاريخي، ولا يمكن أن يدوم.

المد على وشك أن يتغير. فقد رفع نظام الاحتياط الفيدرالي معدل فائدة القروض للنظام المصرفي من 1% إلى ما يقرب من 5%؛ وأصدر توجيها يشدد فيه الشروط التي تخضع لها مؤسسات الإقراض عند تمويل شراء البيوت. فانخفضت حدة الارتفاع في أسعار البيوت. وسنعرف قريبا ما إذا كانت السلطات قادرة على توجيه «عملية هبوط مريح». وبرأيي، سوف نشهد مثل هذه العملية، ومن المرجح أن تستمر إلى أن تصبح صعبة وقاسية. ولا أرى كيف يمكن لأسعار البيوت التي ارتفعت بشكل حاد أن ترتفع مجددا نظرا لضرورة التعامل مع الإفراط في العرض. وحين يبهت

* علمت أن تمويل شراء سيارة يمكن أن يمتد لمدة أربعة وثمانين شهرا. وهذا يجعل حصة مالكي السيارة سلبية على الدوام.

تأثير الثراء الذي خلفته فقاعة أسعار البيوت، سوف تزيد الأسر الأمريكية مدخراتها وتخفض استهلاكها. وأتوقع أن يتباطأ نمو الاقتصاد الأمريكي عام 2007، ثم ينتقل التباطؤ إلى بقية بلدان العالم عن طريق الدولار الأكثر ضعفا. ولا يبدو أن عامة الأمريكيين والسلطات الأمريكية مستعدة بالشكل المناسب لمواجهة ذلك.

هنالك سبب رئيس آخر يدعو للقلق: وضع إمدادات الطاقة. للمشكلة أوجه عديدة: اعتماد أمريكا على النفط المستورد، الاحتباس الحراري العالمي، مواطن الضعف السياسي. إدارة بوش في حالة إنكار على الجبهات جميعا. ففي آخر خطاب ألقاه حول حالة الاتحاد، انتقد الرئيس بوش إدمان أمريكا على النفط، لكن سياساته تكذب أقواله.

كيف يمكن إقناع عامة الأمريكيين بأن البلاد اتبعت مسارا كارثيا في ظل هذه الإدارة؟ الرسالة بسيطة: لا يمكن لأمريكا أن تبقى قوية ومزدهرة حين تكون مجتمعا تسوده مشاعر الرضا والقناعة والسعادة. يجب أن نتعلم مواجهة حقائق الواقع المرة إذا كنا نريد البقاء في موقع زعامة العالم. هل يستطيع سياسي شجاع أن يقف ويوجه هذه الرسالة؟ وإذا وجد مثل هذا السياسي، فهل سيصغي له عامة الأمريكيين؟ على الرغم من كل شيء، لا يريد المجتمع المتخم بمشاعر الرضا والقناعة والسعادة سماع الأخبار السيئة. ومثلما قلت آنفا، لا يكفي تغيير حكوماتنا؛ بل نحن بحاجة إلى إعادة التفكير بشكل شامل بمواقفنا وسياساتنا.

obeikandl.com

ـ 5 ـ

ما الذي أصاب النظام العالمي وأين مكمن الخطأ؟

في الفصل الماضي، قمت باستكشاف مضامين ومقتضيات سياسات إدارة بوش، خصوصا الحرب على الإرهاب، بالنسبة للولايات المتحدة. لكن ذلك ليس سوى جزء من اهتمامي. فقد ولدت في هنغاريا، وتعرضت للاضطهاد لأنني يهودي، ثم انتقلت إلى لندن قبل أن أهاجر إلى نيويورك، لأصبح ملتزما بالفكرة الشاملة للمجتمع المفتوح، وأمارس التجارة في الأسواق المالية العالمية، وأنشئ مؤسسات في الإمبراطورية السوفييتية السابقة أولا ثم في بقية بلدان العالم: اهتمامي الأول ينصب على النظام العالمي ومستقبل الجنس البشري.

الولايات المتحدة هي القوة المهيمنة في العالم اليوم. وهي تضع «الأجندة» التي ينبغي على العالم الاستجابة لها. الرئيس بوش وضع «الأجندة» الخطأ. فقد استرشدت إدارته باعتقاد مفاده أن العلاقات الدولية هي علاقات قوة، لا قانون؛ ونظرا لأن الولايات المتحدة هي القوة العظمى الوحيدة، فهي مخولة بفرض إرادتها على العالم. كانت لهذا الاعتقاد الخاطئ عواقب كارثية لا على أمريكا فقط بل على العالم أيضا.

النظام العالمي قائم على سيادة الدول. والسيادة مفهوم ينطوي على مفارقة تاريخية حيث ولد في حقبة كان المجتمع فيها يتكون من حكام

ورعايا محكومين، لا مواطنين. وأصبحت السيادة حجر الزاوية للعلاقات الدولية مع معاهدة ويستفاليا عام 1648. فبعد ثلاثين سنة من الحروب الدينية، تم الاتفاق على أن الحاكم يملك تقرير ديانة رعاياه. أسقطت الثورة الفرنسية الملك لويس السادس عشر واستولى الشعب على السيادة. من حيث المبدأ، أصبحت السيادة تنتمي إلى الشعب منذ ذلك الحين.

وجدت على الدوام قواعد ناظمة للعلاقة بين الدول، لكن كان بالمستطاع دوما كسر هذه القواعد باستخدام القوة المتفوقة. ولم يظهر أبدا نظام عالمي قادر على منع الحرب، على الرغم من أن بعض الترتيبات كانت أفضل من غيرها. ومع ذلك، تعد الفكرة القائلة بعدم وجود نظام عالمي سوى استخدام القوة فكرة مغلوطة ــ ترافق خطأ تفسير طبيعة القوة. أعجبت الفكرة دعاة التفوق الأمريكي لأنها أتاحت للولايات المتحدة فرض إرادتها على العالم. لكنها لم تنجح. فحين منحت هجمات الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية إدارة بوش الفرصة لترجمة الفكرة إلى ممارسة عملية، كانت النتيجة أبعد ما تكون عن التوقعات. وجدت إيديولوجية التفوق الأمريكي التعبير عنها في مبدأ بوش المدمج في تقرير الأمن القومي لعام 2002. فركيزتاه الاثنتان تؤكدان على ضرورة أن تحافظ الولايات المتحدة على تفوقها العسكري المطلق في كل جزء من العالم، وأن من حقها اللجوء إلى العمل العسكري الاستباقي. وفي الوقت الذي أعلن فيه المبدأ، كانت الولايات المتحدة في الحقيقة في موقع يؤهلها لاستعراض قوتها الساحقة في أي مكان من العالم *. لكن، وكما ذكرت آنفا، خسرت الولايات المتحدة

* يصح ذلك على كوريا الشمالية أيضا. لكن ما جعل العمل العسكري خيارا يتعذر تنفيذه هو أن عاصمة كوريا الجنوبية، سيول، تقع ضمن المدى المجدي للمدفعية الشمالية، مما قد يؤدي إلى مقتل ملايين الكوريين الجنوبيين قبل أن تتمكن الولايات المتحدة من تدمير القوة العسكرية لكوريا الشمالية.

ذلك الموقع عبر التورط في الحرب الاستباقية على العراق. وحتى حين نحكم على غزو العراق وفقا لأهداف إدارة بوش ذاتها، نجده عبارة عن خطأ ذريع وشنيع.

لا يمكن أن يحكم العالم بالقوة العسكرية، فهي مكون واحد من مكونات عديدة يحتاجها أي بلد لممارسة نفوذه على البلدان الأخرى. لم تنجح القوى الإمبريالية حين استخدمت قوة السلاح وحدها. وحتى الإمبراطورية العثمانية، التي انبنت بالفتح، امتلكت نظاما مفصلا للحفاظ على السلام والعدالة وتفككت الإمبراطورية حين انهار هذا النظام.

لم تصبح الولايات المتحدة قوة مهيمنة بالوسائل العسكرية. فالانتصار في الحرب العالمية الثانية تبعه تأسيس منظمة الأمم المتحدة ومؤسستي بريتون وودز (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) وخطة مارشال. صحيح أن سلوك الولايات المتحدة لم يكن مثاليا على الدوام – فقد انشغلت وكالة المخابرات المركزية بوضع المكائد والمؤامرات، والتخطيط للاغتيالات، وتنظيم الانقلابات؛ لكن غالبية هذه الأنشطة كانت سرية، وحين افتضحت، كانت الوكالة تتعرض للتضييق والكبح. انتهت حرب فيتنام بهزيمة وحطمت روح الإرادة والقدرة على الفعل التي ميزت أمريكا حتى ذلك الحين (قدم ليندون جونسون مشروع المجتمع العظيم قبل أن يعلن عدم ترشحه لولاية ثانية بسبب حرب فيتنام). استمرت الولايات المتحدة في شن حروب بالوكالة ودعم الأنظمة الاستبدادية. هل تتذكرون فضيحة إيران ـ كونترا؟ لكن ذلك كله كان عبارة عن انحرافات. وعلى وجه العموم، أدت الولايات المتحدة دورها كزعيمة للعالم الحر إلى حد معقول. وقبلت بقية بلدان العالم الحر عن طيب خاطر الزعامة الأمريكية لمواجهة

التهديد الشيوعي، وكانت الولايات المتحدة داعمة ومساندة لحلفائها. على سبيل المثال، قامت بدور بناء في ارتقاء وتطور الاتحاد الأوروبي وشجعت ودعمت التنمية الاقتصادية في اليابان وغيرها من النمور في شرق آسيا. واستطاعت أن تكون قوة عظمى وزعيمة للعالم الحر في آن معا. شكل التهديد الشيوعي قوة تلاحم وتماسك في مجتمع تميز بالسعي نحو المصلحة الفردية وإرضاء الذات.

تصدعت هذه الهوية المريحة بانهيار الإمبراطورية السوفييتية. إذ لم يعد بمقدور أمريكا الجمع بين كونها القوة العظمى الوحيدة وبين زعامة العالم الحر، حيث لم يعد الأمران شيئا واحدا، لكن الولايات المتحدة رفضت الاعتراف بذلك. فقد استخدمت موقعها المهيمن لترويج وتعزيز مصالحها القومية الذاتية في كل ميدان، في المجال الاقتصادي والعسكري أيضا. وهذا ما لا تفعله زعيمة العالم كما هو مفترض. ففي نظام عالمي مكون من دول ذات سيادة يتوجب على الولايات المتحدة، كقوة مهيمنة، أن تهتم برفاه وسعادة البشرية بالإضافة إلى مصالحها الذاتية. هذه المسؤولية الفريدة مستمدة من الموقع الممتاز والمفضل الذي تحتله الولايات المتحدة في العالم. فهي مسؤولة عن «الأجندة». صحيح أنها لا تستطيع أن تفرض من جانب واحد إرادتها على العالم، لكن يستحيل ممارسة عمل جماعي وتعاوني دون زعامتها أو تعاونها الفاعل. يمكن للولايات المتحدة أن توقف عن العمل أي مؤسسة دولية. ولديها حق الفيتو في مجلس الأمن الدولي، وهي البلد الوحيد الذي يتمتع بحق تعطيل أي مشروع يقوم به البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي. واشنطن هي التي تقرر الوجهة التي سيتحرك نحوها العالم، لكن بقية بلدان العالم لا تملك حق الاعتراض في الكونغرس؛ ولذلك، فإن

من واجب القيادة في واشنطن إعطاء المصالح المشتركة للبشر ما تستحق من أهمية، إضافة إلى المصالح القومية للولايات المتحدة.

حين أصبحت الولايات المتحدة القوة المهيمنة في العالم اعترفت بهذه المسؤولية. فقد تشربت أقوال وأفعال الرئيس فرانكلين روزفلت باهتمام حقيقي بمستقبل البشرية. وبعد الحرب العالمية الثانية أظهرت الولايات المتحدة نبلا وشهامة تجاه أعدائها المهزومين وتصورت نظاما عالميا أفضل يمنع تكرار فظائع وأهوال الحرب. لم تتحقق رؤية فرانكلين روزفلت، لكنها حظيت بالاحترام. كانت أمريكا على درجة كبيرة من النجاح والازدهار بحيث صعب أن تجد من ينظر إليها بعين الحب، لكنها تمكنت من الحفاظ على موقعها المهيمن بسبب ما تمتعت به من إعجاب ونتيجة تحولها إلى نموذج يحاكيه الآخرون. حدث تحول عميق في المواقف الأمريكية منذ تطبيق خطة مارشال. وحين انهار الاتحاد السوفييتي، لم تناقش حتى فكرة تنفيذ خطة مشابهة لصالح بلدان الإمبراطورية السوفييتية السابقة. في عام 1988، أثرتُ الموضوع أمام مؤتمر دولي عقد في بوتسدام، المدينة التي كانت جزءا من ألمانيا الشرقية، فضحك الحاضرون هزءا. أعدت الكرة مع روبرت زوليك، الذي كان مستشارا بارزا للرئيس جورج بوش (الأب)، وأبلغني أن على ميخائيل غورباتشوف أن يقطع علاقاته أولا مع فيدل كاسترو. وبحلول الوقت الذي استوفت روسيا جميع المطالب التي قدمت لها، كانت في حالة من الانهيار الكلي وفي وضع يائس يتعذر إصلاحه. وفي الحفل السنوي الذي أقيم عام 1993 تكريما لذكرى توماس جيفرسون، حاولت إقناع الرئيس كلينتون بأن روسيا تمر في مرحلة مشابهة لتلك التي واجهتها الولايات المتحدة في عهد جيفرسون، وأنها بحاجة إلى دعمنا

وتستحق هذا الدعم؛ لكن دون جدوى. فقد شدد الرئيس كلينتون على التنافسية لا على الكرم والجود.

يمكن ربط بروز موقف مختلف عن ذاك الذي ولد خطة مارشال مع انتخاب رونالد ريغان. دعوت هذا الموقف «أصولية السوق» ـ اعتقاد يؤكد أن أفضل من يخدم المصلحة المشتركة هم الذين يسعون وراء مصلحتهم الذاتية. ووفقا لهذا الرأي، ليس للمسؤولية الفريدة التي أتحدث عنها أي معنى: وليس ثمة حاجة تدعو القوي لرعاية الضعيف. هذا الاعتقاد مؤسس على تفسير مغلوط لآلية السوق. فمن المفترض بالأسواق أن تميل نحو التوازن الذي يضمن التخصيص الأفضل للموارد. لكن الأسواق، خصوصا المالية، لا تعمل بهذه الطريقة. إذ لا تنزع نحو التوازن وليست مصممة لضمان العدالة الاجتماعية. صحيح أن الأسواق التي لا يعترضها عائق تتمتع بكفاءة كبيرة في تخصيص الموارد وفقا للحاجات الخاصة المتنافسة (التي أصبحت رغبات منذ انتشار النزعة الاستهلاكية)، إلا أن هناك حاجات جمعية، مثل المحافظة على السلام والنظام، وحماية البيئة، والحفاظ على آلية السوق ذاتها، لا تأبه لها قوى السوق. يمكن للحاجات الجمعية أن تتحول إلى قوى سوقية عبر إيجاد الحوافز والعقوبات الصحيحة، لكن ذلك يتطلب فعلا سياسيا. وفي الحقيقة، فإن ترجمة الحاجات الجمعية إلى قوى سوقية تعد في أغلب الأحوال أفضل طريقة للاهتمام بها ورعايتها، لكن تجاهلها جميعا يفرز بعض العواقب الوخيمة. إذ لا يحابي تجاهل الحاجات الجمعية الأغنياء على حساب الفقراء فقط، وهي نتيجة يرحب بها أتباع أصولية السوق، بل يهمل كلية قضايا مثل الاحتباس الحراري ـ وهذا لا يمكن أن يكون في صالح الأغنياء أيضا.

كان بروز العولمة، التي أرجع أسبابها إلى تأثير رونالد ريغان في الولايات المتحدة ومارغريت تاتشر في بريطانيا في أوائل الثمانينيات، مشروعا لأصولية السوق. إذ جعل تسهيل حركة رأس المال العالمي من الصعب على البلدان ـ بشكل إفرادي ـ فرض ضريبة على رأس المال أو إخضاعه للقواعد والأنظمة. ونظرا لأنه عامل جوهري مهم في الإنتاج، توجب على الحكومات تركيز مزيد من الانتباه على متطلبات رأس المال العالمي مقارنة بحاجات مواطنيها.

أدى الشكل الراهن من العولمة إلى نظام عالمي يفتقد التوازن: لم يترافق تطور المؤسسات الدولية مع نمو الأسواق المالية العالمية. إذ تفوق حركة رأس المال الخاص في الثقل والحجم خدمات وقدرات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتتنافس البلدان النامية على اجتذاب رأس المال، إلا أن مدخرات العالم يجري امتصاصها لتمويل الاستهلاك المفرط في الولايات المتحدة.

اعتدت الطعن في مظالم العولمة، لكن حولتْ انتباهي عنها سيطرةُ دعاة التفوق الأمريكي على إدارة بوش. فالسعي إلى تطبيق مبدأ بقاء الأصلح في المجال الاقتصادي شيء، والتعبير عنه بواسطة العمل العسكري شيء آخر مختلف تماما. وهذا ما قادني إلى استحضار تشبيه الانتعاش ـ الانكماش. ففي معرض الرد على هجمات الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية، سلكت إدارة بوش مسارا عزز ذاته في البداية، لكنه أفرز نتائج عكسية محتومة في النهاية. التحول أتى متأخرا جدا بحيث لم يؤثر في إعادة انتخاب الرئيس بوش، لكنه حدث على أية حال. وتطلب الأمر شن الحرب على الإرهاب وغزو العراق لينقلب حلفاؤنا القدامى علينا. الآن وقد انقلب

عامة الأمريكيين أيضا على الحرب في العراق، أصبحت إدارة بوش في حالة تراجع كامل.

هنا، ينصب اهتمامي الرئيس على توضيح المضامين الكاملة للاعتقادات الخاطئة التي استهدت بها سياساتنا منذ الحادي عشر من سبتمبر. إذ لم تتعرض قوة ونفوذ أمريكا لنكسة خطيرة فقط، بل أصاب الاضطراب والفوضى النظام العالمي أيضا. ففي عالم مكون من دول ذات سيادة، يؤدي غياب قوة مهيمنة تهتم اهتماما حقيقيا بالمصالح المشتركة للبشر، إلى عدم الاستقرار وانتشار الصراعات. لقد اكتسبت البشرية سيطرة هائلة على قوى الطبيعة. ويمكن استخدام هذه السيطرة لأغراض بناءة وهدامة في آن. وليس من المبالغة القول إن من الممكن تدمير حضارتنا بواسطة نزاع مسلح، أو حتى بإغفال المصالح المشتركة، مثل مكافحة الاحتباس الحراري. لهذا السبب من المهم جدا تصحيح اعتقادنا الخاطئ وسوء فهمنا.

لا يكفي إعادة تثبيت الوضع السائد الذي هيمن قبل الحادي عشر من سبتمبر؛ بل علينا إعادة التفكير بدور أمريكا في العالم بشكل أكثر عمقا. لم تدخل أمريكا المنطقة البعيدة عن التوازن إلا بعد الحادي عشر من سبتمبر؛ لكن بذور ذلك الانحراف زرعت قبل ذلك حين برزت أصولية السوق كأيديولوجية مهيمنة وأعطت الزعامة الأمريكية العولمة شكلها الذي اتخذته. وهذا يرجع إلى عهد ولاية رونالد ريغان. النظام العالمي يحتاج إلى عملية فحص وإصلاح كبرى. وعلى المحك أكثر من مجرد استعادة الولايات المتحدة موقعها المتميز الذي اعتادت احتلاله. لا أريد

أن أبدو وكأنني أستخدم الكلام الطنان، لكنني أعتقد فعلا بأن حضارتنا على المحك.

لا يمكن لعملية فحص وإصلاح كبرى أن تتم دون قيادة، أو على الأقل مشاركة، الولايات المتحدة. لهذا السبب نحن بحاجة إلى الانخراط في عملية إعادة تفكير عميقة لدورنا في العالم. لا يكفي تخليص أنفسنا من ورطة العراق المأزقية؛ يجب علينا أن نتبرأ من الحرب على الإرهاب وندينها ونتخلى عنها. لا يكفي العودة إلى السياسة الخارجية التي اعتدنا ممارستها قبل الحادي عشر من سبتمبر؛ علينا الإقرار بمسؤوليتنا الفريدة كقادة للعالم الحر وأن نكون على مستوى هذه المسؤولية. يجب على المجتمع المفتوح أن يكون قادرا على التعلم من أخطائه ـ ويجد طريقة أكثر فاعلية في التعامل مع الإرهاب.

أنا لا أؤيد قيام نظام عالمي جديد جذريا، بل مجرد تغيير الموقف؛ من المسعى ذي الهدف الوحيد المتمثل في تحقيق المصلحة القومية الذاتية إلى إظهار بعض الاهتمام بالمصالح المشتركة للبشرية. وحتى هذه الفكرة قد تبدو طوباوية. مرة أخرى أود التوكيد على أن مجتمع الرضا والقناعة والسعادة لا يحب مواجهة الحقائق المرة. زعماؤنا السياسيون غير راغبين بمساءلة نجاعة الحرب على الإرهاب؛ فهل يخبرون الناخبين بمسؤوليتنا الفريدة تجاه العالم؟ كيف يمكنهم قياس ذلك ومقارنته بمصالح ناخبيهم؟ أخشى أن يكون على الولايات المتحدة معاناة مزيد من النكسات قبل أن يصبح الأمريكيون مستعدين للعودة إلى موالاة مبادئ المجتمع المفتوح والالتزام بها مرة أخرى. وبحلول الوقت الذي يحدث فيه ذلك، قد لا تكون الولايات المتحدة هي القوة المهيمنة كحالها في الماضي.

لسوف أتخذ من النظام العالمي السائد نقطة انطلاق للتفكير بكيفية تحسينه. لكن إجراء مراجعة شاملة تظل خارج مدى هذا الكتاب. ولذلك سأركز بؤرة الاهتمام على بضع قضايا أعدها من أكثر المشكلات الضاغطة والملحة التي لم نعثر على حلول لها: كيف يمكننا تعزيز وتدعيم الديمقراطية والتعامل مع أمثال صدام حسين؟ كيف يمكننا التصدي لانتشار الأسلحة النووية والاحتباس الحراري؟ كيف يمكننا التعامل مع مشكلة لعنة الموارد؟ كيف يمكننا الحفاظ على الاقتصاد العالمي متوازنا ومستقرا مع تقليص حالات الظلم وغياب العدالة فيه؟ كما ذكرت آنفا، يعكس انتقاء هذه المجالات الإشكالية تحيزا من جانبي. ولسوف أناقش كلا منها بالترتيب.

تعزيز وتدعيم الديمقراطية

مقاربة بوش

في خطاب التنصيب لولايته الثانية، جعل الرئيس بوش ترويج وتشجيع وتدعيم الديمقراطية في شتى أرجاء العالم واسطة العقد في برنامجه. ومثلما يعرف القراء، لدي شبكة من المؤسسات المكرسة لتشجيع وتدعيم ورعاية المجتمعات المفتوحة، ولهذا السبب، لا بد أنني رحبت باهتمامه الذي اكتشفه حديثا. في البداية، شعرت بإغراء يدفعني إلى ذلك، لكنني سرعان ما اكتشفت أن جهوده ومساعيه، مثل العديد غيرها، عرضة لتفرز نتائج عكسية لأنها مؤسسة على ادعاءات مزيفة وتفسيرات مغلوطة للواقع. وكما جعل غزو العراق التعامل مع أمثال صدام حسين عملية أشد صعوبة، كذلك فإن خطاب الرئيس بوش البلاغي يقف حجر عثرة في طريق الجهود

الحقيقية لتعزيز وتدعيم التطور الديمقراطي. على سبيل المثال، أضرت الدعوة إلى تغيير النظام في إيران أنصار ودعاة المجتمع المفتوح هناك.

لا يمكن إدخال الديمقراطية إلى بلد بقوة السلاح. صحيح أن ألمانيا واليابان تحولتا إلى الديمقراطية بعد الحرب العالمية الثانية، لكن تلك الحرب لم يتم خوضها من أجل جلب الديمقراطية إليهما. كانت كل من ألمانيا واليابان هي الدولة المعتدية وحين خسرت الحرب غدت على استعداد لتغيير موقفها ومسلكها. أما المعاملة الكريمة التي تلقتها من قبل المنتصرين فقد عززت رغبتها في تبني نظام سياسي جديد. وتلك حالة لا تنطبق على العراق.

مقاربة مؤسساتي

جلب الديمقراطية من الخارج عمل معقد وصعب ويتطلب مهارة وبراعة، لأن النظام العالمي السائد قائم على سيادة الدول، وللدول الحق بمقاومة التدخل الخارجي. لا تتردد مؤسساتي في الخوض في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى ـ فالديمقراطية، على الرغم من كل شيء، شأن داخلي ـ لكنها تفعل ذلك بواسطة موظفيها المواطنين في البلدان المعنية. حيث تتألف الشبكة من مؤسسات محلية تتكون مجالس إدارتها وكوادرها من مواطنين محليين على الأرجح يتحملون مسؤولية أعمال وأنشطة المؤسسات.

اتبعت كل مؤسسة سبيلها الخاص بها ـ بعضها أكثر نجاحا من الأخرى ـ لكن تجمعها بعض السمات والملامح المشتركة. فنحن نسعى إلى تبني استراتيجية ثنائية الاتجاه: دعم المجتمع المدني ومساعدة الحكومات لتصبح أكثر ديمقراطية وأشد فاعلية. كثيرا ما يجري الخلط بين المجتمع المفتوح

والمجتمع المدني، لكنه يحتاج أيضا إلى حكومة تؤدي وظيفتها بفاعلية ويمكن أن يتفاعل معها المجتمع المدني. فإذا شاركنا في مشاريع البناء فإن ذلك يتم بالتعاون مع الحكومة ـ دون أي انتهاك للسيادة. وحين تكون الحكومة مستجيبة، يمكن أن تزيد إنجازات المؤسسة؛ وحين تكون عدائية تزداد الحاجة إلى المؤسسة، ويتمتع أعضاؤها عادة بإحساس أكبر بالهدف.

في بعض الأحيان، يتوجب سلوك السبيلين بشكل منفصل: إذ تركز المؤسسة المحلية بؤرة اهتمامها على المجتمع المدني، بينما أتعامل أنا، كممثل لمؤسسة أجنبية، مع الحكومة. وفي أحيان أخرى، لا يمكن سلوك السبيل الثاني على الإطلاق. وعندما تتولى المؤسسة المحلية مسؤولية السبيلين، قد يصبح الارتباط بحكومة معينة مشكلة: فلربما ترغب الحكومة التالية في التراجع عن العمل الذي ابتدأ في ظل الحكومة السابقة. هذا ما حدث في هنغاريا وبلغاريا: إذ أجل النظر في مشاريع المؤسسات بوصفها متحالفة مع ائتلاف حزبي معين واجتذبت عداوة الآخر.

أدركت في وقت مبكر أن أحد أهم إسهامات المؤسسات هو تحسين قدرة وطاقة الحكومات على المستويين المركزي والمحلي. المجتمع المفتوح فعال في النقد والرصد والمراقبة، لكن ينبغي وجود ما يمكن رصده ومراقبته ومحاسبته. لقد وفرنا التدريب لموظفي الحكومة وعرضنا منحا للمواطنين للدراسة في الخارج ثم العودة إلى الوطن والعمل في الحكومة. كما وضعنا خبراء أجانب تحت تصرف الحكومات. استطاعت هذه الاستراتيجية أن تملأ فجوة. وتدفق إلى البلدان التي عملنا فيها خبراء أرسلتهم البلدان الأجنبية والمؤسسات الدولية، لكنهم لم يجدوا أندادا لهم في الحكومة يمكن أن يتفاعلوا معهم. وفرنا للحكومات الخبراء الأجانب الذين يعملون

لها لا للمانحين. وكان بمقدورهم التعامل مع ممثلي المؤسسات الدولية كأنداد ودفع الأمور قدما إلى الأمام. واستفادت بلدان مثل أوكرانيا إلى حد كبير من هذه المقاربة. أما المشكلة الوحيدة مع الخبراء الأجانب فكمنت في أنهم يأتون ويذهبون؛ ومن أجل الاستفادة من خبراتهم على الدوام أنشأنا معاهد تعلم السياسة عمل فيها موظفون محليون كمساعدين، وأملنا أن يحتفظوا ببعض المعارف حين يغادر الخبراء الأجانب.

خلال الأيام المبكرة التي سادت فيها الفوضى كنا نعمل دون معين، وكنت مشاركا بشكل شخصي في الأنشطة. لكن ذلك لم يكن مناسبا في الأحوال العادية، ولذلك أقمنا شراكة مثلا مع «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي»، وعملنا على مأسسة مساعداتنا. كما شارك «البرنامج» في جهود مشابهة بمفرده في مختلف البلدان. ولربما تكون أنجح مبادراته في نيجيريا، حيث أراد الرئيس اولوسيغون اوباسانجو تعيين مسؤولة البنك الدولي، نغوزي اوكونجو ايويلا، وزيرة للمالية، وظل «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» يدفع راتبها بدلا من البنك الدولي لمدة مؤقتة (كان لها أولاد يدرسون في مدارس خاصة في أمريكا وعليها أن تدفع تكاليف الدراسة). المصالح الضيقة التي تعرضت لتهديد الإصلاحات ركزت على هذه المسألة لانتقاد ومهاجمة هذا الترتيب، لكن نغوزي تستحق وزنها ذهبا.

بالتعاون مع «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي»، أنشأت صناديق بناء القدرات في عدد من البلدان، بما فيها جورجيا، بعد ثورة الورد عام 2003، حين سقط نظام ادوارد شيفردنادزه. وكان الصندوق يدفع 1200 دولار شهريا لوزراء الحكومة ومعونات مالية لرجال الشرطة. الأمر الذي سمح للرئيس ميخائيل شاكاشفيلي باجتذاب الأشخاص المؤهلين والأكفاء

إلى الحكومة، وإزالة حواجز الشرطة عن الطرقات التي كانت تبتز المال من سائقي السيارات. مما أعطى عامة الناس إحساسا بأن الأمور تتغير نحو الأفضل. وعلى الرغم من أن الخطة كانت تحت إدارة «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي»، إلا أنني تعرضت لحملة دعائية لئيمة ومغرضة نظمتها روسيا. فقد اتهمت بأنني أدفع المال للحكومة الجورجية. وكنا، أنا و«البرنامج»، نعتقد بأن صناديق بناء القدرات يمكن أن تكون فعالة جدا، لكنها تحتاج إلى تحويلها إلى مؤسسات قائمة على قواعد وأنظمة وإجراءات راسخة لكي تتجنب الانتقادات التي تعرضت لها في الماضي. وكانت ليبيريا المرشحة الأولى لمثل هذه الصناديق.

إعلان وارسو (2000)

المبادرات الخاصة كتلك التي تقدمت بها شيء؛ والتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى شيء آخر مختلف تماما. فالنظام العالمي الراهن قائم على مبدأين توأمين هما السيادة وعدم التدخل، مع أن هذين المبدأين كثيرا ما تعرضا للخرق والانتهاك. نحن بحاجة إلى توضيح الأمور. فالمبدأ الذي يجب تأسيسه هو أن من المصلحة الجمعية للديمقراطيات جميعا تعزيز وتشجيع تطور الديمقراطية في البلدان الأخرى كافة. المبدأ دمج فعلا في إعلان وارسو لعام 2000 ووقعت عليه 107 دول (وهو عدد يفوق عدد الديمقراطيات الحقيقية في العالم)، لكن، وعلى شاكلة معظم الإعلانات، كان مجرد إشارة خالية من الدلالة.

يمكن تبرير المبدأ على أسس عدة. أولا، في عالمنا الذي يتزايد اعتماده على بعضه بعضا باطراد، يمكن لما يحدث داخل بلد من البلدان أن ينتهك /

ويتعدى على المصالح الحيوية لبلدان أخرى. إذ شكل الطالبان و«القاعدة» في أفغانستان تهديدا للأمن القومي الأمريكي. ثانيا، تمثل الحرية والديمقراطية جزءا من طموح البشر بصورة شاملة. ثالثا، يمثل المبدأ أيضا مكونا جوهريا من مكونات التنمية الاقتصادية، كما أظهر امارتيا سن في كتابه «التنمية بوصفها حرية»*. رابعا مع أن الديمقراطية شأن داخلي، إلا أنها كثيرا ما تتطلب يد المساعدة من الخارج. بعض الحكومات تفتقد القدرة، وغيرها مصممة على التشبث بكرسي السلطة. وغالبا ما يعجز الناس عن حماية أنفسهم من القمع؛ وقد يمثل التدخل الخارجي حبل النجاة الوحيد بالنسبة لهم. فما هي إذن القواعد التي يجب أن تحكم التدخل الخارجي؟

مسؤولية الحماية

يجب أن نميز بين التدخلات البناءة والعقابية الهدامة. وليس ثمة تناقض بين التدخل البناء، الذي تمثله مؤسساتي، وبين مبدأ السيادة الوطنية، لأن البلدان المعنية تقبله طوعيا. لكن المشكلة تبدأ حين ترفض الحكومة الدعم الخارجي الذي لا تستطيع ممارسة سيطرتها عليه.

هنالك مبدأ برز لتبرير التدخل العقابي الهدام، دعي بـ «مسؤولية الحماية». وهو يؤكد أن السيادة حق من حقوق عامة الناس، الذين يضعونها في عهدة الحكومة. وحين تخون الحكومة الأمانة وتنتهك حقوقهم الإنسانية، فإن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية حمايتهم. أخذ المبدأ يحظى ببعض

* Amartya Sen, Development as Freedom (New York: Alfred A. Knopf, 1999).

الاعتراف، دون أن يصل ذلك إلى حد القبول الكامل في الأمم المتحدة، لكنه أثار مشكلتين اثنتين: أولا، من يكوّن المجتمع الدولي؟ ثانيا، لا يمكن تطبيق المبدأ إلا على حالات الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. فما الذي يمكن فعله في الحالات الأقل حدة والتي تعد بالتالي بأمل أكبر؟

الخلاف حول المبدأ لم يحسم داخل الأمم المتحدة، المؤسسة التي تمثل المجتمع الدولي. ولسوء الحظ، فإن من النادر أن تتفق الأمم المتحدة على مبدأ محدد؛ ولذلك فإن من المفهوم أن يقوم تحالف خارجها بالتصرف نيابة عن المجتمع الدولي. وهذا ينطبق على كوسوفو، حيث أخذ حلف شمال الأطلسي (الناتو) زمام المبادرة، ونجح في مسعاه بسبب التأييد الضمني من قبل روسيا، التي كانت ستشعر أن من واجبها الاعتراض على قرار يتخذ في مجلس الأمن بهذا الشأن. لقد لعبت روسيا دورا مفتاحيا في حث سلوبودان ميلوسيفيتش على التراجع والإذعان دون قتال.

قدمتُ التأييد، وحتى التشجيع، لتدخل حلف شمال الأطلسي، أولا في البوسنة ثم في كوسوفو، لكنني عارضت بشدة غزو العراق وذلك لأن الولايات المتحدة تصرفت بشكل أحادي وعشوائي، وبالتالي قوضت شرعية المجتمع الدولي بالنسبة للتدخلات المستقبلية. كانت كوسوفو تمثل مسألة حدودية؛ أما غزو العراق فكان انتهاكا صارخا للقانون الدولي، كما أسقط صدقية مبدأ مسؤولية الحماية البازغ حديثا.

لقد جعل غزو العراق من الأصعب التعامل مع أمثال صدام حسين، وفي هذا مفارقة لا تنكر. فقد كان طاغية مقيتا، ولسوف يتفق معظم الناس على أن من الأفضل التخلص منه. لكن هناك العديد من الطغاة المستبدين في العالم: كيم جونغ ـ ايل في كوريا الشمالية، تان شوي في ميانمار، روبرت

موغابي في زيمبابوي، سابارمورات نيازوف في تركمانستان، إسلام كريموف في اوزبكستان.. وهؤلاء يمثلون أسوأ منتهكي حقوق الإنسان. ما الذي يمكن فعله مع أمثال صدام حسين سؤال يجسد أكبر المشكلات العصية على الحل في النظام العالمي السائد، وغزو العراق أبعدنا مسافة أكبر عن الحل.

مازال المجتمع الدولي في حالة من الفوضى والتشوش منذ غزو العراق. وكل ما تقترحه الولايات المتحدة يواجه بالشك والارتياب والمعارضة بصورة انعكاسية آلية تقريبا من قبل البلدان الأخرى؛ وفي الوقت ذاته، يمثل الولايات المتحدة في الأمم المتحدة مندوبها جون بولتون، صنيعة وتلميذ ديك تشيني، الذي يريد تحويل المنظمة الدولية إلى أداة في يد الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك، تجمدت الأمم المتحدة عمليا: لم يتحقق أي تقدم فيما يخص «الأهداف الإنمائية للألفية»؛ ولم يتم تبني اقتراح إنشاء «مجلس حقوق الإنسان» إلا بصعوبة بسبب معارضة الولايات المتحدة وحدها تقريبا؛ والإصلاحات الإدارية التي تحتاجها المنظمة لقيت معارضة لأنها اقترحت من قبل الولايات المتحدة. يجب على أمريكا أن تحدث تغيرا جوهريا في مسلكها قبل أن يصبح بالإمكان ممارسة مبدأ مسؤولية الحماية بالشكل الصحيح.

المشاركة البناءة

حتى إذا تمكنت الولايات المتحدة من إعادة ترسيخ موقعها كزعيمة للمجتمع الدولي، ستظل المشكلة الثانية قائمة. فمبدأ مسؤولية الحماية لا يطبق إلا على الحالات القصوى؛ لكن كيف يمكن ممارسة الضغط في

الحالات الأكثر اعتدالا؟ ثمة مبدأ بسيط يكشف عن نفسه هنا: يجب أن نضاعف جهدنا على الجانب البناء. فالمشاركة البناءة لا تنتهك مبدأ السيادة، والأهم أن سحب المساعدة لا ينتهكها أيضا. وكلما زادت جهودنا على الجانب البناء، تضاعفت الخيارات أمامنا في فرض العقوبات. علاوة على أن التطوير الديمقراطي بحاجة ماسة للمساعدة الخارجية. وأنا أقدم الحجة لصالح هذه المسألة منذ أن انخرطت في مجال تعزيز وتدعيم وتشجيع المجتمعات المفتوحة، لكن دون جدوى. أنشأت مؤسساتي في بلدان مثل أوكرانيا أملا بأن يحذو الآخرون حذوي، لكن حين نظرت خلفي لم أجد أحدا. بل على العكس، كان النظام العالمي السائد منحازا ضدي. وأعزو ذلك إلى هيمنة أصولية السوق. فتقديم المعونة والمساعدة يعاكس النزعة السائدة، لكن فرض انضباط ومبادئ السوق يسايرها ويتماشى معها.

لا بد أن يشمل تغيير الولايات المتحدة لموقفها ومسلكها أكثر من مجرد القبول بتحمل المسؤولية الفريدة لزعامة العالم؛ لسوف يتطلب ذلك إعادة التفكير بدور الأسواق ودور الحكومة الأمريكية أيضا. إذ لا يمكن للولايات المتحدة ريادة المشاركة البناءة في الخارج دون الانخراط بها في الداخل.

اعتقاد أصولي خاطئ

يثير ذلك كله سؤالا مهما: أي دور ينبغي على الحكومات القيام به في الاقتصاد؟ يريد أتباع أصولية السوق إزاحة الحكومة عن الميدان الاقتصادي برمته، ويمقتون المؤسسات الدولية أكثر من المؤسسات المحلية. المشكلة أن هؤلاء على حق حين يؤكدون أن الحكومات غير مؤهلة لإدارة الاقتصاد، وهذا يصدق بشكل أكبر على الساحة الدولية مقارنة بالمحلية.

فقد كانت المعونات الخارجية غير فعالة إلى حد بعيد. وعلى الأعم، فإن إخفاقات وأخطاء الحكومات في المجال الاقتصادي هي التي أدت إلى ظهور أصولية السوق. فهل أبدو من دعاة العودة إلى تدخل الحكومة في الاقتصاد على المستوى الدولي؟

أعتقد أن من الخطأ طرح المسألة بصيغة إما / أو. هنالك حاجة إلى بعض التدخل الحكومي داخليا ودوليا، حتى وإن كانت الحكومات غير مؤهلة لإدارة الاقتصاد. فحالات الانحراف والتشويه وانعدام الكفاءة التي سببتها القوانين والأنظمة الحكومية يمكن حصرها ضمن الحد الأدنى عبر استخدام أسلوب الحوافز والعقوبات الذي يعمل من خلال آلية السوق. لنترك الأمر للأسواق، أي نخصص الموارد؛ مع التأكد من أن الحاجات الجمعية التي تتجاهلها الأسواق عادة بوصفها عوامل خارجية وهامشية تحظى بالاعتراف المناسب في عملية التخصيص.

لا ريب في أن الأنظمة والقواعد الحكومية والأسواق تتمتع بنقاط قوة وتعاني من مواطن ضعف في آن. وحقيقة كون إحداها تفتقد الكمال لا تعني أن الأخرى مثالية وكاملة. هذه هو الاعتقاد الخاطئ الراسخ في جميع الأصوليات: الأصوليون ينشدون اليقين والحلول المثالية. وحين يفشل ترتيب ما، يتوقعون أن يكون نقيضه كاملا وخلوا من الأخطاء. أنا أعارض بالقدر نفسه أصولية السوق وملكية الحكومة أو سيطرتها على وسائل وموارد الإنتاج. لكنني أعتقد بأن البندول مال كثيرا باتجاه أصولية السوق. ومثلما ذكرت آنفا، كانت العولمة مشروعا لأصولية السوق. أما الشيوعية وحتى الأشكال الأكثر اعتدالا من السيطرة الحكومية فقد شوهت سمعتها وأسقطت مصداقيتها؛ ولذلك أركز انتباها أقل على نواقصها وعيوبها وقصورها.

إخفاقات وأخطاء وعيوب المعونات الخارجية

يمكن تقدير مدى إخفاقات وأخطاء المشاركة البناءة من قبل الحكومات على أفضل وجه بمقارنتها مع مؤسساتي. هنا، يبرز ملمحان اثنان: الحكومات تنزع إلى تفضيل مصالحها الوطنية، أو مصالح مواطنيها، على مصالح الناس الذين يفترض أن تساعدهم. يمكن رؤية ذلك في طريقة إدارة المعونات الخارجية: مصالح المانحين تحظى بالأولوية على مصالح المتلقين. كما أن الحكومات أكثر تناغما مع (واعتيادا على) التعامل مع الحكومات الأخرى مقارنة بالمنظمات الأهلية (غير الحكومية). تتطلب الأنظمة التأسيسية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي الحصول على ضمانات حكومية. ونتيجة لذلك، تميل المساعدات لتعزيز دور الحكومات في الاقتصاد، وقد لا تصل المعونة إلى الشعوب أبدا، خصوصا تلك الخاضعة لأنظمة قمعية أو فاسدة أو تفتقد الكفاءة والأهلية.

لا يعني هذا كله أن مؤسساتي كاملة ومثالية. فهي تعتمد على أسلوب التجربة والخطأ، والأخطاء وفيرة دون ريب. وأنا على استعداد للاعتراف بالأخطاء والتخلي عن المشروعات حين تفشل. الأمر الذي يمنحنا ميزة تنافسية. بينما تجد البيروقراطيات صعوبة في الاعتراف بالفشل؛ وهذا يجعلها تنفر من المغامرة والمخاطرة. نحن نستطيع تحمل ركوب المخاطر؛ ولذلك يمكن أن نجني مكافآت أعظم. هنالك عامل رئيس آخر يعمل لصالحنا ويتمثل في أن الموظفين العاملين في المؤسسات مهتمون فعلا برفاه وخير وسعادة المتلقين. يمكن نسخ وتكرار هذا الملمح في المنظمات والمؤسسات الرسمية. فإذا كرست مؤسسة جهدها لرسالة محددة، فإن موظفيها يستهدون عموما بتلك الرسالة. وهذا يصدق على صندوق النقد

الدولي إضافة إلى «الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا». مفتاح السر يكمن في تحديد الرسالة بشكل واضح ومنح المؤسسة ما تحتاجه من استقلالية وموارد.

أنا متحمس على نحو خاص لـ «الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا». فله رسالة محددة وواضحة المعالم وتستحق المسعى، كما يتبنى العديد من الأساليب نفسها التي تتبعها مؤسساتي. «الصندوق» يديره كادر صغير من الموظفين، ويقبل المقترحات المقدمة من المصادر الحكومية وغير الحكومية، ويقدم المكافآت على أساس الكفاءة والجدارة، لا تبعا للحصص. كما امتلك ما يكفي من الجرأة لإيقاف المشروعات حين تنتهك الشروط، ومستعد لإعادة تفحص وتحسين عملياته. لكن لسوء الحظ، لا يتلقى ما يكفي من التمويل. في البداية، غالبت إدارة بوش نفورها من المنظمات الدولية ودعمت «الصندوق العالمي». يرجع ذلك كله إلى النجاح المشهود الذي حققه بونو، مغني «الروك» الذي حشد الجمعيات والمجتمعات المحلية الدينية من أجل مكافحة الإيدز. لكن الإدارة وضعت برنامجها الخاص («خطة الطوارئ التي وضعها الرئيس لإغاثة المصابين بفيروس العوز المناعي البشري/الإيدز»). ازداد إجمالي المبلغ المخصص لمكافحة الإيدز، لكن إدارة بوش لم تعد تسهم بحصتها العادلة في «الصندوق العالمي».

كيف نجعل التدخلات البناءة أكثر فعالية؟ الموضوع معقد ولا أريد الخوض في التفاصيل، خصوصا وأنني تعاملت معه في موضع آخر *. أما النقطة التي

* George Soros, The Bubble of American Supremacy (New York: PublicAffairs, 2003).

أود توكيدها هنا فهي أننا بحاجة إلى مزيد من التدخلات البناءة العاجلة. فالنظام العالمي الراهن يميل لصالح عدم التدخل أو العمل العقابي.

الحجة لصالح ترويج المجتمعات المفتوحة

حين يبتدئ التفكير بالتدخل العقابي يكون الأوان قد فات. فعندما يتجاوز نظام حكم الحدود في اتجاهه القمعي، يفقد المجتمع الدولي معظم قدرته على التدخل. لنأخذ على سبيل المثال موغابي في زيمبابوي أو كريموف في اوزبكستان: كلاهما مستمر في ارتكاب الفظائع والمجتمع الدولي عاجز عن وقفه عند حده. الأنظمة الأقل قمعا يمكن إسقاطها بالثورة. هذا هو الدرس الذي تعلمناه مما دعي بالثورات الملونة في جورجيا وأوكرانيا وقرغيزستان: إذا أردت قيادة نظام قمعي فمن الأفضل أن تكون شرسا عديم الرحمة. ومن أجل منع هذه العبرة من الانتشار في العالم، يجب اللجوء إلى التدخل البناء دون إبطاء ونشر تأثيراته الملموسة على نطاق أوسع. التدخل البناء يعاني دوما من التأخير. ونظرا لاستحالة توقع الوضع الذي ستؤول إليه الأمور في نظام الحكم الذي يتعذر إصلاحه منذ المراحل المبكرة، فإن أفضل «وصفة» هي تعزيز وتدعيم التطور الديمقراطي كلما كان ذلك ممكنا.

سياسات إدارة بوش متخمة بالتناقضات. فقد قدم الرئيس الحجة ضد «بناء الدولة» خلال مناظرة تلفزيونية سبقت انتخابات عام 2000، وفكرة «بناء الدولة» كانت أبعد ما تكون عن ذهنه حين أصدر أوامره بغزو أفغانستان. كانت لدينا فرصة لإنجاح التطور الديمقراطي في أفغانستان،

لكننا أخفقنا في اقتناصها ولم نكن على مستوى الحدث. ومع ذلك، نحن نؤيد/ ونطالب بالديمقراطية في بلدان أخرى.

في مقالة نشرت في صحيفة «واشنطن بوست»، حاولت شرح كيف نفعل ذلك في أفغانستان*. كان ينبغي تقديم المعونات مباشرة إلى المجتمعات المحلية، ودفع رواتب المدرسين، والقضاة، وغيرهم من الموظفين باسم الحكومة المركزية. كانت الأمم المتحدة ممثلة بطريقة جيدة على الأرض في أفغانستان من خلال عدة مئات من الموظفين الذين يعرفون البلاد تماما. فلو أرسلنا جنودنا تحت مظلة الأمم المتحدة لحماية الأموال التي كانت توزع، لتلقوا الترحيب وترسخت سلطة الحكومة المركزية وتوطدت أركانها. لكن ذلك لم يخطر في بال بوش وإدارته. وبالتالي، شكلنا تحالفات مع أمراء الحرب، ونحن ندعم (في الظروف الراهنة) سلطتهم ونعمل على ترسيخها؛ وبهذه الطريقة، قمنا بتعزيز وتدعيم نظام اقتصادي وسياسي قائم على زراعة المخدرات**.

---

* George Soros, «Assembling Afghanistan»,Washington Post, December 3, 2001.

** اتخذت خطوات إجرائية عملية لدعم آرائي النظرية. فقد وفرت مؤسستي رأس المال الضروري لجماعة عمل بقيادة أشرف غاني، وهو مسؤول أفغاني في البنك الدولي، وبارنيت روبن، الخبير الأمريكي المتخصص في الشؤون الأفغانية، لوضع خطط للمرحلة السياسية الانتقالية. لعب الرجلان دورا مهما في التحضير لمؤتمر بون و«اللويا جيرغا» (مجلس زعماء القبائل)، اللذين وضعا الركائز القانونية لقيام دولة ديمقراطية. ثم أصبح أشرف غاني وزيرا للمالية وأنشأنا صندوقا لبناء القدرات تحت إشرافه لجذب المغتربين من أصحاب المواهب والكفاءات وإقناعهم بالعودة إلى أفغانستان والعمل في الحكومة. أقيل أشرف من منصبه بعد الانتخابات وأدى الصندوق مهمته وأعيد تمويله. نحن مستمرون في دعم المجتمع المدني من خلال مجموعات مثل «صندوق الثقافة والمجتمع المدني». وبالطبع، لم تتمكن هذه الجهود الهزيلة من إحداث فارق كبير في الأحداث التي جرت. ويعمل غاني الآن رئيسا لجامعة كابول.

هنالك تشوش وارتباك في ذهن الرئيس بوش حول ما تعنيه الديمقراطية. فحين يقول إن الديمقراطية سوف تسود، يعني حقا أن أمريكا ستسود وتنتصر. لكن الحكومة الديمقراطية بحاجة إلى الحصول على دعم الناخبين، وهذا لا يعني بالضرورة تأييد الولايات المتحدة. وتجلى التناقض بوضوح في الانتخابات التي أجريت مؤخرا في مصر، وتوضح أكثر في فلسطين. فبعد انتصار «حماس»، من المرجح أن تتراجع إدارة بوش وتتخلى ـ بهدوء ـ عن برنامجها للديمقراطية في الشرق الأوسط الكبير. وهو أمر يدعو للأسف، لأن بلدانا عدة حوصرت في أوضاع مأزقية لا يمكن التخلص منها دون عملية تطوير ديمقراطية.

عد انتصار «حماس» هزيمة لسياسة ترويج وتشجيع الديمقراطية. لكنني أتبنى رأيا مختلفا. فقد ساعدت الانتخابات الحرة على توضيح الكثير من الأمور حتى وإن أوصلت أشخاصا لا نريدهم إلى سدة السلطة.

لم أنخرط بشكل عميق في الشؤون الإسرائيلية، لكن حين زرت إسرائيل بدعوة من رئيس الوزراء اسحق رابين كانت مباحثات السلام في أوجها. كان رابين يتحدث مع ياسر عرفات عبر الهاتف الخليوي خلال مأدبة العشاء والشعور العام السائد بدا مفعما بالسعادة والغبطة. سألت رابين عن إمكانية إشراك «حماس» في الاتفاق. وحدثته عن تجربتي في بولندا، حيث جمعني عشاء خاص مع ياروزلسكي بمناسبة إنشاء مؤسسة هناك قبل التوصل إلى تسوية مع نقابة «تضامن». أبلغني ياروزلسكي أنه على استعداد للتحدث مع الجميع باستثناء «تضامن»، لأن زعماءها خونة دعوا إلى عقوبات تجارية تركت الأطفال يتضورون جوعا. قلت إنه مخطئ: فزعماء «تضامن» وطنيون وعلى استعداد للتضحية بشعبيتهم (القائمة

على تأييد العاملين في الصناعة الثقيلة) من أجل بولندا (كان من المعروف أن الصناعة الثقيلة ستكون الضحية الأولى لاقتصاد السوق). ولا يمكن التوصل إلى تسوية دون المنظمة التي تمثل الشعب. تبين لي أن حجتي تركت انطباعا لديه. وانطلاقا من هذه التجربة، لا يمكنني إلا الاعتقاد بأن الاتفاق الذي يشمل «حماس» سيكون أكثر ثباتا وديمومة من اتفاق يعقد مع سلطة فلسطينية لا تتمتع بثقة الشعب. وهكذا لم يثبت الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع ياسر عرفات.

أدرك أن الحجة خيالية. ففرص التوصل إلى اتفاق مع «حماس» معدومة عمليا. و«حماس» ليست «تضامن»: إنها منظمة إسلامية جهادية وإسرائيل ليست مستعدة لقبول المخاطرة. لكن لا أستطيع منع نفسي عن التفكير بأن الديبلوماسية الحاذقة قادرة على دق إسفين بين زعماء «حماس» الموجودين في فلسطين، الذين فازوا في الانتخابات وتعهدوا أمام الشعب الفلسطيني بتحسين أوضاعه المعيشية، وبين قيادتها التي تتخذ من سورية مقرا لها وتدين بالفضل لإيران.

أو لنفكر بحالة معقدة أخرى: باكستان. الرئيس برويز مشرف حليف غامض ولا يعتمد عليه: فكبار قادة «القاعدة» يختبؤون في باكستان، وانبعاث طالبان مجددا تدعمه عناصر داخل باكستان. يقول لنا الرئيس مشرف إن البديل عنه هو الأصوليون الإسلاميون؛ ويتضح الخيار حين نأخذ بالاعتبار حقيقة امتلاك باكستان أسلحة نووية. لكن مشرف متحالف مع الأحزاب الدينية؛ مما يجعل من الصعب عليه ممارسة ضغوط عليها. ولم يبذل سوى جهد ضئيل لإصلاح المدارس الدينية، والحكومة تنفق أقل من 2% من ميزانيتها على التعليم. وحتى في هذه الحالة، فإن الأحزاب

الدينية لن تفوز على الأرجح إلا بأقلية الأصوات إذا أجريت انتخابات حرة. أما الحزبان المعتدلان اللذان تناوبا على السلطة حين سمح العسكر بإجراء انتخابات، فلهما جذور عميقة في المجتمع على الرغم من كل جهود الديكتاتورية العسكرية لتدميرها. اتهمهما مشرف بالفساد؛ لكن الحكم العسكري لم يكن أفضل حالا. مشرف لا يتمتع بالشعبية التي يريد أنصاره ومؤيدوه إقناعنا بها؛ ولهذا السبب يرفض الوفاء بوعده وإجراء انتخابات؛ ولهذا السبب أيضا ينبغي عليه الاعتماد على الأحزاب الدينية. الحالة الباكستانية تمثل الحالة التي يمكن فيها للانتخابات الحرة حل مشكلة تقدم باعتبارها معقدة وعسيرة. المعضلة الحقيقية تكمن في كيفية إقناع العسكر بإجراء انتخابات حرة.

تجمع مصر بعض أوجه الشبه بباكستان، أما الاختلاف الرئيس فيتمثل في أن الأخوان المسلمين سيفوزون حتما في أي انتخابات حرة ونزيهة. ثم هنالك لغز المملكة العربية السعودية: إذا انفتح هذا البلد، فمن يعلم ماذا سنجد داخله؟ الحقيقة أن الشرق الأوسط تعرض لفوضى عارمة نتيجة تاريخ طويل من التدخل الغربي الهادف للسيطرة على الموارد الطبيعية، خصوصا النفط، وليس بناء الديمقراطيات. وهذا أحد الأسباب الكامنة وراء ندرة الديمقراطيات في تلك المنطقة.

لا يمكن تغيير الوضع بين عشية وضحاها. فبناء مجتمعات مفتوحة عملية طويلة وشاقة، ولا تبدأ بالضرورة من إجراء انتخابات حرة. وحين يكون السكان من الأميين الجهلة والموارد الثمينة على المحك، قد تصبح الانتخابات الحرة «وصفة» للفوضى وزعزعة الاستقرار. والبلدان الغنية بالموارد التي تجري انتخابات حرة دون سيادة حكم القانون تنخفض فيها

معدلات النمو مقارنة بالبلدان الاستبدادية *. لقد اختارت إدارة بوش الحل الخاطئ للسبب الخاطئ. ومع توضح العواقب الوخيمة والتبعات المعاكسة، من المرجح التخلي عن السياسة (سياسة الدمقرطة)، وهو أمر يدعو للأسف: بناء المجتمعات المفتوحة يبقى السبيل الواعد الوحيد للتقدم.

وحتى إن كان هدف تعزيز وتشجيع وتدعيم المجتمعات المفتوحة سيبقى قائما بعد رحيل إدارة بوش، فإن سياساتها ستكون قد ألحقت ضررا دائما. فالحرب على الإرهاب وغزو العراق قد سببا خسارة أمريكا موقعها الأخلاقي الرفيع. كما كشفا بعض النواقص والعيوب في أمريكا كنموذج تشخص إليه الأبصار. العالم يرى دفاع إدارة بوش عن الديمقراطية وحقوق الإنسان بمثابة غطاء رقيق لستر عورة الإمبريالية الأمريكية ومعاييرها المزدوجة. وهذا سيجعل من الأصعب على أمريكا التبشير بالحرية والديمقراطية في المستقبل. لكن الطموح من أجل الحرية والديمقراطية سيبقى حيا، وسوف تستمر الشعوب في كفاحها من أجل الحرية على الرغم من الخطاب البلاغي المنمق للرئيس بوش.

انتشار الأسلحة النووية

أود الإشارة إلى مشكلتين أخريين في النظام العالمي الراهن لم يعثر على حل لهما: انتشار الأسلحة النووية والاحتباس الحراري. خلال الحرب الباردة، انشغل أفضل الخبراء والمتخصصين بمعرفة الطريقة التي يمكن عبرها ضمان عدم استخدام الأسلحة النووية. في نهاية المطاف، أدرك

* Paul Collier and Anke Hoeffler, «Oil Democracy» (University of Oxford, Department of Economics, June 14, 2005, p. 2).

الخبراء الاستراتيجيون أن وجود مخزونات ضخمة من الأسلحة النووية جعل اندلاع حرب نووية أمرا غير وارد على الإطلاق لأن ذلك يؤدي إلى الدمار المتبادل الأكيد. أما الاتفاقيات الدولية اللاحقة فقد قيدت التجارب النووية وحاولت تطبيق نظام عالمي لمنع انتشار الأسلحة النووية. وعلى الرغم من ذلك، كادت تحدث مواجهات نووية.

المشكلة التي ظهرت منذ نهاية الحرب الباردة أشد تعقيدا ولا يبدو أن هناك حلا لها في الأفق. فعلى الرغم من وجود الاتفاقيات وغيرها من الترتيبات لمنع زيادة عدد الدول التي تملك أسلحة نووية، إلا أن هناك حوافز قوية تدفع بلدانا عديدة لامتلاك أسلحة نووية. فقد انبثق نظام يقسم العالم إلى بلدان تملك أسلحة نووية وأخرى لا تملكها. معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية أجازت للدول الخمس التي اختبرت أجهزة نووية قبل الأول من كانون الثاني/ يناير 1967 أن تعامل بوصفها قوى نووية. أما جميع البلدان الأخرى فقد منعت من تطوير أسلحة نووية، لكن ضمن لها «حق غير قابل للتصرف» في الحصول على التكنولوجيا النووية السلمية. على صعيد الممارسة العلمية، فرضت الدول الثلاث التي لم توقع على المعاهدة (الهند وباكستان وإسرائيل) قبولها كدول نووية. تعرضت الهند وباكستان للنبذ والعقوبات مدة وجيزة، لكن العالم قبل في نهاية المطاف الأمر الواقع، الحالة ذاتها تتكرر الآن مع الدول التي انسحبت من المعاهدة، مثلما فعلت كوريا الشمالية، وكما قد تفعل إيران أيضا.

مبدأ بوش الذي يؤكد حق أمريكا في العمل العسكري الاستباقي، عزز المكاسب التي تجنيها الدول من التحول إلى قوى نووية: فمن خلال غزو العراق، العضو الوحيد في «محور الشر» الذي لم يملك برنامجا نوويا،

أظهر بوش أن امتلاك أي دولة لأسلحة نووية يستثنيها ويحميها من مبدأ بوش. وعلى الرغم من وجود وكالة تستخدم نظاما فعالا ومتقدما للمراقبة والتحقق، لكن مهمتها أصبحت أشد صعوبة بانتشار المعارف والخبرات النووية. فسهولة الوصول إلى التكنولوجيا النووية ـ ظهور وانتشار شبكات مثل شبكة عبد القيوم خان النووية ـ تجعل من الأسهل على الدول الالتفاف على قواعد الحماية الدولية. أما الافتقار إلى العزم والتصميم من قبل المجتمع الدولي على التحرك بسرعة لوقف انتشار الأنشطة النووية، مثل أنشطة عبد القيوم خان، فقد عرقلت قدرة النظام الدولي على الحد من انتشار الأسلحة النووية. في مثل هذه الظروف، يبدو أن الحوافز الدافعة تتفوق على الكوابح المانعة. فكلما زاد عدد البلدان التي تمتلك أسلحة نووية، تعاظم الضغط على البلدان الأخرى لتحذو حذوها. والتوترات الإقليمية والتسلح النووي في جنوب وشرق آسيا يجعلان الأسلحة النووية جذابة ومغرية للدول المجاورة. إن الجهود الساعية لتحديث السلاح النووي من قبل أقوى قوتين نوويتين في العالم، ضاعفت أهمية الأسلحة النووية بالنسبة للأمن القومي حسبما ترى وتعتقد بلدان عديدة. ولربما لا تكون هذه الدوافع المغرية قوية بما يكفي لدفع البلدان فعلا إلى انتهاك معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، لكن لديها أسبابا وجيهة تدعوها للاصطفاف على خط الانطلاق. تلك هي وجهة عدد من بلدان العالم. فبالإضافة إلى كوريا الشمالية وإيران، هنالك بلدان، مثل الأرجنتين والبرازيل واليابان، يعتقد بأنها تمتلك القدرة على استخدام تقانتها النووية السلمية لإنتاج أسلحة نووية لو أرادت. والتقديرات تشير إلى وجود عدد يصل إلى 40 بلدا (بغض النظر عن البلدان التسعة التي أنتجت أسلحة نووية فعلا) قادرا على إنتاج أسلحة نووية لو أراد تكريس الموارد الضرورية. ولم يعد يفصل

بين هذه الدول القادرة في المجال النووي وبين إنتاج أسلحة نووية سوى بعض المحرمات الواهية التي مازالت تلتزم بها.

على الرغم من أن انتشار الأسلحة النووية يشكل تهديدا للبشرية، إلا أن الحجج لصالح منع انتشارها تضعفها حقيقة أن الدول النووية لم تف بالتزاماتها وفقا لمعاهدة الحظر: إذ لم تقم إلا بخطوات محدودة جدا باتجاه نزع السلاح بشكل كامل، كما طالبت بها المادة 6 من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. علاوة على أن الولايات المتحدة تحافظ على خيار تطوير أسلحة جديدة، وهي تخلط بين الأسلحة النووية والتقليدية في سياسة الدفاع القومية. كما أن مفهوم إدارة بوش الجديد حول الدفاع المتكامل، «الثالوث الجديد»، يخفض إلى حد كبير الحاجز الذي يتقرر عنده استخدام الأسلحة النووية. الولايات المتحدة مستمرة أيضا في التوكيد على الحق في استخدام الأسلحة النووية متى شاءت.

الحالة أشد خطورة منها في أي وقت خلال الحرب الباردة، لكن الموضوع لم يحظ بالانتباه والتفكير كما حدث خلال الحرب الباردة. فقد استبعد أفضل الخبراء والمتخصصين. وحين يناقش أمام عامة الناس، يجري التركيز على احتمال وقوع أسلحة دمار شامل في أيدي الإرهابيين. وهذا نوع من التعتيم والإبهام والتشويش. فتعبير «أسلحة الدمار الشامل» نفسه تعبير مضلل، لأنه يجمع في سلة واحدة أسلحة ذات مواصفات وسمات مختلفة جدا. وبرأيي، فإن أخطر تهديد كامن هو امتلاك الدول لأسلحة الدمار الشامل. وهذا التهديد لا يحظى بالانتباه الذي يستحقه.

هنالك أمل ضئيل في العثور على حل في الوقت الذي تحدّث فيه الولايات المتحدة ترسانتها الاستراتيجية وتستمر في وضع الخطط

لاستخدام الأسلحة النووية. ولا يمكن العثور على حل إلا إذا جرى التفاوض على معاهدة جديدة لحظر انتشار الأسلحة النووية، تضع جميع البرامج النووية تحت الإشراف الدولي. ولن تحرم مثل هذه المعاهدة الولايات المتحدة والدول النووية الأخرى من أسلحتها، بل تضعها تحت المراقبة الدولية لضمان الكشف الفوري عن أي بلد يقرر البدء باستخدام الأسلحة النووية. لكن نظرا لوجود كميات وفيرة من اليورانيوم المخصب حاليا، يمكن للدول امتلاك مواد قابلة للانشطار النووي دون أن تنتجها. لذلك، يجب أن يكون المكون الضروي الآخر للمعاهدة تطبيق السيطرة الدولية على إنتاج/ والتخلص من المواد الانشطارية اللازمة لصنع أسلحة نووية. مثل هذا الترتيب يناقض الرأي السائد بأن السيادة الأمريكية مقدسة ولا يجوز المساس بها، لكنه سيجعل العالم، الذي نعيش فيه نحن أيضا، أكثر أمانا وأمنا.

تعتقد الولايات المتحدة أن إيران مصممة بعناد على امتلاك أسلحة نووية، وأنها لم تفعل شيئا لدحض هذا الاعتقاد. العالم يتجه نحو مجابهة. التوقيت وحده لم يتحدد. ومثلما ذكرت في الفصل السابق، أعتقد أن من الممكن التوصل إلى تسوية مع إيران لكن يجب عدم السماح لها بأن تصبح قوة نووية. إيران هي المستفيد الرئيس من غزو العراق، لكن إذا بالغت في تقدير قوتها وتهورت في المخاطرة فقد تخسر مكاسبها كلها. وإذا تحول العراق إلى ميدان لصراع إقليمي سني ــ شيعي، فمن المرجح أن تتورط إيران فيه. أما التزام الولايات المتحدة بسحب جنودها فيمكن أن يشكل في الوقت ذاته تهديدا (لأنه يمنح الولايات المتحدة الحرية في قصف منشآت إيران النووية) وإغراء بالتعاون من أجل التوصل إلى تسوية سياسية (لأنه

يعزز المكاسب التي جنتها إيران دون المخاطرة بخسارتها في حرب مع الولايات المتحدة). لقد عانت إيران كثيرا خلال حرب الأعوام الثمانية مع صدام حسين، والدخول في حرب أخرى لن يعجب ـ على أقل تقدير ـ بعض شرائح تركيبة السلطة الإيرانية. إن التخلي عن البرنامج النووي قد لا يمثل تضحية كبرى، خصوصا إذا رغب المجتمع الدولي في عقد معاهدة جديدة لحظر انتشار الأسلحة النووية تضع جميع هذه الأسلحة تحت سيطرة نظام عالمي وتفرض تجميد أي عملية تطوير إضافية للقدرات النووية. فإن اصطفت معظم دول العالم وراء مثل هذه المعاهدة، ستجد إيران أن من الصعب المقاومة، فإذا قاومت وعارضت، سوف يواجه العمل الاستباقي من قبل الولايات المتحدة تبعات سلبية أقل مقارنة بالوضع الراهن.

الاحتباس الحراري

هنالك مشكلة أخرى تتطلب تعاونا دوليا هي الاحتباس الحراري. لم أهتم بالقضية إلا مؤخرا. فقد كنت أحسب أن لدي ما يكفي من المشاغل والهموم بحيث يكون من الأفضل أن أترك قضايا البيئة لغيري. لكن شبح الاحتباس الحراري بدأ يحوم في الأفق ولم يعد بمقدوري تجاهله. تأثرت بالعرض المقنع الذي قدمه نائب الرئيس السابق آل غور. تحققت من الأمر لدى العلماء المختصين، فأكدوا وجود إجماع في الآراء العلمية على الأخطار: ولم تختلف هذه الآراء إلا حول سرعة العملية. هنالك العديد من التأثيرات التي تسبب التأخير؛ وفي الحقيقة، حتى لو توقفت انبعاثات غاز الكربون كلها اليوم، فإن ارتفاع حرارة المحيطات سوف يستمر لبعض الوقت. فمعدلات درجات الحرارة أعلى الآن مقارنة بأي حقبة سالفة في التاريخ، ولذلك سيشكل أي ارتفاع إضافي تهديدا حقيقيا داهما لبقاء

الحضارة الإنسانية. الحالة ليست يائسة لأن قدرتنا على التأقلم والتكيف تتجاوز توقعاتنا، لكن الخطر ماثل وحقيقي وليس لدينا وقت نضيعه.

لسوء الحظ، فإن إدارة بوش في حالة إنكار كالمعتاد. والرأي العام يسبق الإدارة بأشواط فيما يتعلق بالاحتباس الحراري، لكن هناك الكثير من التشوش والارتباك والغموض سببته المصالح الخاصة. فقد كانت شركة «اكسون- موبيل» الراعي الرئيس لمجموعات ضغط هدفها تشويش وإرباك عامة الناس. إذ أجمعت المنشورات العلمية على وجود مشكلة خطيرة من صنع الإنسان؛ لكن التقارير المنشورة في وسائل الإعلام الجماهيرية منقسمة بالتساوي حول المسألة. وهذا من منجزات مجموعات الضغط تلك. ومع ذلك، تتخذ المدن والولايات إجراءات خاصة بها في هذا الشأن؛ ولا يغيب سوى العمل على المستوى الفيدرالي.

وافق المجتمع الدولي على «بروتوكول كيوتو» عام 1997، ووقع الرئيس كلينتون عليه في الأيام الأخيرة من ولايته. لكن بوش أدان «البروتوكول» وتخلى عنه حالما انتخب رئيسا، ولم يقترح أي بديل حقيقي يحل محله. ثم وعد بتطوير الهيدروجين كوقود نظيف بديل، لكن التكنولوجيا لم تتمكن بعد من ذلك، وحتى لو تمكنت فسيتطلب الأمر وقتا طويلا لتطويره واستخدامه؛ وبالتالي، فإن ذلك ليس سوى عذر تبريري لعدم اتخاذ أي إجراء. هنالك اتفاق عام على أن «بروتوكول كيتو» ليس كافيا، لكنه يمثل نقطة انطلاق مفيدة. فهو لا يطبق على البلدان النامية، لكن الصين والهند تتطوران بسرعة توجب ضمهما إلى الجولة التالية. علاوة على أن الأهداف التي حددت كانت متواضعة لأن «حقوق التلوث» التي نجمت عن

«البروتوكول» عانت من انحياز متأصل بحيث كافأت البلدان التي تقلص الانبعاثات دون أن تعاقب تلك التي تزيدها. على سبيل المثال، يمكن للبلد أن يكسب نقاطا على إنتاج الايثانول (الكحول الاثيلي)، لكن حرق أو قطع أشجار الغابات المدارية لا يحسب ضده. وبالتالي، يمكن تحقيق أهداف «بروتوكول كيوتو» دون إبطاء الاحتباس الحراري بدرجة مهمة.

على الرغم من أن «بروتوكول كيوتو» وضع موضع التطبيق دون مشاركة الولايات المتحدة، إلا أن التقدم المستقبلي يعتمد على تغيير موقف الولايات المتحدة. وهنالك خطط وضعت لحشد الرأي العام الأمريكي، وآمل أن يحدث ذلك فارقا مهما.

الاحتمالات الاقتصادية

يبدو الاقتصاد العالمي متوازنا ومستقرا عند كتابة هذه السطور. هنالك بعض حالات عدم التوازن الجوهرية، أوضحها العجز التجاري الأمريكي والفوائض التجارية الآسيوية، لكن ذلك قد يستمر إلى ما لا نهاية، بسبب اقتران مقترض راغب بمقرضين راغبين. وليس ثمة إشارة تدل على حدوث أي أزمات مالية، كما تمتعت الأسواق العالمية بمرونة مشهودة وقدرة كبيرة على امتصاص الصدمات، مثل الارتفاع في أسعار النفط. وتعزز اعتقاد السلطات المالية بأن الإشراف المناسب كفيل بجعل الأسواق المالية ترعى شؤونها بنفسها. ولربما تكون السحابة الوحيدة المخيمة على الأفق متمثلة في أن بعض البلدان النامية، مثل إندونيسيا وجنوب إفريقيا ومختلف بلدان أمريكا اللاتينية، لا تحقق نموا سريعا بما يكفي لإشباع طموحات شعوبها؛ وبالتالي، فإن المسرح مهيأ للسخط

والاستياء والاضطراب على الصعيد السياسي، لكن السلطات المالية الدولية لا تشعر بأنها مؤهلة للتصدي لهذه المشكلة.

لا أعتقد أن الهدوء الحالي مرشح للاستمرار. ومثلما ذكرت آنفا، أحسب أن نشاط الاقتصاد العالمي استدام نتيجة الازدهار في مجالات العقارات السكنية الذي اتخذ سمات الفقاعة. في بعض البلدان، خصوصا بريطانيا واستراليا، بدأت الفقاعة بالتلاشي، لكن لم تحدث أي تبعات خطيرة. انخفض حجم الإنفاق الاستهلاكي، لكن حتى أكثر التخفيضات تواضعا على معدلات الفائدة كانت كافية لاستقرار أسعار البيوت والإنفاق الاستهلاكي. وهذا ما يدعى بـ«الهبوط المريح»، الذي شجع السلطات المسؤولة على الاعتقاد أن الأمر ذاته سيحدث في الولايات المتحدة. أنا أتبنى رأيا مغايرا. فهناك أسباب تدعو للاعتقاد بأن انخفاض أسعار البيوت في الولايات المتحدة سوف يفرز ارتدادات وعواقب أكثر حدة مقارنة بالبلدان الأخرى. أحد الأسباب يكمن في حجم الاقتصاد الأمريكي. والتباطؤ في الولايات المتحدة سوف تتردد أصداؤه في الاقتصاد العالمي، بينما لن يحدث التباطؤ في أستراليا وبريطانيا تأثيرا كبيرا. هنالك عامل آخر متمثل في أن ارتفاع الأسعار في الولايات المتحدة قد ترافق مع زيادة في حجم أعمال البناء الجديدة، في حين بقي الحجم مستقرا في بريطانيا. الأمر الذي أوجد عرضا مفرطا في الولايات المتحدة سيتطلب وقتا لتراجعه. أخيرا، جرى تخفيف شروط الإقراض في الولايات المتحدة بدرجة ليس لها نظير في البلدان الأخرى، كما أن هذه الشروط تزداد صرامة حاليا. من المرجح أن تضمن هذه العوامل مجتمعة عدم ارتفاع أسعار البيوت مرة أخرى، بعد أن تهدأ. وكما ناقشت آنفا، أتوقع «هبوطا مريحا» في البداية ليتحول

إلى «ارتطام» حين لا تتوقف الأسعار عن الانخفاض. التباطؤ في الولايات المتحدة سوف ينتقل إلى بقية بلدان العالم عن طريق الدولار الضعيف. لهذا السبب، أتوقع تباطؤا عالميا يبدأ عام 2007.

قد أكون مخطئا بالطبع. وأخطأت من قبل. ولربما يكون من التهور عرض هذه الأطروحة، فما إن تطبع على الورق حتى يستحيل التراجع عنها أو تعديلها. لكنني أعرضها كتوضيح لنمط الاضطراب والتشوش الذي لا بد أن يحدث عاجلا أم آجلا. أما النقطة التي أحاول بيانها فهي أن الاقتصاد العالمي معرض لاضطرابات دورية ولسوف يتطلب تعاونا دوليا لإبقائها (الاضطرابات) ضمن الحدود المعقولة.

وحتى في غياب الأزمات هنالك شيء منحرف في التجمعات والتكتلات الراهنة: مدخرات العالم يمتصها المركز لتمويل الاستهلاك المفرط في أغنى وأكبر بلدان العالم، الولايات المتحدة. لا يمكن لهذا الوضع أن يستمر إلى ما لا نهاية، وحين يتوقف سيعاني الاقتصاد العالمي من نقص في الطلب. والبلدان الآسيوية التي تمول الاستهلاك الأمريكي المفرط سوف تنصح بتحفيز استهلاكها المحلي، لكن حتى لو نجحت سيكون ذلك بمثابة حالة مؤقتة. وسيكون من واجب السلطات المالية الدولية وضع خطة طوارئ، لكنني لا أرى إشارة دالة على ذلك*. في الماضي، اقترحت أن يصدر صندوق النقد الدولي «حقوق سحب خاصة»، بحيث تحدد البلدان الغنية مخصصات لمساعدة البلدان الأخرى. هنالك صعوبات تقنية تعترض الاقتراح ـ تحديد حقوق سحب يتطلب مخصصات في الميزانية ـ لكن إذا

* فات أوان هذه العبارة بسبب بيان قمة السبعة الكبار في نيسان/أبريل 2006.

صدقت توقعاتي بتباطؤ الاقتصاد العالمي عام 2007، فإن الاقتراح يعد خطة آن أوان تطبيقها.

خاتمة

قيل ما يكفي لإظهار أن النظام العالمي السائد يواجه مشكلات عصية على الحل. بعضها، مثل انتشار الأسلحة النووية والاحتباس الحراري، يمكن أن يعرض حضارتنا للخطر؛ بعضها الآخر أقل كارثية. لقد شهدت حضارتنا العديد من الطغاة والعديد من الأزمات المالية، نجت منها جميعا. ومع ذلك، سيصبح العالم مكانا أفضل إذا أمكن تحقيق بعض التقدم في مثل هذه القضايا. الأمر الذي يتطلب درجة أكبر من التعاون الدولي مقارنة بما هو ممكن حاليا. أما المسؤولية فتقع على عاتق الولايات المتحدة. فهي بحاجة لاستعادة موقعها كزعيمة شرعية للعالم الحر، لا من أجل صالحها فقط بل من أجل مصلحة العالم أيضا. والنظام العالمي المؤسس على سيادة الدول يتطلب زعامة دولة ذات سيادة تملك ما يكفي من القوة لشغل هذا الموقع وما يكفي من نفاذ البصيرة والحكمة لتركيز الانتباه على المصالح المشتركة لعالم يزداد اعتمادا على بعضه بعضا. الزعامة الأمريكية لم تكن على الدوام مفيدة ومستنيرة، لكن الولايات المتحدة هي البلد الوحيد الذي يملك حاليا السمات والصفات التي تؤهله لاحتلال ذلك الموقع.

من أجل أن تصبح الولايات المتحدة زعيمة للعالم الحر، عليها أن تفعل أكثر من مجرد التخلي عن السياسات التي اتبعتها بعد الحادي عشر من سبتمبر. إذ يجب أن تسعى لتبني سياسة خارجية تتسم بالتواضع والبعد

عن الغطرسة فعلا، واحترام رأي الآخرين، والانتباه لمصالحهم. وهذا لا يمكن تحقيقه بواسطة مجتمع تسوده مشاعر الرضا والقناعة والسعادة. أخشى ألا تكون الولايات المتحدة مستعدة لمقاومة إغراء التلاعب بالحقيقة واستغلالها، وهي من السمات المميزة للعملية السياسية، وغير مهيأة لإخضاع مصالحها الذاتية الضيقة من أجل المصالح المشتركة الأوسع. ونتيجة لذلك، فإن من غير المرجح أن تستعيد موقع الزعامة الذي احتلته. لقد خسرت أمريكا خلال السنوات الخمس الماضية قدرا من النفوذ والتأثير والمكانة لم يتصوره أحد عندما أعلن بوش مبدأه. الأمر الذي يثير سؤالا حول كيفية الحفاظ على استقرار النظام العالمي حين تنحسر الهيمنة الأمريكية. وهذا يقودني إلى التفكير بدور أوروبا، ومجتمع الديمقراطيات، والمجتمع المدني في العالم.

obeikandl.com

ـ6ـ

استكشاف البدائل

فشلت الولايات المتحدة تحت إدارة بوش في ممارسة دور الزعامة الذي مارسته بنجاح متفاوت منذ الحرب العالمية الثانية. من أين يمكن أن تأتي الزعامة/ القيادة التي يحتاجها العالم؟ الكيان السيادي الوحيد الذي يخطر على البال هو الاتحاد الأوروبي، لكنه يعاني من أزمة هوية خاصة به. الصين ترتقي بسرعة، لكنها إن حاولت قيادة العالم فسوف تواجه معارضة شديدة، خصوصا من الولايات المتحدة. ودون وجود نوع من الأرضية المشتركة، لا بد لنظام عالمي مؤسس على سيادة الدول أن يتدهور ويتحول إلى فوضى؛ وفي الحقيقة، هذا ما يحدث الآن، لأن أقوى دولة على ظهر الأرض، الولايات المتحدة، أثارت عداء العالم بأسره. هذه العداوة أصابت المؤسسات الدولية بالشلل ـ ومؤسساتنا ليست قوية بما يكفي لنبدأ بها.

لا يمكن لكيان سيادي أن يحل محل الولايات المتحدة في المستقبل المنظور، لكنها ستصبح ضعيفة جدا نتيجة ثماني سنوات من رئاسة بوش. ولسوء الحظ، ستجد الإدارة التالية، حتى لو سعت لاستعادة موقع الولايات المتحدة التي احتلته سابقا، أن من الصعب عليها القيام بذلك. وسيتوجب عليها الاعتماد على التعاون الدولي إلى حد أكبر مقارنة بالسابق. ويجب أن يكون شريكها المفضل الاتحاد الأوروبي، المجموعة الأوسع التي تضم الديمقراطيات والمجتمعات المدنية. ولسوف أناقش كلا منها بالترتيب.

الاتحاد الأوروبي

اعتبرت الاتحاد الأوروبي على الدوام تجسيدا لفكرة المجتمع المفتوح. فقد ظهر إلى حيز الوجود بواسطة الهندسة الاجتماعية التدريجية (الأسلوب المفضل لدى بوبر لتحسين حال العالم) اعتمادا على الاعتراف بأن الكمال يستحيل الوصول إليه. وكانت كل خطوة مصممة لتحقيق هدف محدد ضمن إطار زمني معين، مع الفهم التام بأن الترتيب الجديد لن يكون كافيا وسيحتم خطوة إضافية إلى الأمام. هكذا شيد الاتحاد الأوروبي، لبنة لبنة وخطوة خطوة.

وكانت النتيجة جماعة من الدول التي وافقت على التخلي عن قدر محدود من السيادة. واتخذ هذا القدر أشكالا متنوعة، وعضويات في مؤسسات مختلفة مثل البنك المركزي الأوروبي ومنطقة شينيغن. لا يوجد مخطط عظيم جليل. الاتحاد الأوروبي عبارة عن مجموعة من الجنسيات التي لا تحظى أي واحدة منها بالأغلبية. هذه هي الملامح والمقومات التي تجعل الاتحاد الأوروبي نموذجا يحتذى للمجتمع المفتوح. لكن العمل ما زال جاريا على قدم وساق، وفي وضعه الذي لم يكتمل بعد، يعاني الاتحاد الأوروبي من عدة عيوب ونواقص: فهو يفتقد المرونة بسبب حجم عضويته؛ ويعاني من البيروقراطية وعدم الشفافية؛ والتأثير الديمقراطي غير مباشر إلى حد تنفير واستعداء الناس. وجد الاستياء التعبير عن نفسه في رفض الناخبين الفرنسيين والهولنديين مؤخرا للدستور الأوروبي.

يبدو أن بناء الاتحاد الأوروبي قد تأخر الآن خطوة. وفقدت الإرادة السياسية المحركة للعملية قوتها الدافعة. ولا بد من الاعتراف بأن الظروف

تغيرت منذ الحرب الباردة. فقد تلاشى التهديد الشيوعي، وغدت العولمة القوة المهيمنة والمؤثرة في العالم. وجعلت دولة الرعاية الاجتماعية، التي تأسست في أعقاب الحرب العالمية الثانية، غير قابلة للبقاء بشكلها الأصلي. المواقف الأوروبية تجاه العولمة منقسمة انقساما حادا. فبعض الأوروبيين يريدون من الاتحاد الحفاظ على منجزات الرعاية الاجتماعية عبر تحويل أوروبا إلى قلعة؛ وغيرهم يريد استخدامه لإجبار الاقتصادات الأوروبية على أن تكون أكثر تنافسية. لكن آخرين يرون الاتحاد الأوروبي بمثابة عولمة مصغرة أو فرعية وبالتالي فهو تهديد يدهم دولة الرعاية الاجتماعية التي يريدون حمايتها.

لم تكن حركة رأس المال وحدها التي أثارت المشكلات، بل حركة الأفراد أيضاً. «السباك البولندي سيأخذ فرصتك في العمل» الذي أصبح مثلا سائرا، واحتمال انضمام الأتراك لعضوية الاتحاد، ونمو الجاليات المسلمة والإفريقية والآسيوية المهاجرة، أسهمت جميعا في تفاقم مشاعر الاستياء والسخط، الأمر الذي أدى إلى رفض الدستور. لكن الأزمة الراهنة تثير أيضاً أسئلة حول قابلية فكرة المجتمع المفتوح للتطبيق. وتبين أن الاتحاد الأوروبي أقل جاذبية وإغراء كحقيقة منه كطموح. وهذه سمة من سمات المجتمع المفتوح عموما.

الأزمة ليست ختامية. فالاتحاد الأوروبي سيتمكن من البقاء اعتمادا على ما اعتبر إحدى نواقصه وعيوبه: العطالة البيروقراطية. فالقرارات تتطلب الإجماع؛ وفي غيابه، تبقى القرارات القديمة سارية المفعول. وهذا سيبقي الاتحاد الأوروبي مستمراً مدة من الزمن. وبدلا من الأزمة، قد يكون من الأنسب الحديث عن حالة من الركود والجمود. لكن في عالم يتغير

بسرعة، لا يمكن للمنظمات والمؤسسات التي لا تستطيع اتخاذ القرارات البقاء على قيد الحياة إلى ما لا نهاية. لذلك، يجب إحياء الاتحاد الأوروبي إذا أراد البقاء.

هنالك أمر مؤكد: لا يمكن إحياء العملية التي دفعت الاتحاد الأوروبي قدما بالشكل القديم ذاته. فقد كانت النخبة هي القوة المحركة وراءه، بينما شعر عامة الناس بالإقصاء والتهميش. وهو أمر لا يمكن أن يستمر، حتى وإن اقتصر السبب على الاستفتاءات التي تستخدم بوتيرة متصاعدة. الاستفتاءات تعبر عن الإرادة الشعبية بشكل فج ونزوي دون وساطة النخبة. لذلك، إذا أراد الاتحاد الأوروبي البقاء فيجب أن يعتمد في بقائه على المطلب الشعبي. هذا المطلب غائب الآن، ولا يمكن للأفكار النظرية المجردة، مثل المجتمع المفتوح، أن تولده. المجتمع المفتوح يمكن أن يشكل هدفا سياسيا في مجتمع قمعي، لكن ليس في مجتمع مفتوح. وينبغي ملء الفكرة النظرية المجردة بمحتوى مادي متعين، وحين يتعلق الأمر بالمحتوى والمضمون تنقسم شعوب أوروبا انقساما حادا. إذ لم تقرر بعد هل يجب أن يكون الاتحاد الأوروبي قوة عسكرية أم لا. كما أن مواقفها متباينة تجاه العولمة.

إن غياب الاتحاد الأوروبي كقوة عسكرية يضاعف الفوضى والاضطراب في النظام العالمي السائد. فذلك الكيان السديمي الضبابي، الغرب، أصبح أكثر ضبابية وإبهاما. وفي غياب مجتمع دولي متلاحم ومتماسك، لا توجد سلطة شرعية تمارس مسؤولية الحماية. ونتيجة لذلك، يتمتع الطغاة بالحصانة في أجزاء العالم الأخرى، وتبقى ضحايا الأنظمة القمعية والدول الفاشلة دون حماية.

هنا تكمن فكرة قد تدفع الاتحاد الأوروبي قدما إلى الأمام: فكرة مجتمع مفتوح عالمي يحتاج إلى الاتحاد الأوروبي كنموذج يحتذيه. للاتحاد الأوروبي رسالة: نشر السلام، والحرية، والديمقراطية. صحيح أنها ليست بعيدة الشبه بأجندة بوش، لكن نأمل بأن تكون أكثر رسوخا وتجذرا، إذ أصاب الاتحاد قدرا أكبر من النجاح في حمل وتطبيق تلك الرسالة مقارنة بما أدركه الناس. فاحتمال الانضمام إلى عضويته شكل أقوى أداة في تحويل البلدان المرشحة إلى مجتمعات مفتوحة. لذلك، يجب على الاتحاد الأوروبي ـ من حيث المبدأ ـ أن يبقي الباب مفتوحا أمام احتمال انضمام أعضاء جدد إذا أراد تحقيق رسالته.

هل تملك هذه الفكرة ما يكفي من القدرة لتشكل قوة توحيدية تدفع الاتحاد الأوروبي قدما إلى الأمام؟ من المؤكد أنها قوية بما يكفي بالنسبة لي. وعلى الرغم من أنني لست مواطنا أوروبيا، إلا أنني أعد نفسي مواليا في مشاعري الوطنية لأوروبا، ولدي شبكة من المؤسسات، داخل وخارج الاتحاد الأوروبي، تعد العضوية في الاتحاد الأوروبي هدفها الرئيس. فهل يمكن أن يشكل ذلك ركيزة لحركة شعبية؟

يجب أن يكون الجواب لا. ومثلما ذكرت آنفا، المجتمع المفتوح فكرة نظرية مغالية في التجريد إلى حد يصعب فيه توليد دعم شعبي لها. فالجماهير مهتمة بالرخاء والازدهار والأمن لا بالسياسة الخارجية. لكن أوروبا كنموذج نمطي لمجتمع عالمي مفتوح يمكن أن تلهب خيال أقلية قد تشكل مشاركتها ثقلا مقابلا لتأثير أولئك الذين يحركهم باعث المشاعر القومية والعنصرية. أما ميزة تفعيل وتنشيط أقلية مؤيدة للمجتمع المفتوح فهي أن أفرادها لا يجب لزوما أن يتفقوا حول القضايا الأخرى التي تقسم

أوروبا حاليا. أي يمكن للديمقراطيين الاجتماعيين، والديمقراطيين المسيحيين، والديمقراطيين الليبراليين أن يتحدوا جميعا خلف رسالة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي.

الاتحاد الأوروبي يواجه اختبارا، هو المفاوضات حول عضوية تركيا. فهل تعد الفكرة النظرية المجردة للمجتمع المفتوح أقوى تأثيرا من الأحكام المسبقة والمتحيزة ضد بلد مسلم هدد ذات يوم بفتح وإخضاع أوروبا المسيحية؟ المشهد الحالي ليس مشجعا: فالمتطرفون على الجانبين كليهما يفاقمون حدة الأحكام المسبقة والمتحيزة. وحين وقف الروائي التركي الشهير اورهان باموق أمام المحكمة في تركيا، لم تكن الحكومة هي المسؤولة بل عناصر متشددة داخل بنى الدولة التركية أرادت إحراج الحكومة. وعندما نشرت صحيفة دانمركية مؤخرا رسوما كاريكاتورية مسيئة للرسول (ربما كان الأمر مجرد دعابة بريئة)، عدتها الأقلية المحلية المسلمة بمثابة استفزاز. رفض رئيس الوزراء الدانمركي اندرس فوغ (خشية من ناخبيه) لقاء سفراء البلدان العربية الذين أرادوا تحذيره من المشكلة الوشيكة. كانت لسورية وإيران أسبابهما الخاصة لتشجيع ردات الفعل الغاضبة. وبالتالي، انتشرت الاضطرابات وأعمال الشغب في مختلف أرجاء العالم الإسلامي. ولسوء الحظ، حين تنازع المتطرفون على الجانبين، هيمن الاستقطاب على عامة الناس. رأيت ذلك يحدث في البلقان ثم في الحرب على الإرهاب. وهو يحدث الآن في أوروبا مع تصادم المشاعر المؤيدة والمعادية للمسلمين.

نظريا، يجب ألا يكون من الصعب جدا الإبقاء على المفاوضات مع تركيا حية ونشطة. تركيا لن تصبح عضوا في الاتحاد الأوروبي فورا؛ فالعملية

سوف تستغرق عشر سنين على أقل تقدير. لكن قوى سياسية فاعلة تسعى لإنهاء العملية عبر الادعاء بأن موقف الحكومة التركية يتعذر الدفاع عنه. وتستخدم قبرص كسلاح. إذ إن الجزيرة مقسمة منذ عقود، وأصبح القسم اليوناني مؤخرا عضوا في الاتحاد الأوروبي. وهو يستخدم عضويته لعرقلة خطة توحيد الجزيرة التي وضعتها الأمم المتحدة ووافق عليها الجزء التركي. والجدير بالذكر أن ساسة أوروبيين، مثل نيكولا ساركوزي ووزيرة خارجية النمسا ارسولا بلاسنيك، يدعمون قبرص ويحرضونها ويرغبون في انهيار المفاوضات. والآن، يطالب الاتحاد الأوروبي الحكومة التركية بتقديم تنازلات من جانب واحد، في حين تتعرض لضغوط مضادة من قوى محلية تعارض الانضمام إلى الاتحاد. يريد الاتحاد الأوروبي من تركيا استقبال السفن القادمة من قبرص في موانئها؛ وتريد تركيا من الاتحاد الأوروبي فتح التجارة مع الجزء الشمالي التركي من الجزيرة، حيث تستطيع قبرص كعضو في الاتحاد الأوروبي منعها. ودون قيام أعضاء آخرين بممارسة الضغط على قبرص، من المرجح أن تنهار المفاوضات. أما العواقب والتبعات فيمكن أن تكون بعيدة المدى. فإذا ألغي احتمال انضمام تركيا، فإن الحرب الأهلية التي بدأت تنشب في العراق يمكن أيضا أن تزعزع استقرار تركيا. وهناك الآن مجموعة منشقة من القوميين الكرد تثير المشكلات في شرق تركيا.

إذا جرى تعليق المفاوضات مع تركيا، فإن مستقبل أوروبا قد يتقرر في وقت أبكر مما نظن، ولربما يتقرر دون أن يدرك عامة الناس حجم المخاطر. والأسوأ أن هؤلاء، حتى لو أدركوا هذه القضايا، ربما لا يؤيدون فكرة أوروبا كمجتمع مفتوح. فالفكرة لم تمنح مضمونا كافيا ليثير حماسة الأوروبيين.

وبدلا من أن يتطلعوا إلى مستقبل مهدد متخم بالتشوش والاضطراب وعدم اليقين، يلتفتون إلى الوراء وينشدون السلوان في هوياتهم القومية أو المحلية. لكن تاريخ أوروبا متخم بالحروب، والحروب تنزع لأن تصبح أكثر تدميرا. وهذا احتمال يفتقد الجاذبية والإغراء طبعا. ومن الأفضل مواجهة المستقبل حتى وإن اكتنفه الغموض وعدم اليقين. أما المهمة الملحة فهي توضيح وإزالة التشوش والاضطراب. الاعتراف بعدم عصمتنا ليس كافيا؛ يجب أيضاً أن نعثر على طريقة لضمان بقاء حضارتنا. وعلى وجه العموم، من الواضح أن العالم بحاجة إلى درجة أكبر من التعاون مقارنة بما ترغب الولايات المتحدة في رعايته حاليا. وتلك رسالة ينبغي أن يحملها اتحاد أوروبي أكثر قوة وتماسكا وتلاحما.

موقف البلدان الأوروبية تجاه التعاون الدولي أكثر تباينا واختلافا عن موقف الولايات المتحدة. أشار روبرت كاغان في كتابه «حول الجنة والقوة»، إلى أن الأوروبيين ينتمون إلى الزهرة بينما ينتمي الأمريكيون إلى المريخ*. أما الحجة فتنتمي إلى المدرسة الماركسية الجديدة، بمعنى أن كاغان استمد البنية الفوقية الإيديولوجية من شروط وظروف مادية مختلفة تسود في الولايات المتحدة وأوروبا. الولايات المتحدة هي القوة العظمى الوحيدة الباقية، في حين أن أوروبا لم تقرر بعد هل تصبح قوة عسكرية أم لا. الأوروبيون ينفرون من استخدام القوة العسكرية، بينما تحتفي بها الولايات المتحدة تحت إدارة بوش. الأوروبيون يدركون الحاجات المشتركة للبشر وهم على استعداد لتقديم بعض التضحيات

* Robert Kagan, Of Paradise and Power: America and Europe in the New World Order (New York: Alfred A. Knopf, 2003).

من أجلها. كما يخصصون جزءا أكبر من دخلهم القومي للمساعدات الخارجية مقارنة بالولايات المتحدة، وشاركوا ودعموا «بروتوكول كيوتو» لمكافحة الاحتباس الحراري *.

أفرز موقف إدارة بوش تبعات كارثية؛ العالم بحاجة إلى بديل وبإمكان الاتحاد الأوروبي توفيره. ومن أجل الاستحواذ على مخيلة الناس، يجب توضيح الرسالة بتفصيل وإسهاب. وثمة حاجة للعثور على حل للمجادلات الخلافية المحتدمة التي تقسم الآراء حاليا. هل يكون الاتحاد الأوروبي قوة واحدة أم مجموعة من القوى؟ كيف يتصل الاتحاد الأوروبي بالعولمة؟ هل يفتح الاتحاد الأوروبي الباب أمام أعضاء جدد؟ هل يفتح الباب للهجرة؟

ليست مهمتي ـ كأجنبي ـ العثور على إجابات لهذه الأسئلة. لكن كمؤمن بالمجتمع المفتوح، أرى الاتجاه الذي يجب على أوروبا اتخاذه بوضوح تام: يجب أن تصبح نموذجا يحتذى لمجتمع عالمي مفتوح. وهذا يعني إدراك أننا ننتمي إلى مجتمع عالمي ومصالحنا المشتركة ينبغي أن تجمعنا معا. وهو يعني أيضا الاعتراف بأن العولمة كما تمارس الآن عبارة عن نسخة مشوهة ومحرفة وغير متوازنة للمجتمع العالمي المفتوح. نحن بحاجة إلى مؤسسات عالمية تضاهي الأسواق العالمية. نحن بحاجة إلى مقاومة اختراق قيم السوق لميادين الأنشطة التي لا تنتمي إليها. في الوقت ذاته، يجب أن نستبعد الحكومات عن لعب دور مباشر في إدارة الاقتصاد. فدور الحكومات والمؤسسات الدولية هو وضع القواعد والأنظمة، ودور اللاعبين

* لكن المؤسسات والمنظمات الخاصة في الولايات المتحدة، التي تستفيد من قوانين الضرائب الأكثر تساهلا، تسهم بقدر أكبر من المساعدات مقارنة بالمؤسسات والمنظمات الأوروبية.

الاقتصاديين هو التنافس ضمن هذه القواعد، التي يجب أن تخدم المصلحة المشتركة؛ ولا بد أن يسعى المتنافسون من أجل مصالحهم؛ لكن ينبغي ألا يسمح لهم بليّ واستغلال هذه القواعد لتناسب مصالحهم الخاصة. وهذا بالطبع هدف مستحيل، ويشابه المثال الماركسي القائل إن كل فرد يسهم بحسب قدرته ويأخذ بحسب حاجاته. إن مدى اقترابنا من المثال يعتمد على قيمنا ومواقفنا.

رعت أمريكا المنافسة ونمتها ثم دفعتها نحو حدود قصوى يتعذر الحفاظ عليها. أوروبا تنتمي إلى تراث من التعاون. وتأثير الجماعة والمجتمع يكون أحيانا كاسحا بحيث يسعى الأفراد للنجاة منه؛ وهذا أحد الأسباب وراء هجرة هذه الأعداد الكبيرة إلى أمريكا. ومع ذلك، تملك أوروبا تراثا يستحق الرعاية والتطوير. فما زال الناس يؤمنون بالعدالة الاجتماعية في القارة، وبالنزاهة في إنكلترا وتلك قاعدة جيدة يمكن البناء عليها.

كيف يمكن ترجمة هذه المشاعر النبيلة إلى سياسات عملية؟ الاتحاد الأوروبي بحاجة لأن يكون تنافسيا، لكن بمقدوره أن يحاول جعل القواعد والأنظمة أكثر عدالة وإنصافا. وفي سبيل هذه الغاية، ينبغي وجود قوة في عالم مكون من دول ذات سيادة، لا مجرد طموح للقوى. حين يهرم السكان ويشيخون، تصبح الهجرة ضرورة اقتصادية. وكنموذج لمجتمع عالمي مفتوح، تحتاج أوروبا لفتح الباب أمام الهجرة والعضوية في الاتحاد الأوروبي، لكن مع بعض القيود. حسنُ ترتيبِ الأولويات أمر مهم. فقضايا الحكم يجب أن تحل قبل توسيع الاتحاد، لكن يتعذر التخلي عن مبدأ توسيع العضوية وذلك من أجل الحفاظ على الأمن في دول الجوار. وهذا ينطبق على تركيا على وجه الخصوص. يجب أن تستمر المفاوضات، وسوف

تستغرق وقتا طويلا كما ذكرت آنفا، الأمر الذي يفسح المجال لتسوية قضايا الحكم. هذا هو أقصى حد توصلني إليه المبادئ العامة للمجتمع المفتوح. أما الباقي فهو من مسؤولية الأوروبيين. فلندع النقاش يبدأ! ومثلما سأبين بتفصيل أكبر في الفصل التالي، قد يمثل اعتماد أوروبا على الغاز الروسي موضوعا افتتاحيا جيدا. وبلدان أوروبا بحاجة للتعاون من أجل ضمان أمن الطاقة.

الاتحاد الأوروبي الذي سيبرز من المناقشات عرضة لأن يكون معاديا إلى حد ما للولايات المتحدة، على الأقل تحت قيادتها الحالية؛ لكن إذا حقق النجاح فمن المرجح أن يؤثر في الاتجاه الذي تتخذه الولايات المتحدة والديمقراطيات الأخرى. الأمر الذي يساعد في إعادة بناء المجتمع الدولي الذي يحتاج إليه العالم حاجة ماسة.

هل يمكن أن تشكل هذه المهمة مصدر إلهام لشعوب أوروبا؟ الدلائل المستقبلية غامضة ومبهمة. لقد أصبحت أوروبا مجتمعات تسودها مشاعر الرضا والقناعة والسعادة، وفي هذا السياق تشابه الولايات المتحدة. ولا يوجد اختلاف كبير طالما يتعلق الأمر بالنزعة الاستهلاكية والافتقار إلى القيم الذاتية الجوهرية. من ناحية أخرى، يعد إيجاد نمط نموذجي لمجتمع عالمي مفتوح باعثا على الرضا والراحة. ويستحق المحاولة.

مجتمع الديمقراطيات

لا شك في أن مجتمع الديمقراطيات الذي يمارس مسؤولية الحماية فكرة بديلة جذابة على الصعيد النظري، لكنه محبط ومخيب للآمال على الصعيد العملي. لقد أطلقت الفكرة في الأيام الأخيرة من عهد إدارة

كلينتون، في صيف عام 2000، في مؤتمر عقد في وارسو. ومنذ البداية، واجهت المبادرة الصعوبات لأنها نتاج وزراء الخارجية وافتقرت إلى دعم وزراء المالية. ونتيجة لذلك، بقي «إعلان وارسو» إشارة فارغة من المدلول؛ وما كان ليثير اهتمام الصحف لو لم ترفض فرنسا التوقيع عليه لأنه تحت رعاية الولايات المتحدة.

يدعو «إعلان وارسو» إلى عقد مؤتمرات كل سنتين لمراجعة ما أحرز من تقدم. حضرت مؤتمرين منها حتى الآن، لكنني وجدتهما مخيبين للآمال. نظريا، كان الترتيب جذابا جدا لأنه جمع الجانبين الحكومي وغير الحكومي معا. أما عمليا، فلم يحدث شيء. المناقشات تمحورت حول إعلان جديد على القدر ذاته من البعد عن الموضوع، لكن النص اختلف عليه الديبلوماسيون وكأنما هذا هو المهم. الاجتماع الأخير الذي عقد في تشيلي (نيسان/ أبريل 2005)، كان مخيبا للآمال على نحو خاص لأن مجتمع الديمقراطيات لم يتمكن من الاتفاق على المصادقة على اقتراح إنشاء «مجلس حقوق الإنسان». إذ اشتبه العديد من الديمقراطيات النامية بأن الولايات المتحدة سوف تستخدم المجلس لتدعيم أهدافها الإمبريالية. وفي هذا تأكيد لرأيي بأن الولايات المتحدة فقدت قدرتها على قيادة العالم. وفي وقت لاحق، صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على مجلس حقوق الإنسان على الرغم من معارضة الولايات المتحدة وحدها تقريبا. شكلت هذه المناسبة فرصة سانحة لمجتمع الديمقراطيات لإظهار أهميته الحقيقية وذلك عبر التوكيد على أن الديمقراطيات فقط هي التي تنتخب إلى المجلس. وهذا أسهل في القول منه في الفعل، لأن انتخابات الأمم المتحدة كانت نتيجة لمساومات معقدة، كما بدا أن للبلدان العديد

من المصالح الأكثر أهمية من العضوية في مجتمع الديمقراطيات. على سبيل المثال، كان من المستحيل تقريبا إبعاد كوبا عن المجلس. ومع ذلك، تمكن مجتمع الديمقراطيات من ممارسة نفوذ حقيقي لم ينحصر تأثيره في اختيار البلدان فقط بل في وظائف المجلس أيضاً. وبدأ دعم المؤسسة لمجتمع الديمقراطيات يؤتي ثماره أخيراً.

إذا غيرت الولايات المتحدة موقفها، يمكن أن يصبح مجتمع الديمقراطيات عنصرا مؤثرا داخل الأمم المتحدة وخارجها. في الوقت الراهن، لا بد أن تؤدي رعاية الولايات المتحدة إلى معارضة الديمقراطيات الأخرى، خصوصا بين البلدان النامية. ويمكن لإدارة أخرى أن تأخذ دور القيادة لكن عليها الاعتراف بوجود العديد من المصالح المتشعبة لدى الديمقراطيات المتقدمة والنامية بحيث تمنعها من التوحد في منظمة واحدة. وسيكون من الأفضل لو أن لكل منهما مجموعتها، ويمكن أن تتعاون المجموعتان حين تتفق مصالحهما. وهذا ما عكسته جزئيا التركيبة العالمية الراهنة ضمن مجموعة الدول الكبرى السبع (G 7) ومجموعة العشرين (G 20). وبدأت الديمقراطيات النامية بتشكيل مجموعتها الخاصة بها حين التقى ممثلون عن واحد وعشرين بلدا ناميا في كانكون (أيلول / سبتمبر 2003) لحماية مصالحها فيما يتعلق بمفاوضات منظمة التجارة العالمية.

الصراع بين العالمين المتقدم والنامي حرف المحادثات التجارية في جولة الدوحة عن مسارها. ويمكن للولايات المتحدة، بقيادة رئيس آخر، أن تظهر تغير موقفها ومسلكها وتوجهها عبر تشجيع إنشاء مجتمع للديمقراطيات النامية لا تنتمي إليه الولايات المتحدة وأعضاء الاتحاد الأوروبي. وهذا سيحل محل مجموعة السبع والسبعين (G 77) التي تضم بلدان عدم

الانحياز (إلى من؟) وتشتغل حاليا كفصيل داخل الأمم المتحدة (لم يعد للمجموعة فائدة تذكر). آنئذ، سوف يشكل مجتمع الديمقراطيات النامية بالتحالف مع الولايات المتحدة وأوروبا أغلبية حاكمة داخل الأمم المتحدة، دون أن تتفق بالضرورة على جميع القضايا.

في الوقت الراهن، تنظر البلدان المتقدمة باستعلاء إلى البلدان النامية. على سبيل المثال، مجموعة الثماني (G 8)، التي تضم رؤساء الدول، تدعو رؤساء بلدان العالم النامي لحضور بعض اللقاءات. وسيكون من المفضل لرؤساء البلدان النامية عقد قمة خاصة بهم. يمكن على سبيل المثال تأسيس مجموعة الدول الست (G 6) المكونة من ست ديمقراطيات نامية هي: البرازيل والمكسيك والهند وإندونيسيا ونيجيريا وجنوب إفريقيا. ويمكن لها أن تلتقي مع مجموعة الثماني، كند لند، في الظاهر على الأقل. وسيشكل ذلك خطوة أولى نحو تقليص التفاوت بين المركز والأطراف وتأسيس نظام عالمي أكثر توازنا.

الصين أهم البلدان النامية. وهي ليست ديمقراطية، لكن لا يمكن تركها خارج أي ترتيب يربط بلدان العالم النامية معا. أما العقبة الرئيسة أمام تشكيل «مجموعة الدول النامية الست» فهي عدم رغبة البلدان المعنية بالإساءة إلى الصين، ولهذه بدورها مصلحة حقيقية في الحصول على قبول بها من بقية بلدان العالم. فهي تتطور وتنمو بسرعة لتصبح قوة عالمية ـ وكلما استطاعت متابعة التنمية والتطور دون أن تشكل تحديا للقوى الأخرى كان ذلك أفضل لتطورها ونموها. لقد تحولت هذه الاستراتيجية إلى مبدأ تبنته القيادة الحالية، التي تتحدث عن التنمية السلمية والمتناغمة. في الوقت ذاته، فإن فراغ القوة الناجم عن ضعف أمريكا يضاعف قوة الصين بسرعة كبيرة وهو أمر لمصلحتها دون

ريب. وفي مسعاها لتأمين إمدادات الطاقة، دخلت في صراع مع اليابان، وأصبحت زبونا للأنظمة المارقة في إفريقيا (السودان مثلا) وفي آسيا الوسطى (اوزبكستان مثلا). من المهم ربط الصين بصورة وثيقة مع أي بنية عالمية بازغة. وهذا سيساعد في تعزيز مبدأ التنمية المتناغمة ويدفع الصين نحو وجهة بناءة. يمكن أخذ مسألة ضم الصين إلى عضوية مجموعة الثماني (G 8). وفي ضوء الميول الاستبدادية الراهنة في روسيا، لم يعد من الممكن اعتبار مجموعة الثماني مجموعة من البلدان الديمقراطية. فإذا تم قبول الصين، فلن تهتم إذا استثنيت من مجموعة الدول الست. وبدورها، يمكن لمجموعة الدول الست (النامية) التعاون بشكل وثيق مع مجموعة الدول السبع في تشجيع وتعزيز الديمقراطية، بينما تلتقي مع مجموعة الدول التسع حول القضايا الاقتصادية.

المجتمع المدني العالمي

أعتقد بوجود مدى واسع أمام المجتمع المدني والمنظمات الأهلية لملء فراغ القيادة الذي خلفه الاضطراب والتشوش في المجتمع الدولي. ولا يمكن للمجتمع المدني اغتصاب المكان الذي تحتله الدول ذات السيادة في نظام عالمي قائم على مبدأ السيادة، لكن على الحكومات الديمقراطية الانتباه إلى رغبات الشعوب. ويمكن للمجتمع المدني أن يكون فاعلا عبر ممارسة تأثير في الحكومات، أو عبر العمل، حول قضايا محددة، بالتعاون مع الحكومات.

لعب المجتمع المدني دورا صاخبا على نحو متزايد في الشؤون العالمية خلال السنوات الأخيرة. أما التمظهرات التي اجتذبت شاشات التلفزيون فشملت أعمال الشغب الموجهة ضد المنظمات الدولية. بدأ الأمر مع

مظاهرات سياتل عام 1999، واستمر مع كل اجتماع تعقده منظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومجموعة الدول الكبرى الثماني. أعد هذه الجهود خاطئة في وجهتها لأنها تسعى للحصول على الشهرة عبر استفزاز الاضطراب والفوضى وعبر السعي إلى أهداف خاطئة. فالمؤسسات الدولية تعكس غالبا سياسات الدول الأعضاء؛ وهذه الأخيرة هي التي يجب أن تحمل المسؤولية. وبمقدورنا أن نعزو معظم البؤس والفقر في العالم إلى سياسات الدول ذات السيادة؛ لكنها لا تشكل أهدافا للمظاهرات الغاضبة.

مع تغطية تلفزيونية أقل، ولد المجتمع المدني قوتين فاعلتين هما حركتا حقوق الإنسان والحفاظ على البيئة. وتمكنت هاتان الحركتان من جعل القضيتين من الملامح الدائمة في الشؤون الوطنية والدولية. وعلى الأغلب، كانت معاهدة حظر الألغام والمصادقة على إنشاء محكمة الجنايات الدولية من منجزات المنظمات الأهلية الدولية. كما برزت في السنوات الأخيرة حركة جديدة موجهة ضد الفساد عموما ولعنة الموارد على وجه الخصوص. وحظيت بدعم المنظمات الأهلية الناشطة في الحركتين كلتيهما (البيئة وحقوق الإنسان). فقد ذاعت شهرة مؤشر الفساد الذي تصدره منذ عام 1995 منظمة الشفافية الدولية؛ أما محاربة لعنة الموارد فهي توجه أحدث عهدا لم يدخل بعد في وعي عامة الناس. ونظرا لأنني مشارك في الحملة أود أن ألفت الانتباه إليها.

لعنة الموارد

البلدان النامية الغنية بالموارد الطبيعية تشابه في فقرها تلك التي وهبت موارد أقل؛ أما ما يميزها فهو خضوعها عادة لحكومات أكثر قمعا

وفسادا، وغالبا ما تجتاحها النزاعات المسلحة. أصبح ذلك يعرف باسم لعنة الموارد. وقصة مكافحة لعنة الموارد مفيدة بعبرها ودروسها لأنها تشرح وتبين ما أدعوه بـ«بالاعتقاد الخاطئ المثمر».

بدأ كل شيء مع حملة أطلقت في أوائل عام 2002 تحت عنوان «انشر ما تدفع». تلقت الحملة الدعم والمساندة من عدد من المنظمات الأهلية الدولية، بما فيها منظمة «الشاهد العالمي» التي انطلقت من داخل حركة البيئة وتلقت التمويل من مؤسستي*. أما الهدف من الحملة فكان حث شركات النفط والتعدين على كشف المبالغ المالية التي تدفعها إلى أي بلد من بلدان العالم. ومن ثم يمكن جمع هذه المبالغ معا لبيان كم يتلقى كل بلد. الأمر الذي يسمح لمواطني هذه البلدان محاسبة حكوماتهم ومعرفة أين تذهب الأموال. وجرى اختيار اسم الحملة من قبل وكالة دعاية، وتبين أنه مثير وجذاب. اعتمدت الحملة على المشاعر المعادية للشركات متعددة الجنسية في العالم الغربي وانطلقت في مهمتها. لكن المنطق الدافع وراء الحملة لا يصمد أمام التفحص الدقيق (لهذا السبب أدعوه بـ«الاعتقاد الخاطئ المثمر»). إذ لا يمكن إجبار الشركات المدرجة في أسواق الأوراق المالية الكبرى على نشر حساباتها فيما يتعلق بكل بلد على حدة بشكل قانوني. وحين ناقشت الأمر مع مختلف السلطات الإشرافية، أبلغتني بالحاجة إلى وجود تشريع خاص. ولن يوافق الكونغرس الأمريكي بأغلبيته الجمهورية على إصدار مثل هذا التشريع أبدا. وحتى لو استجابت جميع الشركات للضغط من الرأي العام، فإن بعض الشركات المهمة الحكومية والخاصة التي لا تجمع الأموال في التبادلات التجارية الضخمة ستظل

* تلقت منظمة «الشفافية الدولية» التمويل منا أيضا في أيامها المبكرة.

معفاة؛ ونتيجة لذلك يتعذر حساب المبالغ المالية الإجمالية التي تلقتها الحكومات بشكل دقيق. وبالتالي كنت متلهفا لتحويل انتباه الحركة من الشركات إلى الحكومات.

لحسن الحظ، كانت الحكومة البريطانية، مدفوعة بحث وتشجيع المنظمات الأهلية البريطانية، رائدة في هذا السياق. كما أظهر كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي دعما كبيرا. وبمساعدتهما ولدت «مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية» في أواخر عام 2002؛ وجرى جمع الشركات والحكومات والمجتمع المدني معا لتطوير معايير كشف للشركات والحكومات في البلدان المعتمدة على النفط والغاز والتعدين. صحيح أن اسم المبادرة لم يكن جذابا، لكن مع تأييد الحكومة البريطانية ومؤسستي «بريتون وودز»، أصبحت تحظى باعتراف العالم وبدعم متزايد منه؛ وتضاعف عدد البلدان التي تعبر عن اهتمامها بالالتزام بمعايير الشفافية. المجتمع المدني يوفر الباعث المحفز لاستمرارية المبادرة. وشبكة مؤسساتي مشاركة بشكل فعال. وأنشأت مجموعات «مراقبة العائدات» في عدة بلدان لاقتفاء المبالغ المدفوعة للحكومات.

تعمل «المبادرة» على أساس طوعي، لكن المجتمع المدني مستمر في الضغط من أجل تبني مقاربة إجبارية. وهذا يجعل الضغط متواصلا على شركات النفط والتعدين. شركة «بريتش بتروليوم» لم تكن بحاجة إلى ضغط. فرئيسها، اللورد جون براوني، يؤمن حقا بأن قدرا أعظم من الشفافية هو في صالح المساهمين، وقدم كشفا مفصلا بالأموال التي أنفقتها الشركة في انغولا. لكن الحكومة الانغولية هددت بإلغاء امتياز الشركة بذريعة أنها انتهكت بند السرية الذي يعد بندا معياريا في عقود النفط والغاز

الدولية. اضطرت «بريتش بتروليوم» إلى التراجع في تلك الحالة، لكنها أعلنت، مع شركة «شل»، أنها ستنشر مدفوعاتها إلى البلدان التي تسمح حكوماتها بذلك. نيجيريا تنازلت عن بند السرية وطلبت من الشركات ذكر مدفوعاتها بشكل إفرادي. بعض البلدان الأخرى الملتزمة «بالمبادرة»، بما فيها أذربيجان، لم تسمح بذلك، لكنها طلبت من الشركات العاملة كلها جمع بيانات مدفوعاتها لنشرها علنا. سوف تستمر حركة المجتمع المدني في الضغط من أجل كشف الشركات لمدفوعاتها بشكل إفرادي، لأن ذلك يتيح قدرا أعظم من الشفافية ومقدرة أكبر على المحاسبة والمساءلة. أنشأت أذربيجان، حيث تحتل «بريتش بتروليوم» مركز الصدارة، صندوقا للنفط على النموذج النرويجي وتبنت مبادئ «المبادرة». كازاخستان أنشأت أيضا صندوقا للنفط ووقعت على «المبادرة». كما عبرت عشر من الدول الأخرى عن رغبتها بالالتزام بمبادئ الشفافية في «المبادرة».

التقدم الأكثر إثارة حدث في نيجيريا، التي ظلت ردحا طويلا من الزمن نموذجا وواجهة للعنة الموارد، كذلك جارتها الصغيرة ساو تومي. وكان اوباسانجو قد ارتبط بمنظمة الشفافية الدولية قبل أن يعود إلى نيجيريا ويصبح رئيسا. وبعد إعادة انتخابه عام 2003، أعاد (بدعم مالي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) نغوزي اوكونجو ايويلا من البنك الدولي، وشرع (بمساعدة فريق فعال ومؤثر من الإصلاحيين) في إجراء إصلاحات مالية ونقدية ومصرفية واسعة النطاق. نيجيريا بلد جرب كل شيء تقريبا وفشل؛ إلا أن نغوزي، واوبي ايزيكويسيلي (وزير المعادن الصلبة والقوة الدافعة وراء التزام نيجيريا بمبادئ «المبادرة»)، وتشارلز سولودو (حاكم المصرف المركزي)، وغيرهم، قد حققوا تقدما

كبيرا في مجال الإصلاح المؤسسي والشفافية. نشر مؤخرا أول تدقيق حسابات مستقل لعائدات النفط وعمليات الإنتاج والإدارة، ممهدا السبيل لمزيد من الإصلاحات في قطاع النفط والغاز. وبمساعدة مؤسستي المحلية، نشرت الحكومة الاتحادية أيضاً كشفا بإنفاقاتها ومدفوعاتها إلى مختلف الولايات والسلطات المحلية. الأمر الذي أدى إلى محاكمات لرموز الفساد صاحبتها دعاية كبيرة. بدأ المجتمع المدني، الذي أظهر في البداية قدرا كبيرا من الريبة والعدائية، يؤمن بالعملية. كما بدأت الإصلاحات المالية تظهر نتائجها في مؤشرات الاقتصاد الكلي. وساعدت هذه التطورات نيجيريا على الحصول على إعفاءات مهمة من الديون إضافة إلى احتلالها مركز المقدمة في تصنيف الائتمان الدولي.

التقدم الذي تحقق في نيجيريا يسهل عكسه وإبطاله. فقد شعر بعض الأغنياء وأصحاب النفوذ بالتهديد. ولم يلمس الناس في مناطق إنتاج النفط أي فوائد من الإصلاحات حتى الآن. أما الجهود المبذولة لمحاربة الفساد والقرصنة وسرقة النفط فقد أدت إلى تمرد فعلي في دلتا النيجر. الانتخابات الرئاسية ستجرى في عام 2007. ولا يوجد خليفة لاوباسانجو، وتتنافس مختلف المناطق على خلافته. وهو الآن يغازل فكرة تغيير دستور البلاد ليعاد انتخابه لولاية ثالثة. وإلى أن تحل مشكلة الخلافة، تواجه منجزات الأعوام القليلة الماضية خطرا داهما.

ساو تومي جزيرة صغيرة وفقيرة قبالة ساحل نيجيريا، وهي تطور حقولها النفطية البحرية بالاشتراك مع نيجيريا. هنالك مجموعة من المحامين توفر المساعدة التقنية المجانية (دون أتعاب) لتتمكن الجزيرة من تبني قواعد شفافية واسعة المدى تطبق على إنتاجها من النفط والغاز في المستقبل. وهنالك تقدم يتحقق في العديد من بلدان العالم الأخرى.

أنا على استعداد لدعم مبادرات عديدة، لكن لن أستمر في دعمها إلا إذا استطاعت النجاح بشكل مستقل وتوليد الزخم ذاتيا. تبين لي أن لمبادرة مناهضة لعنة الموارد ركائز أقوى من معظم المبادرات الأخرى وهذا أمر ملأني حماسة. وبالتعاون مع مؤسسة «هيوليت» وغيرها من المانحين، قررنا إنشاء «معهد مراقبة العائدات» وهو مؤسسة مستقلة سوف ترسم الاستراتيجيات، وتكون بمثابة مركز مصادر نظري وعملي، وتوفر المساعدة التقنية لمن يطلبها. «المعهد» ما يزال في أيامه الأولى، لكن المشهد يبدو واعدا. فمن الأسهل بكثير استخدام الموارد الموجودة بالشكل الأفضل مقارنة بالبحث عن موارد غير موجودة. ومثلما أحب أن أقول، لقد فضحنا المخبأ وكشفنا المستور.

الجهد المبذول لمعالجة لعنة الموارد يجسد مثالا جيدا على ما يمكن أن تنجزه مؤسسات خاصة تعمل بالتعاون مع منظمات أهلية. وكما ذكرت في بداية هذا القسم، لا يمكن أن يحل المجتمع المدني محل الدول ذات السيادة، لكن يستطيع التأثير في سلوكها ومسلك غيرها من اللاعبين، مثل الشركات متعددة الجنسية.

العقبة الكأداء الرئيسة أمام تحقيق مزيد من التقدم على صعيد لعنة الموارد هي الصين (وبدرجة أقل: الهند). ففي مسعاها للحصول على الطاقة وغيرها من المواد الخام، تتحول الصين بسرعة إلى راعية للأنظمة المارقة. فهي الشريك التجاري الرئيس والحامي الأول للنظام الديكتاتوري العسكري في ميانمار. كما استقبلت بالترحاب الرئيس الأوزبكي إسلام كريموف بعد المجزرة في انديجان مباشرة، وكرمت رئيس زيمبابوي روبرت موغابي. وهي المشتري الرئيس لنفط السودان، وعرقلت

عمل الأمم المتحدة في التعامل مع التطهير العرقي في دارفور. ومنحت اعتمادات ائتمانية كبيرة إلى انغولا حين أخفقت في استيفاء الشروط التي فرضها صندوق النقد الدولي. إن سلوك الصين يشكل عقبة لا يستطيع المجتمع المدني مغالبتها لوحده. وبمقدور المجتمع المدني ممارسة الضغط على الشركات متعددة الجنسية، لكن ليس على الصين أو الهند. فسياسة الطاقة التي ينتهجها البلدان تتطلب انتباه الحكومات. ولسوف أسهب حول هذه النقطة في الفصل التالي.

obeikandl.com

ـ7ـ

أزمة الطاقة العالمية

ثمة موضوع مشترك يربط العديد من القضايا التي ناقشناها في الجزء الثاني من الكتاب. دعوني الآن أشد مختلف الخيوط معا: الاحتباس الحراري، لعنة الموارد، تصاعد اعتماد الاقتصادات الرئيسة ـ الولايات المتحدة، أوروبا، اليابان، الصين، الهند ـ على الطاقة المستوردة من بلدان ومناطق غير مستقرة سياسيا، وضع الإمدادات المقيد والمتوتر، تفاقم حالة عدم الاستقرار في الشرق الأوسط. ضاعف ذلك كله أزمة كبرى تواجه البشرية: أزمة طاقة عالمية.

المكونات المتنوعة كانت تنضج ببطء على مدى حقبة طويلة من الزمن. الاحتباس الحراري الذي نعاني منه حاليا نجم عن انبعاث غازات الدفيئة الذي بدأ قبل أكثر من قرن. أما لعنة الموارد فتمتد جذورها إلى الحقبة الكولونيالية وتشكل إسهاما رئيسا في حالة عدم الاستقرار في الشرق الأوسط. إنتاج النفط في الولايات المتحدة بلغ ذروته قبل عدة عقود، في عام 1971، وهنالك نظرية («ذروة هيوبرت») تؤكد أن الإنتاج العالمي للنفط على وشك أن يبلغ تلك الذروة. ووفقا لهذه النظرية، نحن قريبون جدا من الذروة، لكن إن حدث ذلك الآن فسيكون مجرد مصادفة.

اجتمعت مختلف المكونات معا بعد الحادي عشر من سبتمبر، وشكلت الهجمات عاملا رئيسا في تجميعها سوية. وحالما ندرك هذه الحقيقة، فإن

العديد من التطورات الأخرى التي ناقشناها في الكتاب تصبح مترابطة وذات معنى: الحرب على الإرهاب؛ غزو العراق؛ نهوض إيران؛ زيادة التطرف والتوترات المذهبية في الإسلام؛ انحطاط قوة ونفوذ وتأثير أمريكا؛ انتشار الأسلحة النووية؛ مسعى الصين للحصول على الموارد الطبيعية وتأثيره السلبي على معالجة لعنة الموارد؛ استخدام روسيا إمدادات الغاز لإغراء ورشوة بلدان إمبراطوريتها السابقة والخطر الذي يمثله ذلك على أوروبا.

جوهر الأزمة هو توتر وعدم استقرار حالة إمدادات النفط. أما الأسباب فبعضها دائم وبعضها الآخر دوري. العامل الدائم يتمثل في أن استهلاك النفط يتجاوز بانتظام اكتشاف مخزونات جديدة منه. في عام 2004، تم استهلاك 30 مليار برميل، لكن لم يكتشف سوى 8 مليارات. والطاقة الزائدة انخفضت من 12 مليون برميل في اليوم عام 1988 إلى أقل من مليونين حاليا. العالم الأمريكي المتخصص في الفيزياء الجيولوجيا، م. كينغ هيوبرت، شيد نموذجا نظريا لتوفر النفط («ذروة هيوبرت»)، واعتمادا على هذا النموذج تنبأ في عام 1956 أن إنتاج النفط في الولايات المتحدة سيبلغ ذروته بين عامي 1965 ـ 1970؛ في عام 1971، توقع أن يبلغ إنتاج النفط العالمي ذروته بين عامي 1995 ـ 2000. ونظرا لقرب توقعاته فيما يتعلق بالولايات المتحدة من الحقيقة، فإن أتباعه الكثر يتوقعون أن الإنتاج العالمي قد بلغ الذروة أو سيبلغها قريبا جدا. الجدل الخلافي الذي احتدم حول هذه التوقعات خارج عن الموضوع غالبا؛ إذ يمكن تأخير الذروة مدة وجيزة عبر استخدام أساليب استخراج أكثر جرأة وأغلى تكلفة. النقطة المهمة هي أنه حين يستنفد نصف المخزون

الموجود في الحقل النفطي تزداد صعوبة استخراج النفط المتبقي. ومعظم الحقول الضخمة استنفد أكثر من نصف مخزوناتها، ولم يكتشف أي حقل ضخم منذ عام 1951، حين اكتشف واحد في المملكة العربية السعودية*. أرقام الاستهلاك غير موثوقة ولا يعتمد عليها، والأدلة المتوفرة تشير إلى أرقام متحفظة وأقل من الواقع. وتوجب على العديد من الشركات العاملة في الميدان إعادة النظر في أرقام المخزون وتخفيضها، والعديد من الدول المنتجة المعروفة تشير إلى انخفاض في الإنتاج. ولا توفر المملكة العربية السعودية التي تضم أكبر مخزونات النفط في العالم، أرقاما تظهر حجم استنفاد الحقول الموجودة.

على الرغم من أن العامل الدائم واضح لا لبس فيه، إلا أن معظم التقلبات على المدى القريب ناجمة عن العوامل الدورية. فالطلب قوي بسبب قوة الاقتصاد العالمي من جهة، ونتيجة نهوض الصين والهند وغيرهما من البلدان النامية التي تعد أقل كفاءة في استهلاك الطاقة من الاقتصادات الناضجة، من جهة أخرى. وبالإضافة إلى توتر وصعوبة وتقييد وضع الإمدادات الخام، هنالك نقص في طاقة التكرير. فأسرع أنواع الطلب نموا هو على الديزل ووقود الطائرات والوقود المستخدم في التدفئة (نواتج التقطير المتوسطة)؛ لكن معظم الإمدادات عبارة عن خام ثقيل يصعب تكريره وتحويله إلى هذه النواتج. الغاز الطبيعي أكثر بعدا عن نقطة

* الحقل الضخم هو الذي يحوي أكثر من ثلاثين مليار برميل. انظر:

Roger D. McFarland, The Future of Global Oil Production (Jefferson, North Carolina: McFarland & Co., Inc., 2005). See also Matthew R. Simmons, Twilight in the Desert-The Coming Saudi Oil Shock and the World Economy (Hoboken, NJ: John Wiley & Sons Inc., 2005).

obeikandi.com

الذروة، لكن هناك نقصا في النقل. ولسوف يتم التغلب على هذه المشكلة في الوقت المناسب. وفي الحقيقة، فإن التقييد المؤقت سوف يعقبه بشكل حتمي تقريبا إغراق السوق مؤقتا أيضاً. أما الآن، فتعتقد البلدان المستهلكة أنها لا تملك مخزونا كافيا. وهذا، بالإضافة إلى المضاربة، يزيد الطلب. وحين يوازي العرض الطلب، سوف يتراجع هذان المصدران للطلب. لقد أوجد وضع الإمدادات المقيدة دافعا محفزا للتدخل فيها لأغراض سياسية، مثلما حدث في نيجيريا ويمكن أن يحدث في فنزويلا وإيران. وحين يتم الخروج من عنق الزجاجة، يتقلص احتمال الباعث للتدخل في الإمدادات. هذه العوامل كلها سوف تتضافر لخفض الأسعار. وسوف توقف منظمة «أوبك» الانخفاض بتقييد الإنتاج، وتوجد بالتالي طاقة إنتاج مفرطة ضرورية لإحباط انقطاعات العرض. لكن ستبقى العوامل الأخرى المكونة لأزمة الطاقة العالمية: الاحتباس الحراري، الاعتماد على المناطق غير المستقرة سياسيا، لعنة الموارد، و«ذروة هيوبرت» في نهاية المطاف. ولربما يضعف إغراق السوق مؤقتا الإرادة السياسية للتعامل معها؛ وفي الحقيقة، هذا ما حدث بعد أول أزمة طاقة في السبعينيات. وهنالك احتمال لحدوث ذلك مرة أخرى.

تمثل أزمة الطاقة العالمية تهديدا داهما عبر طرق عديدة، على الرغم من صعوبة رؤية بعض الصلات الجامعة بينها. فليس للاحتباس الحراري علاقة وثيقة بالإرهاب أو بنجاح الرئيس هوغو تشافيز في فنزويلا، لكن هذه التطورات المتباينة موصولة بأزمة الطاقة العالمية، وإدراك الصلات يساعدنا على وضع اللحظة الراهنة ضمن منظور جديد. على سبيل المثال، اعتاد نائب الرئيس ديك تشيني تخويف الناس عبر الإشارة إلى احتمال

أن يحصل الإرهابيون على أسلحة دمار شامل، ومازال الديمقراطيون يحاولون تسجيل النقاط عبر التشديد على أمن موانئنا. التهديد الحقيقي يمثله الإرهابيون، والتهديدات الأخرى ـ القرصنة في نيجيريا، هوغو تشافيز في فنزويلا، «القاعدة» في الشرق الأوسط ـ قد تعرقل سلسلة توريد الطاقة. هذا التهديد أصبح حقيقيا في الرابع والعشرين من شباط/ فبراير 2006، حين اخترق الإرهابيون البوابة الخارجية لمنشأة البقيق في السعودية ـ القادرة على تكرير حوالي 10% من إمدادات الطاقة العالمية ـ لكنهم أوقفوا من قبل أفراد الحرس الوطني. وعلى الرغم من أن الهجوم لم يكن له تأثير فوري على إمدادات النفط السعودي، إلا أنه أشار بدلالته إلى محاولة تستهدف البنية التحتية النفطية، وفي هذا تحول عن الأساليب التكتيكية السابقة.

يصبح من الأسهل التعامل مع مختلف عوامل أزمة الطاقة العالمية حين تدرك الصلات وتميز الروابط الجامعة بينها، مقارنة بأخذها بشكل منفصل. لنأخذ على سبيل المثال استخراج الوقود الخالي من الكربون من الفحم الحجري. فإذا تم تطوير تقانة فعالة فسوف يسهم ذلك إسهاما كبيرا في تخفيض انبعاثات الكربون؛ كما سيقلص اعتماد الولايات المتحدة والصين، اللتين تمتلكان مخزونات ضخمة من الفحم، على الطاقة المستوردة؛ وبالطبع، سيكون بمثابة ترياق مضاد لـ«ذروة هيوبرت». قد لا يكون أي من هذه الاعتبارات كافيا لتوليد الدعم والتأييد لاستخراج الكربون من الفحم الحجري، لكن عندما تؤخذ معا يمكن أن تعتلي قمة الأولويات. لكن استخراج الكربون يتطلب طاقة أيضا، والتقانات الراهنة ليست فعالة في مجال ترشيد استهلاك الوقود؛ ولذلك سيتطلب الأمر توظيف استثمارات كبيرة لابتكار وتطوير تقانات جديدة.

لا يوجد إجراء واحد يعد كافيا للتخفيف من حدة الأزمة. إذ يجب اتخاذ العديد من الإجراءات المختلفة في الوقت ذاته، بالإضافة إلى الفحم الخالي من الكربون، والطاقة النووية، وطاقة الرياح، ووقود الكتلة الحيوية (biomass)، وتخفيض الطلب بالطبع. هنا، يمكن لآلية السعر أن تكون مفيدة: ضريبة الكربون مقترنة بسجل الكربون سيوفران حافزين اقتصاديين لإدخال التعديلات المناسبة على الطلب وعلى العرض. لقد وضع «بروتوكول كيوتو» سقفا لانبعاثات الكربون وسهل تبادل سجلات الكربون ـ وهذه خطوة في الاتجاه الصحيح، لكنها ليست كافية.

أزمة الطاقة العالمية أشد تعقيدا من أي أزمة أخرى. فهي ليست مفردة بل ملتقى تطورات إشكالية متباينة عززت بعضها بعضا وبلغت حدود الأزمة في وقت واحد تقريبا. وهي تهدد حضارتنا عبر تشكيلة متنوعة من الطرق. لقد ناقشنا آنفا الاحتباس الحراري وانتشار الأسلحة النووية. لكنهما مجرد ملمحين اثنين لحالة أكثر تعقيدا تهدد بالانحدار إلى مستوى الانهيار العالمي. وعلى الرغم من أن جوهر الأزمة هو وضع إمدادات النفط المقيدة، إلا أن التطورات التي قد تؤدي إلى الانهيار سياسية على الأغلب.

لربما تفسر أزمة الطاقة العالمية بوصفها الجانب الآخر المظلم للعولمة. أما المدى الذي تصل إليه في تهديدها لحضارتنا فيعتمد على كيفية تعاملنا معها. لقد نجت حضارتنا من أزمات عديدة. وكثيرا ما بلغت الأسواق المالية شفا الانهيار ثم ارتدت واستعادت عافيتها. ونادرا ما وصلت إلى هذا الحد، كما حدث في الأزمة الآسيوية عام 1997. وحتى في هذه الحالة، تدخلت السلطات المعنية حين تعرض مركز النظام المالي العالمي للتهديد. ولهذا توصف الآن بأنها أزمة آسيوية، ولم تتحول إلى أزمة شاملة للرأسمالية

العالمية. نظامنا السياسي أقل استعدادا لتجنب الكوارث. لقد عانينا من حربين عالميتين وكدنا نخوض ثالثة. في الحروب نزوع لتصبح مدمرة على نحو متزايد. يجب ألا نقلل من تهديد الحرب النووية. حضارتنا تسير بالطاقة؛ وبمقدور أزمة الطاقة العالمية تدميرها.

يتجاوز حجم وكثرة المشكلات قدرتنا على التصدي لها، أو حتى استيعابها وفهمها. والمرحلة الحالية الحادة للأزمة هي نتاج سوء الفهم والأفكار الخاطئة، خصوصا تلك المتصلة بالحادي عشر من سبتمبر. وعلى الرغم من أننا لا نستطيع التخلص من الأفكار الخاطئة، إلا أن بمقدورنا تصحيحها حين ندركها ونعيها. ولربما يكون أفدح خطأ ارتكبته الولايات المتحدة هو الظن بأنها قوية بما يكفي للتصدي لهذه المشكلات بمفردها. فالموقع التنافسي لكل دولة إزاء الدول الأخرى ليس مهما حين يكون بقاء واستدامة النظام العالمي على المحك. تعريفنا للأمن القومي ضيق جدا، والرأي السائد بأن النظام العالمي، على شاكلة السوق، سوف يرعى نفسه بنفسه إذا ترك دون تدخل، رأي مغلوط تماما. الاحتباس الحراري، والاتكال على الطاقة، ولعنة الموارد، ونظام الحد من انتشار الأسلحة النووية، تتطلب جميعا تعاونا دوليا.

على الرغم من أن أزمة الطاقة العالمية تتطلب تعاونا دوليا، إلا أننا يجب أن نحاذر من القفز إلى الطرف الأقصى المقابل وتجاهل المصالح الوطنية للدول ذات السيادة. وبغض النظر عن التغيرات المنهجية التي أدخلت عليها، فإن من الضرورة أخذ هذه المصالح بعين الاعتبار. لنأخذ الصين على سبيل المثال، فحتى عام 1993 كانت مكتفية ذاتيا على صعيد النفط؛ أما الآن فهي تستورد حوالي نصف استهلاكها. وصحيح أن

حصتها في السوق النفطية الدولية لا تتجاوز 8%، إلا أنها تبلغ 30% من الطلب المتزايد. وللصين مصلحة حقيقية في التنمية المتناغمة. كما تعاني من مشكلة جدية في اعتمادها على الطاقة، إضافة إلى مشكلات تلوث خطيرة. لذلك، فهي شريك طبيعي في تطوير وقود نظيف بديل، خصوصا من الفحم الحجري المتوفر بكثرة لديها. لكن الصين ليست شريكا طبيعيا في معالجة لعنة الموارد. بل على العكس، فقد أصبحت في بحثها عن مصادر طاقة بديلة زبونا للدول المارقة في إفريقيا وآسيا الوسطى، وهي حالة تناقض مصلحة الصين في التنمية المتناغمة؛ لكن قيادتها لا تجد بديلا آخر، خصوصا بعد صد محاولتها شراء شركة يونوكال. كان من الأجدر بحكومة الولايات المتحدة السماح للصين بحيازة أسهم في شركات الطاقة بشكل قانوني، شرط أن تبدي تعاونا في التعامل مع لعنة الموارد.

كان من الواجب على أوروبا ريادة طريق التعاون في مجال الطاقة. فهي تعتمد اعتمادا شديدا على الغاز الطبيعي وروسيا هي المورد الرئيس له. إذ يستورد الاتحاد الأوروبي 50% من احتياجاته من الطاقة، والنسبة مرشحة للارتفاع إلى 70% بحلول عام 2020. كما أن روسيا هي أكبر مورد لاحتياجاته من النفط (20%) والغاز الطبيعي (40%). العديد من بلدان الاتحاد الأوروبي تعتمد اعتمادا كبيرا على الغاز القادم من روسيا، التي تزود ألمانيا بنسبة 40% من طلبها الإجمالي، ونسبة 65 ـ 85% من الطلب الإجمالي لكل من بولندا وهنغاريا وجمهورية التشيك، وحوالي 100% من الغاز الذي تحتاجه النمسا وسلوفاكيا ودول البلطيق. الأمر الذي يجعل أوروبا ضعيفة ومعرضة للخطر على نحو خاص لأن روسيا بدأت تستخدم سيطرتها على واردات الغاز كسلاح سياسي. القصة معقدة ولا أستطيع سوى تقديم موجز

لها: حين تفكك النظام السوفييتي، جرت خصخصة قطاع الطاقة بأسلوب فوضوي. وعقدت صفقات مشبوهة، مثل القرض مقابل الأسهم، وجنى المتورطون ثروات هائلة. وعندما أصبح فلاديمير بوتين رئيسا، استخدم سلطة الدولة لاستعادة السيطرة على صناعة الطاقة. ووضع رئيس شركة يوكوس، ميخائيل خودوركوفسكي، في السجن ودفع شركته إلى الإفلاس. ثم عين رجله، الكسي ميللر، مسؤولا عن غازبروم وطرد الإدارة السابقة التي حولت أملاك غازبروم إلى إقطاعية خاصة. لكنه لم يحل الإقطاعية بل استخدمها لتوكيد سيطرته على إنتاج ونقل الغاز في البلدان المجاورة. الأمر الذي أدى إلى إنشاء شبكة من الشركات الغامضة المشبوهة التي تخدم غرضا مزدوجا يتمثل في مد النفوذ الروسي وجني ثروات خاصة. مليارات الدولارات اختلست على مدى السنين. أما أهم وأثمن مورد فكان غاز تركمانستان الذي أعادت شركة مسجلة في هنغاريا بيعه بأضعاف سعر الشراء. وفي حين أن ملكية شركة يورال ترانس غاز لم تكشف أبدا، إلا أن قرارات منحها العقود صدرت بشكل مشترك من الرئيس بوتين ورئيس أوكرانيا (آنذاك) ليونيد كوشما. وأعتقد أن ذلك كان أحد الأسباب وراء دعم بوتين العلني لمرشح كوشما، فيكتور يانوكوفيتش، لرئاسة أوكرانيا عام 2004. وبعد الثورة البرتقالية، نقل العقد مع تركمانستان إلى شركة روس اوكر اينرغو ذات الملكية الغامضة والمشبوهة التي أنشأها مصرف (ريفيزنبانك) في النمسا. في بداية عام 2006، قطعت روسيا إمدادات الغاز عن أوكرانيا. وبدورها حصلت أوكرانيا على الغاز من الأنابيب التي تمر عبر أراضيها إلى أوروبا. الأمر الذي أجبر روسيا على إعادة توريد الغاز إلى أوكرانيا؛ لكن في التسوية اللاحقة، كانت لروسيا اليد العليا: إذ

وعدت بتزويد أوكرانيا بالغاز بأسعار مخفضة مدة ستة أشهر من خلال شركة روس اوكر اينرغو ، لكن تلتزم أوكرانيا بتثبيت رسوم العبور مدة خمس سنوات. وبعد ستة أشهر، ستتمكن روسيا من ممارسة ضغط سياسي على أوكرانيا عبر التهديد برفع أسعار الغاز. كما تمارس روسيا سيطرتها على روسيا البيضاء.

النتيجة النهائية هي أن أوروبا تعتمد في جزء كبير من إمدادات الطاقة التي تحتاجها على بلد لا يتردد في استخدام احتكاره للقوة بطرق عشوائية واعتباطية. فحتى الآن، ظلت البلدان الأوروبية تتنافس للحصول على الإمدادات من روسيا. الأمر الذي وضعها تحت رحمتها. وللاتكال على الطاقة تأثير نافذ في موقف وسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه روسيا وجيرانها. ومما سيخدم المصالح القومية للدول الأعضاء وضع وتطوير سياسة طاقة أوروبية. فالعمل معا يحسن توازن القوة. وباختصار، تحتل روسيا موقع القيادة؛ وأي انقطاع في إمدادات الغاز يوقع اضطرابا فوريا وعاجلا في الاقتصادات الأوروبية، في حين أن انقطاع عائدات الغاز لن يؤثر في روسيا إلا آجلا. وعلى المدى الطويل، سوف تنعكس الآية. فروسيا تحتاج إلى سوق للغاز الذي تنتجه وأمامها بدائل قليلة طالما بقيت بلدان أوروبا متلاحمة ومتماسكة معا. وبإمكان أوروبا استخدام قدرتها على المساومة عبر إبلاغ روسيا بأن اعتمادها في الظروف الراهنة على الغاز الروسي أمر مبالغ فيه. فإذا أرادت (روسيا) الحفاظ على/ وتوسيع سوقها في أوروبا، فعليها الموافقة على تغيير الشروط عبر توقيع «ميثاق الطاقة الأوروبية» و«مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية». وهذا سيكسر احتكار الغاز الروسي، ويحول الأنابيب إلى سبل اتصال عريضة،

ويتيح لأوروبا زيادة وارداتها من الغاز من بلدان الاتحاد السوفييتي السابق دون تعريض أمنها في مجال الطاقة للخطر. لقد انطلق الاتحاد الأوروبي من اتحاد «منتجي الفحم والفولاذ»؛ وبمقدوره استعادة زخمه السياسي عبر وضع وتطوير سياسة طاقة مشتركة تتسم بالفاعلية.

في هذه الأثناء، تتبنى روسيا، بتشجيع من نقص إمدادات الطاقة وضعف أمريكا، موقفا أكثر جرأة وثقة يتجاوز إطار سياسة الطاقة. فقد باعت إيران صواريخ «تور» (Tor)، وصواريخ «S300» المضادة للطائرات (عبر روسيا البيضاء)، ورفضت إلغاء الصفقة على الرغم من الضغوط القوية التي مارستها الولايات المتحدة. وسوف تنصب الصواريخ في مواقعها بحلول خريف عام 2006، وبعد مدة قصيرة سوف يكون من الأصعب على إسرائيل شن ضربة استباقية ضد المنشآت النووية الإيرانية*. كما منحت روسيا «حماس» عشرة ملايين دولار كإعانة شهرية لتحل محل الإعانة التي سحبها الاتحاد الأوروبي، ويقال إنها تبيع الأسلحة إلى سورية**.

تعني هذه القرارات أن روسيا تعيد توكيد ذاتها كلاعب رئيس في الشرق الأوسط، في تعارض واضح مع مصالح الغرب. ويدعم ذلك كله التغيير في عقيدة الأمن القومي الروسي التي أعلنت على الملأ، لكن لم

*Andrei Piontkovsky, "Putin's Plan for Conflict with Iran," The Jerusalem Post, February 1, 2006.

** http://abcnews.go.com/International/wireStory?id=710975; http://www.mosnews.com/news/200510/02//armstrade.shtml; http://monstersandcritics.com/mcreports/article_1130746.php/Russian_arms_sales_to_the_Middle_East_.

تحظ بما يكفي من الاهتمام*. إذ تتراكم الأدلة التي تثبت أن روسيا ربما تشجع عمدا ضربة صاروخية إسرائيلية ضد إيران عبر تزويد إيران بصواريخ دفاعية وإطلاق قمر صناعي لصالح إسرائيل سوف يستخدم لمراقبة ورصد أنشطة إيران النووية**.

من الصعب تقديم تقويم متعمق ودقيق للوضع لأن الأحداث تتكشف بسرعة، حتى عند كتابة هذه الصفحات (أيار / مايو 2006). كل ما يمكن أن أفعله هو الإشارة إلى بعض الخيوط التي تحتاج لحبكها معا. أولا، لعنة الموارد: الدينامية الغريبة التي تسود في البلدان التي يعتمد اقتصادها بشكل رئيس على عائدات الموارد الطبيعية. ثانيا، تاريخ روسيا منذ انهيار الاتحاد السوفييتي: الظروف الفوضوية، البؤس المنتشر على نطاق واسع مقترنا بثراء هائل لا يصدق ونجاح بعض المغامرين، الإذلال الذي أصاب روسيا كقوة عظمى ـ فاق بمراحل الإذلال الذي تعرضت له ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى. ثالثا، بروز قيادة جديدة في روسيا تمتد جذورها إلى الاستخبارات السوفييتية (KGB)، لكن شكلت نظرتها إلى العالم الظروف البعيدة عن التوازن التي سادت منذ انهيار الاتحاد السوفييتي. رابعا: التهديد الناجم عما دعي بالثورات الملونة في جورجيا وأوكرانيا وقيرغيزستان. خامسا، الاضطراب والجيشان في الشرق الأوسط، ونقص إمدادات الطاقة، والانحطاط السريع للقوة العظمى الباقية، الولايات المتحدة.

* Sergei Ivanov, "Russia Must be Strong," The wall Street Journal, January 11, 2006; and Sergei Lavrov, "Russia in Global Affairs," Moscow News, March 10, 2006.

** "Russia Helps Israel Keep an Eye on Iran," The New York Times, April 25, 2006 (Moscow: Associated Press).

عند محاولة حبك هذه الخيوط معا، يبدو النمط الناتج صادما: نظام مغامر في روسيا (يختلف اختلافا بينا عن الزعامة المترهلة والحذرة والمحافظة التي حكمت الاتحاد السوفييتي) يرى فرصة في تعزيز سلطته واكتساب ثروة هائلة وقوة ضخمة اعتمادا على الموارد الطبيعية. ويبدو أن روسيا تبرز كنوع جديد من اللاعبين على المسرح الدولي، قوة بترولية عظمى تحتاج إلى تهييج الصراع في الشرق الأوسط من أجل تحقيق مطامحها.

أذهلني هذا الاحتمال. فعلى الرغم من متابعتي للتطورات في روسيا عن قرب، إلا أنني أخذت على حين غرة. وفي هذا الصدد لا أختلف عن بقية الناس في شتى أنحاء العالم. فنحن منشغلون باختلافاتنا الداخلية إلى حد أننا فشلنا في رؤية التهديدات الخارجية المتراكمة. مازلنا نخوض حربا شبحية ضد الإرهاب في حين يخيم الخطر الحقيقي على الأفق.

أعاد الرئيس بوش توكيد نيته حضور قمة الدول الكبرى الثماني في سان بطرسبورغ (تموز / يوليو 2006) على الرغم من رفض روسيا وقف مبيعات الصواريخ إلى إيران. وهو ينوي استخدام روسيا كوسيط للحصول على تنازلات من إيران تماما كما نستخدم الصين كوسيط مع كوريا الشمالية. لكن هذا المسار خاطئ. فالولايات المتحدة تحتاج إلى التفاوض مع إيران بشكل مباشر. لروسيا أجندتها الخاصة. ونظام بوتين متلهف على الاحترام الذي تسبغه قمة الدول الثماني. ولسوف يتمتع النظام بحرية أكبر في اتباع خط مستقل فيما بعد. وعندما نتأمل في أحداث الماضي، نجد أن حضور بوش قمة سان بطرسبورغ تشابه ذهاب نيفيل تشامبرلين إلى ميونيخ (قبيل الحرب العالمية الثانية). ويبدو أن روسيا تعول على اختلاف وعطالة الغرب. ولسوء الحظ قد تثبت صحة حساباتها. فالولايات المتحدة

وأوروبا تعانيان من الانقسام الداخلي وبعيدتان عن بعضهما بعضا؛ الجمود البيروقراطي يبقي الاتحاد الأوروبي متماسكا، وقطاع الأعمال التجارية يميل أيضا لعقد صفقات فردية مع روسيا بدلا من المطالبة بمعايير معينة للسلوك. هنالك حاجة ملحة تدعو الغرب للتوحد معا.

يجب أن يمتد التعاون الدولي فيما وراء الحالات الطارئة الفورية. فالاحتباس الحراري يتطلب حلا عالميا، لكن موقف إدارة بوش يقف حجر عثرة في الطريق. وحول هذه القضية، يسبق عامة الأمريكيين الإدارة، ويجب أن يفرضوا رأيهم على الحكومة.

أكثر المهمات إلحاحا هي الاتفاق على معاهدة جديدة لحظر انتشار الأسلحة النووية. فالمعاهدة الحالية تتداعى. وإيران مصممة على تطوير قدراتها النووية، وإذا لم تتوقف لن يمنع شيء عددا من البلدان الأخرى من أن تحذو حذوها. أما شن هجوم صاروخي على إيران في الظروف الراهنة فسوف يفرز نتائج عكسية. حيث سيعزز التأييد الشعبي للنظام الحالي ويشد أزره ويدعم تصميمه على صنع قنابل نووية. كما سيوحد العالم الإسلامي ومعظم بلدان العالم النامية ضد الولايات المتحدة. وسيجعل موقف قوات الاحتلال في العراق يائسا ويوقع الاضطراب والفوضى في الاقتصاد العالمي دون منع إيران من امتلاك قنابل نووية في نهاية المطاف. خياران أحلاهما مر. أما المخرج الوحيد فهو الاتفاق على نظام للحد من انتشار الأسلحة النووية يكون أكثر عدالة ويحظى بتأييد عالمي شامل. فإما أن تقبل إيران الانضمام إلى مثل هذا النظام أو تجبر على ذلك دون مواجهة العواقب الكارثية التي يفرزها هجوم صاروخي في الظروف الحالية.

تشكل أزمة الطاقة العالمية، وجميع مضامينها ومقتضياتها تحديا رئيسا يواجه حضارتنا العولمية. يكفي إحداث تغيير في موقف الولايات المتحدة، ووضع بؤرة تركيز لتلاحم وتماسك الاتحاد الأوروبي، وإدخال نوع من المضمون إلى مفهوم المجتمع العالمي المفتوح. سوف تشكل الأزمة بالتأكيد بؤرة اهتمام مشاركتي وأنشطة مؤسساتي المستقبلية. نحن نقف على حافة محاربة لعنة الموارد؛ ونشارك في قضية الاحتباس الحراري؛ وننوي الاهتمام بصورة أكثر فاعلية بمستقبل الاتحاد الأوروبي؛ ولسوف أستمر شخصيا في السعي نحو إجراء عملية إعادة تفكير جوهرية بدور أمريكا في العالم.

obeikandl.com